رب يسر ولا تعسر سهل علينا يا رب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي صور فأحسن وانطق
فاتقن وبين وفصل وعرض ومحض وصدق وصنع وارسل ونبى وعرف فانتج
وزاوج فانتج وقضى وقدر وحقق وحصر الطلق ورتب واعلم فقوه واوجب
وبسط وركب فجعل الاشياء منطبقة لاثبات وحدته وجعلها برهانا لكمال حكمته
ووضع الموازين القسط والتعديل ليوم القيمة ورفع درجات اوليائه وذوار
المعرفة **والصلوة والسلام** على سيد الذي عصم بشرالة الهدى به الشريف
اوبان الاتباع عن ازل وسنة ومقابلة مبعثه السيف لسنن الاشباع من
الحظل فيعد ابرآه العميان وبه الجهالة سراجا وشأ فهم لوجوده الكريم ابرارا
وعلى آله الذي من اطاعه نجى ومن تخلف عنه هوى وعلى آله الانجبين وعترته المنتجبين
الذين هم محوا آثار البدعة ونقضوا ابنية الغواية واحكموا حبل الدين وشيدوا ابنية الهداية

اما بعد فيقول العبد المستضئ بنور الله الباهر السبيء المدعو بمحسن ابن
محمد طاهر عفى الله عنهما وعن جميع المؤمنين والمؤمنات هذه تعليقات على الحاشية
الشريفة التي علقها العالم النحرير مولانا عبد الله طاب ثراه كنت وقد قيدتها
عليها مجملة عند قرائتها على بعض اشياخي وجئت في بعض مختان الفضلاء
لهم وانظمها في تلك التقرير وسط التحرير فاجبت سؤلهم مستعينا بالله ومتوكلا عليه
مستمدا منه المعونة وأسئل الله تعالى الهام السداد والاصابة والتوفيق لسبيل الرشاد انه
هو البر الرحيم المجيد الكريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو حسبي ونعم
الوكيل **قوله** طاب ثراه ابتداء بحمد الكلام الخ المصدران كلاهما منصوبان
على انهما مفعول لاجلهما لقوله افتتح لوجود شرائطه فيهما كما اشير اليهما عنه قوله
هدى وما فيه من الاقوال وانما كان الحمد خير الكلام لقوله خير الكلام حمد لله سبحانه
وقوله لحديث خير الانام اشارة الى ما هو مروي عنه بطريق المؤالف والمخالف
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم وروي ابتر وروي اقطع والكل
بمعنى مقطوع البركة وما يؤدي مؤداه ومثله مروي عنه في التسمية **قوله**
فان قلت الخ حاصل السؤال ان بين الروايتين تنافيا ظاهرا لان كلا منهما
باحديهما لم تكن الاخرى ثابتة بها وحاصل الجواب عنه ان التنافي انما يكون
بينهما اذا احمل الابتداء في كلا الحديثين على الحقيقي او في حديث التحميد فقط
على الحقيقي وفي التسمية على المطلق واما اذا احمل في التسمية على الحقيقي

وفي التسمية على اللفظي غير ما كان شائعا من وجه وان كان لا يخلو عن وجه آخر
او على العرفي كما يفهمه اهل العرف العام والخاص او في كليهما
على العرفي فلا منافاة بين الروايتين هذا الذي ذكرناه هو مراده طاب ثراه
واعلم ان الكلام ههنا يقتضي احتمالات تسعة ثلثة منها من جنسين متفقين
وستة منها من جنسين مختلفين يحصل من ضرب الاقسام الثلثة للابتداء في الاثنين
التسمية والتحميد كما يتبين من هذا الجدول ثلثة منها صحيحة معتبرة كما ذكره
طاب ثراه احدها من الجنسين المتفقين بان يكون الابتداء في كليهما محمولا على
الابتداء العرفي واثنان منها من الجنسين المختلفين بان يكون الابتداء في التسمية

[illegible]	حقيقي	اضافي	عرفي
حقيقي	صح	صح مع	[illegible]
اضافي	صح	صحيح مع	[illegible]
عرفي	صح	[illegible]	صحيح مع

على الحقيقي وفي التحميد على الاضافي او
على العرفي فكانه عليه السلام قال كل امر ذي بال
لم يبدأ فيه ببسم الله ابتداء حقيقيا
فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه
بحمد الله فهو اقطع ابتداء اضافيا او عرفيا او في كليهما عرفيا فهو اقطع وواحد
منها ايضا صحيح معتبر لكونه مركبا من المعتبرين بان يكون في التسمية عرفيا وفي التحميد
اضافيا كما اشرنا اليه في الجدول ايضا لكن طاب ثراه لم يعتبره وثلثة منها
باطلة بان يكون كليهما حقيقيين وكون الاول اضافيا او عرفيا والثاني حقيقيا
فقط واثنان منها صحيحان ويحتمل البطلان ايضا على وجه وهما كون الاول

غير معتبرين

اضافيا

اضافيا فقط والثاني اضافيا او عرفيا قوله والحمد بمقصوده رد لان
قدس سره
الحمد لغة هو ما ذكره وقيد اللسان اتا بيان للواقع وحديث انت كما
اثنيت على نفسك محمول على المشاكلة او للاحتراز وحديث المذكور
محمول على التحقيقة كما هو الاصح وقيد على الجميل الاختياري اما احتراز عن
المدح فانه يعم الاختياري وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا
يقال حمدتها فيكون بين الحمد والمدح عموم مطلق او بيان للواقع عند من جعل
المدح ايضا مخصوصا بالاختياري وشال اللؤلؤ مصنوعا متحدا كما
ذهب اليه الزمخشري في الكشاف وغيره فيكون بينهما تساو وقيل الحمد
ايضا يعم الاختياري وغيره كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه
اختياريا للمحمود بخلاف الممدوح عليه لانه اعم فيكون بينهما عموم
مطلق فعلى هذا يكون حمده تعالى على صفاته الذاتية حمدا حقيقة لكن
المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل مجازا لعدم الاختيار فيها الا
بتأويل بخلاف الاول فانه يحتاج للتأويل في كليهما واما الحمد عرفا
فهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب اعني
الاعتقاد باتصافه للصفات الكمالية والجلالية او فعل اللسان اعني ذكر
ما يدل على الاعتقاد المذكور او فعل الجوارح من الانسان افعال دالة على
ذلك الاعتقاد من فعل الصلوة والجهاد وغيرهما وهذا المعنى للحمد عرفا

في كلام الفقهاء (٢)

وايضا كما هو المنقول (٢)

بعينه هو شكر اللغوي لأن الشكر يطلق على افعال الموارد الثلثة المذكورة
كما قال افادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا واما الشكر عرفا اي اصطلاحا
فهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلقه له
لأجله كصرف البصر الى مطالعة المصنوعات والآيات الباهرات وكذا فبين
الحمد والشكر اللغويين عموم من وجه باعتبار المتعلق والمورد على التعاكس وكذا بين
الحمدين لأن الحمد العرفي هو الشكر اللغوي بعينه كما بيناه وبين العرفيين منهما
عموم مطلق وكذا بين الشكرين وكذا بين الحمد اللغوي والشكر العرفي وكذا بين الشكر
اللغوي والحمد العرفي لانهم اذا قيدت النعمة بوصولها الى الشاكر كما قاله الفخر
الرازي وقد كان بينهما تساو وهذا الجدول لتفصيل هذا ذلك

اي الشكر العرفي والحمد العرفي

الحمد اللغوي	الشكر اللغوي	الحمد اللغوي	الحمد اللغوي	الشكر اللغوي	الحمد العرفي
العموم من وجه	العموم المطلق	العموم المطلق	العموم من وجه	التساوي او العموم المطلق	العموم المطلق
الحمد العرفي	الشكر العرفي	الشكر العرفي	الشكر اللغوي	الحمد العرفي	الشكر العرفي

قوله طالب شراه والله مسلم على الاصح انما قال على الاصح لان بعضهم قال انه اسم
لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي منحصر في فرد كما يجي
عنقريب فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي كما حقق في موضعه ويجي في هذا
الكتاب ايضا وانما كان ما قاله على ما زعمه الاصح لان قولهم لا اله الا الله كلمة
توحيد بالاتفاق ولو كان اسما لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
لما افاد التوحيد لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا المراد بالاله

في قولهم لا اله الا الله اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع عدم افادة
التوحيد او مطلق المعبود فيلزم كذب الاستثناء لكثرة المعبودات الباطلة
مع عدم افادة التوحيد ايضا فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق والله علما
للفرد الموجود منه هذا مقصوده واقتدى في ذلك المصنف في كتبه وليس كذلك
بل الصواب انه ليس بعلم حقيقة كما في احاديث التوحيد والنص من سيبويه وغيره
من النحو انه جار مجرى الاعلام الغالبة كالنجم والصعق وابن الزبير ونحو
ذلك كما هو الحق والصواب كما حققنا جميع ذلك في شرحنا المسمى بزبدة المسالك
في شرح خلاصة محمد ابن عبد الله ابن مالك في كتب النكرة والمعرفة في باب
لا التي لنفي الجنس فهو يفيد التوحيد كالعلم الحقيقي فضلا الاقوال الثلثة و
ما يرد على بعضها وذكرنا فيه ايضا اعراب قولهم لا اله الا الله وما هو الحق
من الاقوال فليرجع اليه **قوله** ولدلالته على هذا الاستجماع صار كالعلم
بالاستعمال الاول ووجه دلالته انه تعالى اشتهر بجميع هذه الصفات في
ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات منه كما اشتهر حاتم بالجود
في ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات منه **قوله** كما عوى
الشيء الخ وذلك لان تعليق الحكم بوصف يشعر بالتعلية كما في اكرم
الرجل الفاضل فالفضل علة للاكرام كما ان الاستجماع علة الاستحقاق
الحمد **قوله** فعنا ما على الاستعمال الاول الخ اراد بالاستعمال

الاول تعديتها الى المفعول الثاني بنفسه وبالثاني تعديتها اليه بالى او باللام

الاول منقوض بقوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا لان الهداية

في هذه الآية الكريمة تعدت الى المفعول الثاني بنفسه وليس معناها الايصال الى

المطلوب لانه لا يتصور الكفر بعد الوصول الى الحق وبقوله تعالى وهديناه النجدين

وقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم

اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد ونحو ذلك من الآيات والحمل على الحذف والايصال

غير مقبول لكونه غير مقيس بل مقصورا على السماع كما حققناه في شرحنا في باب

تعدي الفعل ولزومه بل المعنى في جميع الآيات اراءة الطريق والثاني منقوض

بقوله تعالى في سورة البقرة والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم لان الهداية

في هذه الآية الشريفة بمعنى الايصال الى المطلوب مع انها تعدت الى المفعول

الثاني بالى وليست بمعنى اراءة الطريق لانه لا معنى لمشيئة الله تعالى بمن يشاء من

عباده لان اللطف المرجح واجب عليه تعالى بالنسبة الى الجميع دون البعض كما هو الحق

من المذهب ونحو ذلك من الآيات التي تعدت فيها الهداية بالى ونحوه

فالصواب ان الهداية لفظ مشترك بين المعنيين بل معنى ثالث ايضا كما

نشير اليه وعلى كل من المعنيين تتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وبحرف جر كما عرفت

في الآيات المذكورة وكقوله تعالى في سورة الشورى الله يجتبي اليه من يشاء

ويهدي اليه من ينيب وفيها ايضا وانك لتهدي الى صراط مستقيم كما عرفت وفي

يونس هل من شركائكم من يهدي الى الحق قل الله يهدي للحق وفي الحجرات بل الله

يمن عليكم ان هداكم للايمان ان كنتم صادقين وغير ذلك وح يظهر اندفاع

كلا النقضين ويحسم مادة الخلاف من البين فتامل تفقه **فائدة اعلم**

ان الهداية لها معنى ثالث كما اذا استعملت في مقابلة الاضلال فكما ان

للاضلال ثلثة معان كما حقق في موضعه احدها الدلالة والاشارة الى خلاف

الحق الثاني فعل الضلالة الثالث الاهلاك والتعذيب فكذا الهداية

فالهداية مقابلة له في المعاني الثلثة الاول الدلالة والاشارة الى الحق

ويسمى اراءة الطريق الثاني فعل الهداية ويسمى الايصال الى المطلوب الثالث

عدم الاهلاك والتعذيب بل ايصال الثواب والفضل والاحسان والاضلال

بالمعنيين الاولين قبيح عند الامامية والله تعالى منزه عن فعل القبيح فما ورد

في الآيات والادعية والاحاديث من اسناد الاضلال اليه تعالى فهو بالمعنى

الثالث اعني الاهلاك والتعذيب كقوله تعالى ومن يضلل فلن تجد له نصيرا ومن

يضلل فاولئك هم الخاسرون ومن يضلل به وغير ذلك واما الهداية فيجوز

ان تسند اليه تعالى بالمعاني الثلثة فيزول الاشكال في مواضع الاستعمالات

الاضلال باسرها واما الاشاعرة فالاضلال عندهم بمعنى خلق الكفر والضلال

بناء على اصلهم انه لا يقبح منه تعالى شيء فافهم الله الذي تولاك **قوله**

اي وسط الذي هو السواء بمعنى الوسط فاضافة الى الطريق لامية

وقوله تعالى في سورة التوبة وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون اي ما كان الله ليوقع قوما ... بعد ان ارشدهم الخ منه

ومعنى السوى والمستوى فهو من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب بتقدير من البيانية واشار المحشى طاب ثراه الى
الاول حيث قال اى وسط الذى يفضى سالكه الى المطلوب البتة واشار
المحقق الدوانى الى الثانى وفسره بالطريق المستوى والصراط المستقيم
قوله والاول اولى لحصول الخ وذلك لان كتابه كما سمّاه الشارح
فى قوله فى تحرير المنطق والكلام فسمّاه فيكون براعة بالنسبة الى الفنّين
المذكورين ماخوذا من برع الرجل اذا فاق اقرانه فى العلم او غيره والاستهلال
طلب الهلال من موضع عال وفى الاصطلاح كون الابتداء موافقا ومناسبا للمقصود
كقول ابى محمد فى تهنئة الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا
وكوكب المجد فى افق العلى صعدا وقول ابى الفرج فى مرثية فخر الدولة هى
الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشى وفتكى فلا يغرركم حسن ابتسامى
فقولى مضحك والفعل مبكى وقول ابى تمام فى تهنئة المعتصم بالله فى فتح عمورية
وكان اهل التنجيم زعموا انه لا تفتح فى ذلك الوقت السيف اصدق
انباء من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف
فى متونهن جلاء الشك والريب قوله اى طلب الرحمة هذا بالنسبة
الى العباد قوله ويراد به الرحمة مجازا الخ لان معناها حقيقة العطف
والحنو ورقة القلب وهى من الكيفيات النفسانية والله جلّ شانه منزّه

عن ذلك فهى مجاز مرسل عن انعام لان الرحمة وارادته سبب الانعام
والانعام مسبب وعلى هذا المجاز تسمية المسبب باسم السبب واطلاق السبب
على المسبب كقولهم رعينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث قوله ووجهها
الى قوله لا يتبادر الذهن منه الا اليه وذلك لان المطلق ينصرف الى
الفرد الاكمل قوله مستوعبا سائر الصفات اه ليكون موافقا لقوله الحمد
لله كما مر قوله فان الرسالة اه فيكون بين الرسول والنبى عموم مطلق
وقيل ان الرسول هو الذى يرى جبرئيل ع عيانا والنبى يراه فى المنام او يسمع
صوته من غير مشاهدة وقيل عكس الاول قوله هديتك اى ارائة اه الشرط
لا انتصاب المفعول له ليس باتفاقى بل القائل به المتاخرون وهو الاكثرى
وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بقوله تعالى
هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا لان فاعل الارائة هو الله تعالى وفاعل
الخوف والطمع المخاطبون واجاب ابن مالك بان معنى يريكم يجعلكم
ترون ففاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع واجاب بعضهم بانه
على حذف مضاف اى ارادة خوف وطمع فلا يكون ح مفعولا له بل مفعولا
مطلقا وجعلهما الزمخشرى حالين وقال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط
المشاركة فى الفاعل وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول
والدليل على جوازه عدم التشارك قول امير المؤمنين ع فى نهج البلاغة

٢ مفعول له لقوله اسود برد بالهدى
هدى الله ليكون فعلا لفاعل الفعل المعلل

فاعطاه النظرة استحقاقا للسخط واستماما للبلية اذ المستحق للسخط ابليس والمعطى
للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استماما
للبلية اذن يكون حالا من الفاعل وكذا او انجازا للعدة ولا يعطف حال
الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة
وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع
والثور ليس بمفزع بل هو فزع انتهى كلام نجم الائمة وقد فصل ذلك الشرط
وما فيه وما في سائر الشروط الآخر في شرحنا المسمى بزينة السالك والحق
ما ذهب اليه ابن خروف ومن تبعه ومال اليه نجم الائمة وان كان الاول اكثر
كما اشرنا اليه لورود ذلك في فصيح الكلام كثيرا اذا عرفت هذا فيجوز
ان يراد بالمفعول له هدى ورسول ايضا بل هذا انسب بالمقام كما لا يخفى **قوله**
اطلق على ذي الحال مبالغة آه اي اطلق الحال بصيغة المصدر على ذي الحال من
غير تاويلهما باسم الفاعل لاجل المبالغة ووقوع مصدر المنكر حالا كثير مثل
طلع زيد بغتة وقوله تعالى ثم ادعهن يأتينك سعيا وكلمته شفاها ووجه المبالغة
انه تعالى والنبي صلعم لكثرة الهداية والارشاد كأنه تجسم من الهداية وكذا زيد لكثرة
العدالة كأنه تجسم من العدل وصار نفسه فيكون من قبيل المجاز العقلي الاسنادي
على حد قول الخنساء في مرثية اخيها صخر فانما هي اقبال وادبار كما نص
عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون

[margin: ٢ الاعجاز]

المجاز

المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت
من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار
افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول
لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني وشيخ تقدير المضاف
فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة
لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد انتهى كلام الشيخ **قوله**
اي بان يهدي آه اما الاول بان والفعل المبني للمفعول لان مصدر المعلوم
والمجهول في الصورة واحد وانما يعلم ذلك بحسب التقدير ونظيره الكتاب
وقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون فالغلب مصدر مبني للمفعول بقرينة
غلبت الروم وسيغلبون اي وهم من بعد ان غلبوا سيغلبون **قوله**
والجملة صفة لقوله هدى آه يعني ان جملة المبتدأ والخبر مع متعلقه
اعني هو بالائمة احقيق نعت لهدى هذا اذا كان هدى حالا من
مفعول ارسل لا مفعولا له ولا حالا من الفاعل لان هذه وصف لا الرسول
قوله او يكونان حالين آه بان يكون هدى وجملة هو بالائمة احقيق
كلاهما حالين من مفعول ارسل لكنهما تركبا تركيبا واحدا
فصار احدهما رديفا للآخر **قوله** او متداخلين آه بان يكون هدى

[margin: كونه مصدرا مبنيا للمفعول ١٢]

حالا من مفعول ارسل والجملة المذكورة حالا من فاعل هدى فدخل الثاني في الاول
ونظير ذالك قولهم راشدا مهديا وقوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه
المسيح عيسى ابن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد
فيجوز ان يكون وجيها ومن المقربين ويكلم الناس احوالا من كلمة فتكون من تعدد
الاحوال المترادفة ويجوز ان يكون وجيها حالا من كلمة ومن المقربين حالا من
الضمير المستتر في وجيها ويكلم حالا من المستتر في ومن المقربين فتكون من الاحوال
المتداخلة وفي الاية باعتبار الاحوال الثلثة احتمالات سبعة ذكرنا في شرحنا
المسمى بزبدة البيان ذلك فليرجع اليه **قوله** ويحتمل الاستيناف آه اي الجملة
المذكورة يحتمل ان تكون استينافية مستانفة جوابا لسؤال تضمنه ارسله
هدى فانه لما قال الصلوة على من ارسله هدى قيل لماذا ارسله هدى
او هل هو حقيق بالاهتداء فقال هو بالاهتداء حقيق على حد قولهم احسنت
الى زيد زيد حقيق بالاحسان فانه لما قال احسنت الى زيد قيل له لم احسنت
الى زيد او هل هو حقيق بالاحسان فقيل زيد حقيق بالاحسان كما هو مذكور
في فن المعاني في باب الفصل والوصل فعلى هذا لا يكون لهذه الجملة محل من
الاعراب لان الجملة المستانفة من السبع التي لا محل لها من الاعراب
ولذا فصلت من الاولى بخلاف ما اذا كانت حالا فان محلها النصب
لوقوعه موقع المفرد **قوله** وقس على هذا آه يعني ان هدى

كما كان مفعولا لقوله ارسله ويراد به هدى الله ليكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
كذلك نورا لعينه وعلى ما ذكرنا من التحقيق يجوز ان يراد به نور النبي ايضا
بمقام مدحه وكما يجوز ان يكون هدى حالا من الفاعل او من المفعول
فكذلك نورا لعينه وكما يكون هدى بمعنى اسم الفاعل اولى الطلق على ذي الحال
مبالغة كما في زيد عدل كذلك نورا لعينه وكما جاز ان تكون جملة هو بالاهتداء
حقيق صفة لهدى على تقدير كونه حالا من مفعول ارسله او حالا اليه منه
او من فاعل هدى على التداخل فكذلك جملة به الاقتداء يليق وكما
جاز ان تكون الجملة المذكورة مستانفة جوابا لسؤال تضمنه جملة ارسله هدى
فكذلك هذه الجملة بعينها **قوله** اصله اهل بدليل اهيل آه هذا هو المشهور وسمع
الكسائي اعرابيا يقول اهل واهيل وال واويل وعلى التقديرين خص استعماله
في الاشراف في الدنيا والاخرة او في الدنيا فقط كال فرعون فيكون آل اخص
مطلقا من الاهل والمراد بال الرسول صلعم عترته المعصومون وهم الائمة الاثنا عشر
وفاطمة صلوات الله عليهم وقال ابن الاثير في النهاية فيه خلفت فيكم الثقلين
كتاب الله وعترتي عترة الرجل اقاربه وعترة النبي بنو عبد المطلب
وقيل هم اهل بيته الاقربون وهم اولاده وعلي واولاده والمشهور
ان عترته اهل بيته الذين حرمت عليهم الزكوة انتهى اه **قوله**
فمن حيث انه مطابق الى قوله ايضا على هذين الوجهين يكون الصدق

والحق وصفين للخبر والمصدر وقد يقعان وصفين للمخبر اي المتكلم هذا كله باعتبار
المطابقة وكذا اذا لم يكن الخبر والاعتقاد مطابقا للواقع لم يكن الواقع ايضا مطابقا
له فمن حيث انه لا يطابق للواقع بالكسر يسمى كذبا ومن حيث انه لا يطابق
للواقع بالفتح يسمى باطلا وقد يطلق الكذب والباطل على نفس اللامطابقة و
اللامطابقة بالكسر والفتح ايضا وكذا يقعان وصفين للمتكلم وعلى جميع التقادير
تكون المغايرة بين الصدق والحق وكذا بين الكذب والباطل اعتبارية قوله
بالتصديق متعلق بقوله سعدوا آه فالباء حينئذ للسببية اي بسبب التصديق و
الاقرار والايمان بجميع ما جاء به النبي من احوال المبدء والمعاد ويجوز ان تكون
للملابسة والمصاحبة متعلقة بمحذوف حال او خبر لمبتدء محذوف كما في الفقرة المعطوفة
الآتية اي هذا الحكم اي سعادتهم في مناهج الصدق متلبس بالتصديق قوله
فان الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك آه اي يوجب اقصى مراتب الحق
وذلك لان الجمع اذا اضيف يفيد العموم والشمول كالمصدر كقولهم ضربي
زيدا قائما فان المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وكذا الجنس الذي يقع على
القليل والكثير كالتراب والماء كما نص عليه المحققون منهم نجم الائمة
في بحث المبتدء والخبر وذكرناه في شرحنا فليرجع اليه قوله ولها حالات
ثلث هذا ما ذكره بعض النحاة منهم والتحقيق وهو ما ذكره المحققون
ان لها اربع حالات التصريح بالمضاف اليه ونيته لفظا وعدمه

لفظا

لفظا ومعنا اي نسيا منسيا وهي في هذه الاحوال الثلثة معربة والرابع ان
لا لفظا ومعنا فهي في هذه الحالة مبنية على الضم وانما سميت غايات لان
حق الكلام واصلها ان ينطق بهن مضافات فلما اقتطع عنهن المضاف اليه
وسكت عليهن صرن حدود ينتهي الكلام عندها وصارت غايات ونهايات
قوله لما في لفظ التحرير من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو مراده
طاب ثراه بالزوايد ههنا التطويل بقرينة مقابلة الحشو لان العطف
يقتضي المغايرة في الاصل وهو عند التطويل ان يزيد اللفظ على اصل المراد
ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كقول عدي بن الابرش في قصة قتل الزباء
جذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا
والمين هو الكذب فاحد اللفظين زايد على اصل المراد واما الحشو فهو ان
يكون اللفظ الزايد متعينا وهو قسمان حشو مفسد للمعنى كالندى في قول
ابي الطيب ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب
وحشو غير مفسد له كقبله في قوله واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني
عن علم ما في غد عمي وتحتمل ان يكون عطف الزوايد على الحشو تفسيريا البعيد
او من عطف العام على الخاص فافهم قوله والحمد على طريق المبالغة
آه قد ذكرنا تحقيق ذلك في قوله هدى للمتقين قوله وتحتمل التجوز في الاسناد
يعني بالتجوز في الاسناد المجاز العقلي على ما ذكرناه في قولها انما

ى اقبال وادبار لكن مراده هٰهنا ما يكون من قبيل نسبة الشيء واسناده الى
السبب الباعث له وهو كثير في القرآن نحو واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا اسند الزيادة
التي هي من فعل الله تعالى الى الآيات لكونها سببا لها ويذبح ابناءهم ويستحيي
نساءهم التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر له وغير ذلك من
الآيات وفيما نحن فيه جعل الترتب الحاضر في الذهن من الالفاظ والمعاني
المخصوصتين تبصرة لمن حاول التبصر لكونه سببا وباعثا له والا فالمبصر في الحقيقة
هو الله تعالى وكذا الحال في قوله تذكرة بانه مثل قوله تبصرة على الوجهين اللذين
هما كون المصدر بمعنى اسم الفاعل اي مبصرا ومذكرا فلا مجاز فيهما وكذا اذا
قدر المضاف اي ذا تبصرة وذا تذكرة وكونه مجازا اسناديا عقليا
على ما ذكرنا **قوله** هذا ايضا يحتمل الوجهين اي كما كان في قوله الالهام
بكسر الهمزة يحتمل وجهين كونه للمتعلم او المعلم كذلك قوله ذوي الافهام يحتمل
ان يكون للمتعلم على تقدير كونه حالا من فاعل تذكر وان يكون للمعلم على تقدير
كونه متعلقا بتذكر بالتضمين المذكور والاصل في التضمين ان يجعل المضمن فيه اصلا
والمضمن حالا كما فعله المحشي ويجوز العكس ايضا والتقدير آخذة متعلم متذكرا
من ذوي الافهام **قوله** بل سمي بعض المثل آه يعني ان لفظ سمي كمثل لفظا
ومعنا واصله سموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار سمي كمثل وفيما بعده ثلاثة

اوجه من الاعراب الاول الجر بالاضافة سي اليه وما زائدة بينهما
في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي او باضافة سي الى ما والكلام
المجرور بعده بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء الولد الثاني
الرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف وما فيهما موصولة والجملة من المبتدأ والخبر صلة
لها او موصوفة والجملة صفة لها والجر اولى من الرفع لقلة استعمال ما على من
يعقل ولقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة مع عدم الاستطالة
والفتحة التي في سي على الوجهين اي الجر بالبعد ورفعه فتحة اعراب لانه مضاف
في الوجهين الثالث النصب على تقدير اعني او اخص او على انه تمييز لكان
نكرة على ما هو المشهور من اشتراط نكارة التمييز او مطلقا على مذهب من اشتر
وعليه قوله تعالى الا من سفه نفسه وبطرت معيشتها ومثل قوله تعالى واخذ
لعبده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام على تقدير نصب الظهر
على حد حسن الوجه بالنصب عند من يجعل الوجه تمييزا او على الاستثناء وهو صالح
في بعض الصور كما يجيء الاشارة اليه وعلى الاوجه الثلاثة فيما بعد سيما
من الجر والرفع والنصب سي اسم لا وخبره محذوف عند الجمهور اي لا
مثل الولد او لا مثل شيء الولد موجود او لا مثل الذي هو الولد او له مثل شيء
هو الولد موجود ولفظ لا سيما على تقدير نصب ما بعده يشير حضوصا اعرابا
وسعادا ما بعده مفعول به بمعنى الذي وقع لا سيما مصدرا له على وجه اي

هذا تحقيق ما عليه

وهم الكوفيون ... قولهم
نفقه ومعيشتها ...
اي في نفقه وفي معيشتها

اخص خصوصاً الولد الاعز آه واما الاخفش فانه يقول ان يا في لاسيما حرف لا وبزنه
قطع ستة عن الاضافة بدون عوض او الفتحة فتحة بناء وقد تحذف سيما لفظا مع
انها مرادة معنا مثلها في قوله تعالى تا الله تفتؤا اي تذكر يوسف وقد تدخل عليها الواو
الاعتراضية كقوله الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل روي
يوم بثلاثة اوجه وقيل انها للحالية وقيل عاطفة وقولهم زيد شجاع لاسيما راكبا
اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر
اعني اخصه مثلا واذا دخلت الواو لعدها كقولك زيد شجاع ولاسيما وهو راكب فالواو
بعدها للحال كما مر وقيل عاطفة والمعطوف عليه مقدر اي زيد شجاع لاسيما هو لابس السلاح
وهو راكب فتبصر تعتنف وقل من نبه على هذا السؤال **قوله** من التوفيق قوام من
التأييد عصام قدم الظرفين اعني من التوفيق ومن التأييد على قوام وعصام لرعاية
السجع ولتحقيق الحصر الخ **قوله** لكونه معهودا الخ آه وذلك لان
شرط لام العهد الخارجي ان يكون مدخوله معهودا سابقا صريحا كقوله تعالى كما
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله تعالى كمشكوة فيها مصباح
المصباح في زجاجة الزجاجة آه او ضمنا كالذكر في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى
واما الانثى فهو مثل المصباح في الزجاجة المتقدم ذكرها ضمنا في قوله تعالى حكاية
عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى او كونه معلوما في علم المخاطب كقوله تعالى اليوم
اكملت لكم دينكم واتممت وكقولك كتب الامير وكذا ذلك ما نحن فيه لشرحنا السابق

السالك

ان لك **قوله** قلت يجوز ان يراد بالقسم آه ماخوذ من تحقيق السيد
الشريف في حاشيته على شرح تلخيص المفتاح في توضيح المقدمة رد الما اختاره شارح التلخيص
ومن اراد البسط منه فليرجع الى ذلك الموضع **قوله** خمسة وعشرون احتمالا
تفصيل في بعضها البيان آه
هذا الجدول يتكفل بذلك
وجمع ذلك التوجيه الظرفية
لئلا يلزم اتحاد الظرف و
المظروف **قوله**
وتجويز الاحتمالات
الاخر في الكتاب يستدعي
جواز ما في المقدمة التي

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
معاني الفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش الفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش معاني الفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
ههنا	اقسامها	فالحاصل	الف	[illegible]	بصرح

هي جزؤها بان يكون المقدمة طائفة من الالفاظ او المعاني او النقوش
او طائفة من الالفاظ والمعاني جميعا او طائفة من الالفاظ والنقوش
جميعا او طائفة من المعاني والنقوش جميعا او طائفة من الالفاظ والمعاني
والنقوش جميعا قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه
وايجاب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع **قوله** واما لان تعريف العلم مشهور
مستفيض آه فبعضهم عرفه بانه حصول صورة الشيء في العقل وهو من الكيفيات
العلم بهذا التعريف

حصل الاقسام ملاحظة الجداول

تصوير العلم

انفعالية والكيف عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة
والاقسمة في محل اقتضاء اوليا فهو عرض من مقولة الكيف سواء كان العلوم
جوهرا او عرضا ثم ان هذه الصورة في العقل ان كانت اذعانا وقبولا للنسبة
يسمى تصديقا والا فتصورا والتصديق ان كان مع تجويز النقيض يسمى ظنا والا فجزما
والجزم ان لم يكن مطابقا للواقع يسمى جهلا مركبا وان كان مطابقا للواقع
فان كان ثابتا اي ممتنع الزوال بالتشكيك يسمى يقينا والا فتقليدا وبعضهم
عرفه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء فيكون حينئذ من مقولة
الانفعال وقد يعرف بانه ما يقتضي سكون النفس وقد يعرف بانه اعتقاد
الشيء على ما هو به مع سكون النفس الى ما اعتقده وعلى اي التقادير التعاريف
هو اي العلم فعل وانفعال وغيرهما لانه اما ان يكون سببا لوجود المعلوم
في الخارج كما اذا تصورت شيئا ففعلته ويسمى فعليا او مستفادا من وجود
المعلوم كما اذا شاهدت شيئا فتعقلته ويسمى انفعاليا او لا يكون
هذا ولا ذاك كما اذا تصورت الاشياء المستقبلة التي ليست فعلا لك
قوله واما لان العلم بديهي التصور على ما قيل كما ذهب اليه المحقق الطوسي في
التجريد حيث قال ولا يحد اي لا يحد العلم لانه بديهي التصور والتحديد
انما يكون للكسبي وما ذكره في معرض التعريف تعريف له بحسب اللفظ و
الاشياء البديهية قد تعرف بحسب اللفظ وقيل لا يمكن تعريف العلم لان

تعريف الكيف

غير العلم لا يتيقن الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور لتوقف معلومية كل منهما
على معلومية الآخر والجواب ان معلومية غير العلم انما تكون لحصول علم جزئي
متعلق بذلك الغير لا بمعلومية ولا بمعلومية حقيقة العلم والموقوف
على معلومية الغير هو معلومية حقيقة العلم لا حصول العلم الجزئي فلا دور
قوله فقد اختار مذهب الحكماء الخ مقصوده ره ان المقصود المحض
اختياره لا لمذهب الحكماء قاطبة حيث جعل التصديق نفس الاذعان والقبول
والحكم فيكون التصديق عنده بسيطا البتة دون المجموع المركب من الحكم
ومن تصور الطرفين والنسبة الحكمية كما ذهب اليه الفخر الرازي ومن تبعه
والفرق بين مذهب الحكماء ومذهب الفخر الرازي من ثلثة اوجه احدها ان
التصديق بسيط عندهم ومركب عند الفخر الرازي وثانيها ان تصور
الطرفين شرط التصديق خارج عنه على رأيهم وشطر داخل فيه على رأيه
وثالثها ان الحكم نفس التصديق على مذهبهم وجزئه على زعمه ثم اختار
مذهب القدماء منهم حيث جعل متعلق الاذعان والحكم الذي هو جزء اخير
للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية يعني ان الحكم يتعلق بالنسبة
الحملية او الاتصالية او الانفصالية الخبرية الثبوتية او السلبية التي هو جزء
اخير للقضية ولا يتعلق بوقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا وقوعها
كما هو رأي المتأخرين منهم والحكم اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا والجملة

الفرق بين مذهب الحكماء والامام

التعبير ... والنسبة ...

بيان الايجاب والسلب

هو ايقاع النسبة الحكمية الحملية او الاتصالية او الانفصالية والسلب
هو انتزاعها وتصوير ذلك انا اذا اعتقدنا الانسان ضاحك او ليس بضاحك
فقد اسندنا الضحك الى الانسان في اوقعنا نسبة الضحك له وهو الايجاب
او رفعنا نسبة ثبوت الضحك عنه وهو السلب فلابد ههنا من ان
تدرك اولا الانسان ثم مفهوم الضاحك ثم نسبة ثبوت الضحك
للانسان ثم وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فادراك الانسان
هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور هو المحكوم عليه وادراك
الضاحك هو تصور المحكوم به والضاحك المتصور هو المحكوم به وادراك
نسبة ثبوت الضحك اليه هو ادراك النسبة الحكمية وادراك وقوع النسبة
او لا وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم الا ان ادراك النسبة
ادراك وقوع او لا وقوع مضافا الى النسبة فان ادراكهما بهذا المعنى ليس
حكما بل هو ادراك مركب تقييدي من قبيل التصور فهذا الذي ذكرنا هو المراد
في هذا المقام فقوله الذي هو جزء اخير للقضية نعت للمتعلق بفتح اللام وقوله
متعلق الاذعان وليس نعتا للاذعان لان الحكم كما يوهم في بادي الراي
لفساد المقصود ولذا ترى قوله وسيشير الخ واعلم انه لا خفاء في تمايز
ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة الحكمية وانما
الخفاء والالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين ادراك المسمى بالحكم

قوله بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فان قلت ادراك ... الا ادراك ... حقق في ... في تاويل المصدر قلت ... فان الحكم ... الاوجه كما حقق في ... فلا يكون ادراكه مركبا تقييديا ... ان العلم المتعلق ... ثم هو العلم التصديقي ... فائدة ... بانها في تاويل المصدر ... ذكره ابن الحاجب ... شرحنا ...

واما الظاهر امتيازها وتغايرها في صورة الشك في النسبة الحكمية فان الشاك
في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها او لا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة
الحكمية لان الشك في الشيء بدون تعقله محال ولم يحصل له ادراك المسمى بالحكم فظهر
الامتياز والتغاير بينهما **قوله** وسيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية
في مباحث القضايا يعني في اول مباحث القضايا حيث يقول ويسمى المحكوم عليه موضوعا
والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة وقد يستعير لها هو **قوله** والا فتصور
سواء كان ادراكا لامر واحد الى قوله والوهم قد عرفت مما ذكرناه في تقرير العلم
ان التصديق اربعة اقسام ويعلم هنا من كلام المحشي ان ترى ان التصور
ستة اقسام والتخييل تصور الوقوع او اللاوقوع من غير تردد والشك تردد
بينهما بمعنى تصورهما مع تجويز كل منهما على السواء والوهم تصور احدهما مع
ترجيح الاخر فيكون الراجح ظنا وتصديقا وهذا المرجوح وهما وتصورا **قوله** ويعلم
انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وذلك
لان الضروري والكسبي وصفان قائمان بموصوفهما اعني التصور والتصديق
ولا يوجدان بدونهما ولا انفكاكهما كما اشار اليه بقوله كلا منهما وصفي الضرورة و
والاكتساب في التقسيم متضمن الوصف كان الموصوف الذي لا يوجد
بدونه منقسما بالطريق الاولى فلذا كان ابلغ واحسن من التصريح وتحصيل العلم
مطلقا ينقسم الى ما يحتاج حصوله الى فكر ونظر وهو المكتسب والى ما لا يحتاج

حصوله الى نظر وفكر وهو النظري او لا وهو الضروري واقسام الضروري ستة بديهيات و
مشاهدات وفطريات ومجربات وحدسيات ومتواترات كما يجيء في آخر
الكتاب كما لا يخفى قوله كما زعمه بعضهم الخ حيث قالوا ليس كل واحد من التصور
والتصديق بديهيا والا لما احتجنا في فهم شيء من الاشياء الى نظر وفكر وذلك خلاف
الواقع والعيان والشاهد ضرورة انا نحتاج في فهم اكثر الاشياء الى نظر وفكر
وليس كل واحد منهما نظريا والا لدار او تسلسل وكل من الدور والتسلسل باطل
اما الدور فلانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كما في الدور المصرح
او بمراتب كما في الدور المضمر وكلاهما محالان واما التسلسل فلانه
يستلزم استحضار ما لا نهاية له وهو ايضا محال سواء كانت النفس الناطقة
قديمة او حادثة وذلك لانها مع تقدير قدمها ايضا يستحيل استحضار الامور
الغير المتناهية لانه تحصل بالفكر والفكر تحقق بحركة النفس في القوة التي
في مقدم البطن الاوسط من الدماغ والدماغ من البدن وهو حادث فلا يتعلق
بكون الفكر حادثا فلا يمكن اكتساب الامور الغير المتناهية لانها لا تحصل في الا
المتناهية نص على ذلك بعض الفحول من الافاضل ايضا واذا بطل الجميع ثبت ان
كل واحد من التصور والتصديق قسمان بديهي ونظري يكتسب النظري من كل واحد
بالبديهي الواحد لا من بديهي الآخر الا غيره وذلك من الدلائل التي تحتجوا
ذكرها والرد عليها وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا الخ ما قاله قوله

قوله او بمراتب الخ الظاهر ترك
ترك في قوله او بمراتب لانه
اذا كان او بمراتب يتناول
عليه ازعج المنطق بدل
على ما فوق الواحد
فافهم منه

اي النظر توجه النفس الخ هذا تعريف النظر والفكر والمراد توجه النفس
نحو الامر المعلوم ترتيب امور معلومة على ما ينبغي ترتيبها بان يكون الجنس
مقدما على الفصل وهكذا او تكون الصغرى مقدمة على الكبرى مع ايجابها وكلية
الكبرى في الشكل الاول وكذا رعاية ما يجب رعايته في الاشكال الباقية
ليتادى الى امر غير معلوم هو المطلوب فالترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبة
وعرفا جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليه اسم واحد ويكون لبعضها نسبة
الى البعض بالتقدم والتأخر كما اشرنا اليه والمراد بالامور ما فوق الواحد لان
الجمع المنطقي كذلك وانما اعتبرت الامور لان الترتيب انما يحصل بشيئين فصاعدا
والمراد بالمعلومة الصورة الحاصلة عند العقل مطلقا تصوريا كان او تصديقيا
يقينيا كان وظنيا او جهلا مركبا او تقليديا او غير ذلك كما ذكرناه سابقا
ونشير اليه عن قريب ايضا في وجه العدول وانما اعتبر عدم العلم والجهل في المطلوب
لانه يستحيل استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل بهذا التحصيل ويعم المجهول
ايضا اعم من ان يكون تصوريا او تصديقيا فالكسب المجهول كل واحد منهما
من معلوم ذلك الواحد لا من معلوم الآخر كما ذكرنا سابقا ويجيء
عن قريب ايضا ومن لطائف هذا التعريف اي تعريف النظر انه
مشتمل على العلل الاربع وذلك لان كل مركب صادر عن فاعل مختار
لا بد له من علل اربع علة مادية وعلة صورية هما داخلتان

في ذلك المعلوم المركب وعلة فاعلية وعلة غائية هما خارجتان
عنه فالترتيب في الملاحظة اشارة الى العلة الصورية بالالتزام فان
الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كالهيئة الحاصلة
للاجزاء السرير في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالالتزام ايضا لان
كل ترتيب لا بد له من مرتب ذي قوة العاقلة كالنجار للسرير والامور معلومة
اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسرير والتحصيل والتادي الى المجهول
اشارة الى العلة الغائية فان المقصود من ذلك الترتيب ليس الا
ان يتادى الذهن الى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلا بالنسبة
الى السرير نص على ذلك شارح المطالع وغيره **قوله والعلم**
عن لفظ المعلوم الى المعقول في التعريف الخ وذلك لان المعلوم كما يطلق المعقول ح
تارة على الحصول العقلي كذلك يطلق تارة على الاعتقاد الجازم المطابق
للواقع الثابت وهو اي الاعتقاد المذكور اخص من الاول اعني حصول العقل
لانه يتناول التصورية والتصديقية اليقينيات والظنيات والجهليات
فانه كما يجري في التصورات يجري في التصديقيات وكما يكون في اليقيني
يكون ايضا في الظنون والجهالات كما ذكرنا مرارا اما الظني
فلقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل ما ينتشر منه التراب ينهدم
وهذا الحائط ينهدم اما الجهلي فكما قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل

مستغن

مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم واما المعقول فهو مرادف للعلم
بالمعنى الاول المراد ههنا اعني حصول العقلي الشامل للمذكورات
فلذلك عدل عن المعلوم الى المعقول اذ لا يجوز استعمال الالفاظ المشتركة
في التعريفات بلا قرينة ولا قرينة ههنا لانه لم يفسر العلم في هذا الكتاب
بحصول صورة الشيء ولا بغيره حتى يكون قرينة **قوله قانون**
الخ والاصل في ترتيب نظم الكلام ان تكون تلك الحاشية متاخرة
عن قوله فيه الخطاء وكانها قدمها لما اشار اليه في قوله فههنا علم
امران من ارتباط لقوله فاشار اليه بقوله وموضوعه الخ **قوله علم**
النحو كقولنا كل فاعل الخ اي قضية كلية يحكم فيها على جزئيات موضوعها ولها فروع
هي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولنا زيد في جاء
زيد مرفوع وعمرو في ضرب عمرو مرفوع ونحو ذلك وهذه الفروع مندرجة
تحت القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل والقانون
والقاعدة والاصل والضابطة اسماء لهذه القضية الكلية بالقياس
الى تلك الفروع المندرجة فيها واستخراجها منها من القوة الى الفعل
يسمى تفريعا وذلك بان يجعل موضوعها عن الفاعل على زيد مثلا فيحصل
قضية وتجعل صغرى وتلك القضية الكلية الكبرى هكذا زيد فاعل وكل
فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع فقد خرج هذا الحكم الفرعي من

القوة الى الفعل وقس عليه قياس استخراج سائر الفروع **قوله** يعلم
منه جزئيات القاعل الخ اى بالفعل على الوجه الذى قررناه كما نص عليه السيد
الشريف **قوله** وذلك هو المنطق اه انما سمى هذا الفن بالمنطق لان
ظهور القوة المنطقية الظاهرة والباطنة انما يحصل به **قوله** علم
من هذا التعريف المنطق ايضا بانه قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ
فى الفكر حذف من لفظ آلة اعتمادا على ما ذكره فى شرح قول المصنف
فى تحرير المنطق والكلام فانه رح قال هنالك المنطق آلة قانونية تعصم
مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر فالآلة هى الواسطة بين الفاعل والمنفعل
فى وصول اثره اليه كالمنشار للنجار وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة
العاقلة وبين المعلومات التى ترتبها القوة العاقلة لاكتساب المجهولات
وانما كان المنطق قانونا لان مسائله قوانين كلية منطبقة على جزئياتها
ان السالبة الكلية الضرورية تنعكس الى سالبة كلية دائمة عرفا منها
ان ذلك ليس مختصا بمادة لا شىء من الانسان بحجر بالضرورة و
لا شىء من الحجر بانسان دائما بل يجرى فى جميع المواد وانما قال
تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ لان المنطق ليس بنفسه يعصم الذهن
عن الخطأ والا لم يعرض للمنطقى خطأ اصلا وليس كذلك لانه ربما يخطئ
لاهمال الآلة فالآلة بمنزلة الجنس للتعريف وتشمل جميع الآلات و

والقانون

والقانون يخرج الآلات الجزئية لارباب الصنائع وبقيد تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطأ فى الفكر يخرج سائر العلوم القانونية التى لا تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطأ فى الفكر بل فى المقال كالعلوم العربية **قوله** فيفهم هنا
علم امران من الامور الثلثة التى وضعت المقدمة لبيانها احدهما
بيان احتياج الناس الى المنطق والثانى رسمه وانما يكون هذا التعريف
رسما للمنطق لما ذكرنا ان المنطق آلة وكونه آلة عارض من عوارضه فان
الذاتى للشىء يكون لنفسه والآلية للمنطق ليست لنفسه بل بالقياس الى غيره
من العلوم الحكمية وهو تعريف بالعارض الخارج والتعريف بالخارج رسم
كما يجيء فى بحث المعرف ان شاء الله تعالى ايضا حقيقة كل علم مسائل
ذلك العلم وانما كان الموضوعات والمبادى ايضا مدخل فى تلك الحقيقة فى
الجملة لانه تحصل تلك المسائل اولا ثم يوضع اسم ذلك العلم بازائها فلا يكون
لحقيقته وماهيته وراء تلك المسائل فمعرفته بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا
بالعلم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه وانما كانت مقدمة الشروع
معرفته برسمه فلذا كان هذا التعريف رسما **قوله** وبماهية موضوعه هو اللذاتى خ
هذا الضمير اعنى هو عايد الى مطلق الموضوع وذلك لانه لما كان المقصود ههنا
التصديق بموضوعية الموضوع اى بان الشىء الفلانى موضوع المنطق وكان
موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام العام

وجب اولاً تعريف موضوع العلم ليحصل معرفة موضوع المنطق فلذا
قال وهو اي موضوع كل علم ما يبحث فيه اي في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية
كبدن الانسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عن عوارضه واحواله من حيث الصحة
والمرض وكالكلمات في علم العربية فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث
الاعراب والبناء والصحة والاعتلال والادغام ونحو ذلك وكالمعرف
والحجة للمنطق على الوجه الذي نذكره الآن قوله والعرض الذاتي يعني
ان العرض الذاتي للشيء على مذهب الصحيح قسمان احدهما العرض الذي
من حيث هو هو اي لذاته كالتعجب بالقوة فانه يعرض الانسان من حيث انه
انسان والمراد منهما ادراك الامور الغريبة لانه يطلق عليه بطريق المجاز
على التعجب المتعارف وليس المراد هنا التعجب المتعارف فانه وان كان ايضا عارضا
للانسان لكنه لا يلحقه لذاته بل لامر مساوٍ وهو ادراك الامور الغريبة
لان التعجب المتعارف هيئة انفعالية للنفس الانسانية عند ادراك
امور غريبة فالتعجب المتعارف كالضحك في كونه عارضا للانسان بواسطة
امر مساوٍ لكنه بواسطة واحدة والضحك بواسطتين وثانيهما ما
يعرضه بواسطة امر مساوٍ له كذلك الشيء المعروض سواء كان ذلك الامر
المساوي للمعروض جزءاً له او خارجا عنه كالتعجب المتعارف والضحك
فانه يعرض الانسان باعتبار النطق الذي هو جزؤه ولمساويه باعتباره

التعجب

ذكر اقسام العوارض

التعجب الذي هو خارج عنه ومساوٍ له ايضا والحاصل ان اقسام العوارض
للشيء ستة لان ما يعرض الشيء اما ان يكون عروضه لذاته او لجزئه او لامر خارج
عنه والامر الخارج عن المعروض اما مساوٍ للمعروض او اعم منه او اخص منه او مباين له
فالاول والثاني من هذه الاقسام الستة وهما العارض لذات المعروض
والعارض لمساوي الخارج يسميان عرضين ذاتيين وكذا الثالث في اعتبار
الجزء المساوي للمعروض كما اشرنا اليه واما العارض اللاحق للشيء بواسطة
جزئه الاعم كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان
فليس عرضا ذاتيا له وقال السيد الشريف طريقة المتأخرين انهم
يجعلون العارض اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية
التي يبحث عنها في العلوم وليست بصحيحة بل التحقيق ان الاعراض الذاتية
ما يلحق الشيء لذاته او لما يساويه سواء كان جزءاً له او خارجا عنه
انتهى كلامه واما الاعراض الباقية وهي العارض للشيء بواسطة
الجزء الاعم كالحركة بالارادة الى آخره والعارض له بواسطة امر خارج
اعم من المعروض مطلقا او من وجه كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه
جسم اعم من الابيض وغيره مطلقا وكالحركة اللاحقة للانسان بواسطة
انه ابيض فان الابيض اعم من الانسان من وجه والعارض له بواسطة
الخارج الاخص مطلقا او من وجه كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه

منتعجب وهو اخص مطلقا من الحيوان كما ستعرفه لانه مساو للانسان فكان اخص
من الحيوان كذا المتعجب وكالحركة اللاحقة للحيوان بواسطة انه ابيض والعارض
لسبب الامر المباين كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار وهي مباينة للماء
فتسمى اعراضا غريبة وبعيدة لما فيها من الغرابة والبعد بالقياس
الى المعروض بخلاف السابقين فانهما لما كانا اقرب الى الذات سميا من
الاعراض الذاتية والذاتي لكونه منسوبا الى الذات **قوله** اعلم
ان موضوع هو المعرف والحجة الخ يعني اذا علمت ان موضوع كل علم هو ما
يبحث فيه عن عوارضه الذاتية فاعلم ان موضوع المنطق هو المعلومات التصورية
والتصديقية لان المنطقي يبحث في المنطق عن اعراضها الذاتية وهي
صحة ايصال كل منها الى المجهول فالمنطقي انما يبحث في المنطق عن
احوالها باعتبار صحة ايصالها الى مجهول تصوري او تصديقي وتلك
الاحوال هي الايصال وما يتوقف عليه الايصال بيان ذلك ان احوال
كل واحد من المعلومات التصورية والتصديقية التي يبحث عنها في المنطق
ثلاثة اقسام اما الاحوال الثلاثة للمعلومات التصورية فاحدها الايصال
الى مجهول تصوري اما بالكنه كما في الحد التام واما بوجه يمتاز عن جميع
ما عداه ذاتيا كان او عرضيا كما في الثلاثة الباقية من الاقسام
الاربعة للمعرف اعني الحد الناقص والرسم التام والناقص والبحث عن

المنطق

قوله والمعلومات التصورية والتصديقية ... هذه الحيثية التي يبحث في المنطق بدون حيثية كونها موجودة في الذهن او غير موجودة فيه وكونها مطابقة لما في الامر او غير مطابقة لها الى غير ذلك من احوالها فلا يبحث للمنطقي عنها اذ ليس غرضه متعلقا بها لان البحث عنها في الحكمة الالهية نقل محصل ذلك السيد الشريف صح

هذه الاحوال في باب التعريفات وثانيهما ما يتوقف عليها الايصال الى المجهول
التصوري توقفا قريبا ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية
وجنسا وفصلا وخاصة مما يتركب المعرف منه فان الايصال يتوقف على هذه
الاحوال بلا واسطة ويبحث عن هذه الاحوال في باب الكليات وذكر الجزئية
استطرادي وثالثهما ما يتوقف عليها الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا
اي بواسطة ككون المعلومات التصورية والتصديقية موضوعات ومحمولات
لما فيها من ان كل قضية لا بد لها من محكوم عليه وبه ويبحث عن هذه
الاحوال في مباحث القضايا واما الاحوال الثلاثة للمعلومات التصديقية فاحدها
الايصال الى المجهول التصديقي يقينيا كان ذلك التصديق الموصل
او غير يقيني من الظن والجهل المركب والتقليد كما اشرنا اليه في تعريف العلم
ويبحث عنه في مباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي هي انواع الحجة وثانيهما ما
يتوقف عليها الايصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك في مباحث القضايا
ككون القضية حملية باقسامها وشرطية بانواعها وككونها نقيض قضية
اخرى او عكس قضية ونحو ذلك من الاحكام وثالثهما ما يتوقف عليها
الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات التصديقية مقدمات
وتوالي فان المقدم والتالي قضيتان بالقوة القريبة لصيرورتهما
قضية مستقلة بحذف اداة الشرط من الاتصال والانفصال فيهما معدودان

قوله الايصال الى المجهول هنا بمعنى اسم الفاعل منه رحمه الله صح

في المعلومات التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول فانهما من التصورات
قوله معرفا لانه يبحث عن تعريف المجهول التصوري اه ويسمونه اي الموصل الى
التصور قوله شارحا ايضا اما تسمية قوله قولا فلانه في الاغلب مركب
كما في الحد التام والرسم التام دائما وفي الحد الناقص والرسم الناقص
في بعض الاوقات من غير كثير والقول يرادف المركب في هذا الفن
واما تسميته شارحا فلشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء قوله
وحجة لانها تصير سببا على الغلبة على الخصم الخ اي المعلومات التصديقية
تصير سببا لغلبة من تمسك بها استدلالا على مطلوبه على الخصم سواء كان الخصم
مبطلا او محقفا وكذا المستدل وهذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب
لان المعلومات التصديقية سبب والحجة مسبب والغلبة لهذا المجاز ايضا
من اطلاق المسبب على السبب قول المصنف في التصورات الخ انما قدم
مباحث التصورات على مباحث التصديقات لان التصور مقدم على التصديق
طبعا فيقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع والتقدم الطبعي هو ان
يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتاخر ولا يكون علة تامة له لذلك
المتاخر والتصور بالنسبة الى التصديق كذلك اما انه ليس علة فلظاهر
ولا لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة وحجة المعلوم عند جميع
العقلاء واما يحتاج اليه التصديق فلما مرت الاشارة وهي انه
١١٧

ان كل تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر
صادق عليه وتصور المحكوم به باحد هذين الوجهين ايضا وتصور النسبة
الحكمية ضرورة انه امتنع الحكم ممن جهل احد هذه التصورات قوله
من وراء الجدار الخ انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ
بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه عقلا بخلاف المسموع من وراء الجدار
فانه لا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر في ذلك التشريف
قوله لان دلالة اللفظ الخ مقصوده ان دلالة اللفظ على تمام
معنى الذي وضع ذلك اللفظ له من حيث انه وضع له مطابقة لان اللفظ
مطابق لتمام ما وضع له من قولهم طابق النعل بالنعل والقذة بالقذة
اذا توافقا كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالته على جزء
المعنى الذي وضع ذلك اللفظ له من حيث انه كذلك تضمن لان
جزء المعنى الموضوع له في ضمن المعنى الموضوع له فهي دلالة على ما في ضمن
المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق ودلالة اللفظ
على معنى خارج عن الموضوع له من حيث انه خارج عنه التزام لدلالته على
لازم معناه الموضوع له كدلالة العمى على البصر والحاتم على الجود وقد
على المحقق وفرعون على المبطل في قولهم لكل فرعون موسى قوله اي كون
الامر الخارج الخ يعني انه يجب عند ارباب هذا الفن ان يكون اللزوم الذي

في الدلالات الثلاث

قوله من حيث انه كذلك اي من حيث انه جزء المعنى الموضوع له تمت منه

بين المعنى الموضوع له وبين الخارج اللازم لزوماً ذهنياً بيّناً بالمعنى الاخص
الذي سيجيء في بحث الخاصة والعرض العام وهو ما يكفي فيه تصور واحد
لارادة المعنى الموضوع له وذلك الخارج كليهما كما اشار اليه بقوله بحيث
يستحيل تصور الموضوع له بدونه والامثلة قد مرت واما ارباب البيان
فيكفي عندهم اللزوم مطلقاً سواء كان بيناً اخص او اعم او غير بين
اخص او اعم بل اللزوم البعيد اكثر اعتباراً واشد اعتباراً وانما
قيدنا حدود الدلالات الثلث بالحيثية لئلا ينتقض حد بعض الدلالات
ببعضها لجواز ان يكون اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء كلفظ الامكان
فانه موضوع للامكان الخاص مرة وهو سلب الضرورة عن الطرفين
وللامكان العام مرة اخرى وهو سلب الضرورة عن الطرف المقابل
للنسبة ولجواز ان يكون اللفظ مشتركاً بين الملزوم واللازم كلفظ الشمس
فانه موضوع للجرم وللضوء ولكن ذلك واضح وترك هذا التقييد اعتماداً
على وضوحه وشهرته فيما بين القوم **قوله** اي اللفظ الموضوع ان اريد
لما سبق ان المقصود بالبحث ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية او عبر بدال
الافادة والاستفادة مدار الدلالات الخمس الباقية صرح باللفظ ههنا
تأكيداً لما سبق وازالة لغفلة الناظر في الكتاب يعني ان اللفظ الموضوع مطلقاً
سواء كان دالاً بالمطابقة او باحد الاخيرين ان قصد بجزء منه الدلالة

بيان تقديم المركب على المفرد

جزء معناه كذلك فهو المركب والا فهو المفرد والبواقي واضح وانما قدم المركب
على المفرد في الوضع مع ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب بالطبع
كما مر في تقديم التصور على التصديق ومخالفة الوضع الطبع في قوة الانحطاط عند
المحصلين لان مفهوم المركب وتعريفه وجودي وفي المفرد عدمي والوجود
اشرف من العدم وسابق في التعقل عليه **قوله** اذ نسبته الخ ان لم يحتملها الخ
اي الصدق والكذب فالانشاء ان دل على طلب الفعل دلالة وضعية

ذكر اقسام الانشاء

فهو مع الاستعلاء امر كاضرب ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي
التماس نحو اللهم اغفر لي ولمرسلي الخ وبعضهم لم يذكر ذلك
لي وكيف اختلط فلذا لا يعتبر كذا وان دل على طلب الترك كذلك فهو نهي
الاقسام الثلثة وان دل على طلب الفهم كذلك فهو استفهام وان لم يدل
على طلب شيء مما ذكر فهو تنبيه لانه نبه المخاطب على ما في ضمير المتكلم ويندرج
فيه التمني والترجي والعرض والنداء والقسم فاقسام الانشاء ثمانية والبواقي
متفرعات **قوله** ان استقل في الدلالة الخ اي اللفظ الموضوع المفرد **قوله**
بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية الخ والمراد بالهيئة الهيئة الحاصلة
للحروف باعتبار تقديم بعضها وتأخير بعض وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة
والحروف مادتها وانما قيد اللفظ المفرد الذي هو الكلمة بالهيئة ليخرج
ما يدل على الزمان لا بالهيئة فقط بحسب مادته وجوهره كالصبوح

والعوق والزمان في اليوم والامس والغنية وغيرها فان دلالتها بموادها على الزمان
بعد ان موادها وجواهرها مستقلة في الدلالة على الزمان بشهادة اختلاف
الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحد المادة كضرب ويضرب واتحاده
عند اتحاد الهيئة وان اختلف المادة كضرب وحلب هذا مقصوده طاب
ثراه ههنا لكن كل ذلك منقوض بشيء اخر فان تعقلت **قوله** وفيه
فليتامل بحث فانه ينقض الخ قال علامة العلماء مولانا خليل الله قدس سره طاب
ثراه هذا البحث مندفع فان متحد المعنى لا يكون داخلا في العلم الا اذا كان
مشخصا ولا في المتواطي والمشكك الا اذا كان له افراد وما نحن فيه
ليس كذلك بقوله بل قد حقق الخ والحصر في هذه الاقسام ليس عقليا الا
ترى انهما اذا دخلا في متحد المعنى لم يكونا داخلين في العلم ولا في المتواطي
والمشكك واذا دخلا في متكثر المعنى كانا داخلين في المشترك او
في المنقول او في الحقيقة والمجاز فافهم انتهى كلامه اعلى الله مقامه
اقول والحق ان المضمر والحرف داخلان في متكثر المعنى وعدا داخلين
في متحد المعنى الا ان يجعلا علمين فح ليس يدخلان ايضا ثم ان الحق
انهما داخلان في المشترك وقيل داخلان في متحد المعنى الحقيقة
والمجاز وعلى التقديرين فالتقسيم للمفرد المطلق ولا للعز وقوله ره
فتامل فيه كانه اشارة الى هذا **قوله** وههنا كلام وهو ان

وان كانت هيئتها الغير مدخل في الجملة بخلاف الكلمة فان الهيئة فيها مستقلة بالدلالة على الزمان

الخ قال مولانا خليل الله قدس سره وطاب ثراه هذا الكلام مندفع لانا
نختار الثاني ونقول قوله ويخرج عن متحد المعنى ممنوع لان المراد بمتحد المعنى
ما لوحظ باعتبار معنى واحد كما ان المراد بمتكثر المعنى ما لوحظ باعتبار معان
كثيرة والدليل على ذلك انه قد يكون اسم واحد علما ومشتركا باعتبارين
كما عرف ذلك المحشي في حاشيته على الحاشية الجلالية على التهذيب
ولا يمكن ذلك الا اذا كان داخلا في متكثر المعنى وغير خارج عن متحد
المعنى انتهى كلامه اعلى الله مقامه مقصوده طاب ثراه انا نختار
الشق الثاني من الترديد يعني ما استعمل فيه اللفظ سواء كان موضوع اللفظ
له تحقيقا او تاويلا فح يصح عد الحقيقة والمجاز من اقسام متكثر المعنى كما
فعله المصنف واسماء الاشارة داخلة في متحد المعنى ومتكثر المعنى
معا باعتبارين اعتبار الوضع واعتبار الاستعمال فيحتاج في اخراجها
الى التقييد بقوله وضعا هذا محصول كلامه طاب ثراه وفيه ما فيه بل الحق
ان اسماء الاشارة داخلة في متحد المعنى فقط وخارجة عن متكثر المعنى
بجميع المصنف وغيره لكنها بحسب اصل الوضع متواطئة كالانسان والشمس
وبحسب الاستعمال مشخصة مجازا عند المصنف من قبيل تشخص العلم الا
ان العلم مشخص وضعا واستعمالا فاحتاج في العلم الى التقييد
بقوله وضعا لتخرج اسماء الاشارة بحسب الاستعمال من العلم ولا يكون

ههنا كلام المص اصلا ومراده بالمعنى في التقسيم هو المعنى الاعم المستعمل
فيه اللفظ والا لا يصح عد الحقيقة والمجاز من اقسام تكثر المعنى كما
اعترف وقوله طاب ثراه والدليل على ذلك انه قد يكون اسم واحد
علما ومشتركا باعتبارين كلفظ العين قد يكون علما لرجل وقد يكون مشتركا
اذا لم يكن علما وكالحجر وقد يكون اسم واحد علما وحقيقة ومجازا
فقياس اسماء الاشارة على ذلك لا يخلو من شيء على ما بينا اذا
عرفت هذا فلا بأس علينا ان نذكر وضع اسماء الاشارة والموصولات
والضماير واستعمالاتها عند المص وغيره فنقول قال المحقق السيد الشريف
ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب بمعين من حيث هو معين
عنده بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية التي تقتضي
تعين الموصوف عنده وايضا الموصولة مستعملة في ذلك المعين لانها
موضوعة للمعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة لمفهوم كلي تستعمل
في جزئياته المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان منحصرا
في معين انتهى قوله اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما الخ اشارة
الى ما ذهب اليه هو وتبعه الائمة وغيرهما ممن وافقهما من كون الوضع
عاما والموضوع له خاصا مثلا الذي موضوع لكل مفرد مذكر معين وضعا
واحدا عاما فلا يلزم كونه مجازا في شيء من افراده ولا الاشتراك

ولا تعدد

ولا تعدد الاوضاع وكذا بقية الضماير من نحو انا وانت وهو واسماء الاشارة
قوله واما لانها موضوعة لمفهوم كلي الخ اشارة الى ما ذهب
المحقق التفتازاني الى ومن وافقه من كون الوضع والموضوع كليهما عامين
قالوا ان لفظة الذي مثلا لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح
ان يقال الذي ويراد به مفرد مذكر لا بعينه وليست موضوعة لواحد
منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المفرد المذكر
فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض
من وضعها له استعمالها في افراده المعينة دونه وهذا التوهم غير
صحيح لانه لو صح ما توهموه لكانت لفظة الذي وهذا ولنا وانت وهو
مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات
الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهو فاسد كما ذكرنا بنفيك
في مواضع بينا ذلك في شرح المسمى بزينة [illegible] قوله
الحاكم بكون صدق هذا المعنى الخ سواء كانت تلك الافراد خارجية
او ذهنية كالانسان والشمس فان الانسان كلي متحد المعنى له افراد
في الخارج وصدقه عليها بالسوية وكذا الشمس فانها ايضا كلية
كما يجيء عن قريب ولها افراد في الذهن وصدقها عليها ايضا بالسوية
وكذا اسماء الاشارة والموصولات والضماير كما قلنا سابقا قوله

بالفعلية الخ كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن من
وجوده ولا وجود للممكن **قوله** اي يكون صدقه على بعض اولى الخ
كالوجود ايضا فانه اولى وانسب واثبت واتم في الواجب **قوله** بل قد
يكون بالزيادة الخ والفرق بين الزيادة والنقصان والشدة
والضعف ان الاولين يطلقان على الكميات والمقادير والاجزاء
يطلقان على الكيفيات كالسواد والبياض والحرارة والبرودة ونحو ذلك
قوله فعلى الاول يسمى منقولا شرعيا الخ كالصلوة فانها في اللغة موضوعة
للدعاء ثم نقل بعرف الشرع الى عبادة مخصوصة **قوله** وعلى الثاني
الخ كالدابة فانها في الاصل موضوعة لكل ما يدب في الارض ثم نقل
في العرف العام الى ذات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير
قوله وعلى الثالث الخ كالفعل فانها في الاصل اللغة موضوع
للحدث ثم نقل في عرف النحاة الى كلمة دلت على معنى في نفسها
مقترن باحد الازمنة الثلثة **قوله** او امكن اي لم يمتنع
افراده في الخارج سواء وجد او لم يوجد اعلم ان المراد بالامكان ههنا هو
الامكان العام المقيد بجانب الوجود كما يقال الله ممكن الوجود
اي عدمه ليس ضروريا والممتنع ما يكون عدمه ضروريا كما
يقال شريك الباري ممكن العدم اي ليس وجوده ضروريا فيكون

الممتنع من الامكان العام المقيد بجانب العدم كما رايت فانه لا
يقال شريك الباري موجود ممكن الوجود واما الممكن الخاص
فهو ايضا من الامكان المقيد بجانب الوجود كما يقال الانسان ممكن الوجود وان
كان مقيدا بجانب العدم ايضا فح يقابل الامكان العام بهذا المعنى
اعني المقيد بجانب الوجود الممتنع كما جعله متناول الواجب والممكن الخاص
كليهما كما اشار اليه بقوله فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما فلا يرد ان
ان اريد بالامكان الامكان العام مطلقا كان شاملا للممتنع ايضا
فيكون قسم الشيء قسيما له وان اريد به الامكان الخاص فلا
يشمل الواجب بل يكون الواجب قسيما له وهو الصحيح قد جعله قسما منه
والحاصل ان اقسام الكلي منحصرة في ستة لانه اما معدوم في الخارج
وهو قسمان ممتنع الوجود فيه كشريك الباري وممكن الوجود فيه كالعنقاء
واما موجود غير متعدد الافراد بل له فرد واحد فقط وهو ايضا قسمان لكنهما
الواجب تعالى شانه والشمس لكن الاول ليس غيره ممكنا والثاني يكون
غيره ممكنا واما موجود فيه متعدد الافراد وهو ايضا قسمان كالكواكب
السبعة السيارة والنفس الناطقة عند الفلاسفة القائلين
بقدم العالم لكن الاول ما يكون افراده متناهية والثاني غير متناهية
على مذهبهم وشمول معلومات الباري عز اسمه **قوله** كالمتباينين

وله وفرق ان يكون غيره ممكنا
واما اقول كيف لا يكون ممكنا
والحال ان العالم مملو من الشمس
من البنات والبنين من اخوة الشمس
على زعم الشعراء سيما في آذربايجان
دار السلطنة تبريز والتبريز والقزوين
والعجم والتفليس وغيرها من معدن
الوجوه والملح من البنين والبنات
وصغارهم وكبارهم
سنه [illegible]
٢

الكاف بمعنى تلك فيكون المتباينان شبهين والاعم والاخص من وجه شبهها
بها كما اشار اليه حاشية ههنا اى كما ان بين نقيض الاعم والاخص من
وجه مباينة جزئية كذلك بين ... لا يرد عليه ان ابطال القياس نقيضي
سوق المتباينين حتى يحسن تشبيه الاعم والاخص من وجه بها **قوله** فيعلم
بيان النسبة ... التزاما اى بين الجزء الحقيقي والاضافي التزاما والمراد
بالالتزام ههنا هو ما يفهم ضمنا وكناية من غير التصريح به لانه علم من
المعنى الثاني يكون صريح المعنى ان الاخص الذي هو عبارة عن الجزء
الاضافي اعم من الاخص المطلق الذي مر آنفا فيعلم من هنا ان
جواب الشرط الاخص الذي هو الجزء الاضافي اعم من الجزء الحقيقي ضمنا لانه اذا كان
الاخص الذي هو الجزء الاضافي اعم من الاخص المطلق المذكور والحال
ان الاخص المطلق المذكور اعم من الجزء الحقيقي كان الاخص الذي هو
الجزء الاضافي اعم من الجزء الحقيقي بالطريق الاولى لان الاعم من
الاعم من شيء اعم من ذلك الشيء **وههنا فائدة جليلة**
لا بأس بايرادها في هذا المقام وهي ان الفرق
بين الجزء والجزئي والكل والكلي هو ان الجزء هو الكلي والكل هو
الجزئي بيان ذلك ان الجزء الحقيقي كزيد مثلا هو كل والانسان
هو مثلا جزء له لانه مركب من الانسان مع التشخص فيكون زيد

مثلا

مثلا كلا وجزئيا اما كونه كلا فلما ذكرنا من انه مركب من الانسان
والتشخص واما كونه جزئيا فلكونه منسوبا الى جزئه الذي هو الانسان
ويكون الانسان جزءا وكليا اما كونه جزءا فلما ذكرنا انه جزء الجزئي
الحقيقي واما كونه كليا فلكونه منسوبا الى الكل الذي هو الجزء
الحقيقي هذا اعني كون الانسان جزءا وكليا انما هو بالنظر الى
ما تحته من الجزء الحقيقي واما بالنظر الى ما فوقه من الحيوان
يكون كلا وجزئيا وكذا يكون مسمى بالاسامي الاربعة الا الجسم
المطلق دون الجوهر فانه يكون جزءا وكليا ولا يسمى بالاسامي الاربعة
لانه ليس فوقه شيء والحاصل ان الجزء الحقيقي كزيد مثلا يكون كلا و
جزئيا فقط والجوهر يكون جزءا وكليا فقط وما بينهما من الاشياء الاربعة
اعني الانسان والحيوان والجسم النامي والجسم المطلق يكون كل واحد منها
كلا وجزئيا بالنظر الى ما فوقه وجزءا وكليا بالنظر الى ما تحته فيكون كل
من هذه الاربعة مسمى بالاسامي الاربعة اعني الكل والجزئي والجزء
والكلي فافهم **قوله** فينفك والا فهو الفصل اى وان لم يكن تمام المشترك
سواء لم يكن مشتركا اصلا بل يكون مختصا بحقيقة الماهية كالناطق
بالنسبة الى الانسان او كان مشتركا بين الماهية وغيرها لكن
لا يكون تمام المشترك بينهما كالحساس والنامي وقابل الابعاد

بالنسبة الى الانسان وغيره فالجميع فصول لكن الاول فصل قريب والبواقي
فصول بعيدة بالقياس الى الانسان **قوله** ويقال لهذه الثلاثة
ذاتيات الخ وهي الكلي الذي هو عين حقيقة افراده وجزؤه الذي لم يكن
تماماً مشتركاً وينبغي ان التفسير التالي هيهنا بالليس بخارج عن الماهية لئلا
يرد ما قيل ان كون الجنس والفصل ذاتيين مسلم لانهما جزآن ذاتيان لان
فيكونان منسوبين الى الذات التي هي الانسان واما كون الانسان ذاتياً
فغير ممنوع لان الشيء لا ينسب الى نفسه قال في شرح الملخص ذهب الشيخ في الشفاء
ان الكلي اما ذاتي او عرضي وفسر الذاتي بما لا يكون خارجاً عن الماهية حتى
يتناول الماهية وجزئها وح اعتراض الاكثر وهو ان نفس الماهية لو كانت
ذاتياً لنفسه او لغيره والاول محال لان الذاتي منسوب الى الذات والشيء
الواحد لا يكون منسوباً ومنسوباً اليه والثاني ايضاً محال لان الذي يكون
الماهية ذاتياً له لابد ان يكون مركباً منه ومن غيره ولو كان كذلك يكون
الماهية احد اجزاء ذلك المركب وح لا يكون نفس الماهية لان جزء
المركب لا يكون نفسه غير وارد **تنبيه** ينبغي ان تعرف الكليات
خمسة بالتاء في لفظ خمسة (خبر مبتدا) لان الكليات جمع كلي لا كلية **قوله**
والصنف كالرومي الخ قال ره في حاشيته الصنف هو النوع المقيد بقيد
عرضي كالانسان الرومي وهو عرضي لافراده لان المركب من الداخل والخارج خارج

الامام مبتدا

انتهى

انتهى **قوله** وفيهما مناقشة الخ وهي ما يأتي في كلامه طاب ثراه وفيه
نظر فان هذا اي كون النقطة غير قابلة للقسمة اصلا يدل على انها
لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءاً خارجياً بل هو من الاجزاء العقلية
فيجوز ان يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنسها وان لم يكن لها جزء في الخارج
والحق ان النوع الاضافي اعم مطلق من النوع الحقيقي لان عدم تركيب البسائط
من الاجزاء الذهنية غير مسلم والجنس والفصل من الاجزاء العقلية وقد ذهب المنطقيون جميعاً حتى الشيخ في الشفاء الى ان
النوع الاضافي اعم مطلقاً من الحقيقي **قوله** وما بينهما متوسطات الخ والحاصل ان الانسان نوع سافل
فقط والجوهر جنس عال فقط والحيوان جنس سافل ونوع متوسط معاً والجسم المطلق نوع عال وجنس
متوسط والجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط **قوله** ولم يتعرض للجنس المفرد الخ قد مثلوا
للنوع المفرد والجنس المفرد وكلاهما بالعقل اما كونه مثالاً للنوع المفرد فبان يفرض
ان الجوهر جنس له فان تحته العقول العشرة وهي في حقيقة العلم متفقة فهو لا يكون
اعم من نوع اذ ليس تحته نوع بل اشخاص ولا اخص اذ ليس فوقه نوع بل جنس
وهو الجوهر وعلى ذلك الفرض التقدير فهو نوع مفرد واما كونه مثالاً للجنس المفرد فبان
يفرض ان لا يكون الجنس الجوهر جنساً له فانه ليس اعم من جنس اذ ليس تحته جنس
بل تحته العقول وهي انواع مختلفة غير متفقة للاجناس ولا اخص اذ ليس فوقه
الا الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس له فالتمثيل بمجرد الفرض سواء كان مطابقاً للواقع
ام لا **قوله** فبعيد كالحساس الخ قد عرفت ان الاجناس مترتبة متصاعدة

الى العالي وان للنوع السافل في سلسلة الترتيب اربعة اجناس فيكون له اربعة فصول
في تلك السلسلة بازاء كل جنس فصل بناء على ان لكل جنس فصلا فان كان ذلك
الفصل مميزا للنوع السافل عن المشاركات في جنسه القريب فذلك الفصل قريب
بالنسبة اليه كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه مميز عن الاشياء المشاركة
للانسان في جنسه القريب وهو الحيوان وان ميزه عن المشاركات في جنسه البعيد بمرتبة
فالفصل ايضا بعيد بمرتبة كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه مميز عن الاشياء
المشاركة في جنسه البعيد بمرتبة وهو الجسم النامي وان ميزه عن المشاركات في
جنسه البعيد بمرتبتين فالفصل ايضا بعيد بمرتبتين كالنامي بالنسبة الى الانسان
فانه مميز عن الاشياء المشاركة في جنسه البعيد بمرتبتين وهو الجسم المطلق وان ميزه
عن المشاركات في جنسه البعيد بثلاث مراتب فالفصل ايضا بعيد بثلاث مراتب كقابل
الابعاد فانه مميز عن الاشياء المشاركة له في جنسه البعيد بثلث مراتب وهو الجوهر
واذا عرفت هذا فاعلم انه كما كان للاجناس اربع مراتب كذلك يكون للفصول
اربع مراتب بناء على المقدمة المذكورة ثم اعرف انه اذا سئل عن الماهية الانسانية
وعن ما يشاركه في الاجناس الاربعة كان له اربعة اجوبة عن الاجناس
احدها الجنس القريب والثلثة الباقية هي الاجناس الثلثة البعيدة كذلك
انه اذا سئل عن الماهية الانسانية بانه اي حيوان او اي جسم نامي
او اي جسم مطلق او اي جوهر كان له اربعة اجوبة من الفصول الاربعة احدها

الفصل

الفصل القريب والثلثة الباقية هي الفصول البعيدة ثم ان الفصل له نسبتان
نسبة الى الماهية النوعية يعني ان كل واحد من الفصول الاربعة التي هي في سلسلة
الترتيب وهي الناطق والحساس والنامي وقابل الابعاد له نسبة الى ماهية
نوع خاص مطلقا سواء كان حقيقيا او اضافيا يميز ذلك الفصل وذلك
النوع اي شخص عن ما يشاركه في جنس ذلك النوع الخاص الذي يميز بسبب ذلك
الفصل عنه اي عما يشاركه فهو باعتبار النسبة الاولى مقوم لماهيته لانه
جزء لتلك الماهية النوعية ومحصل لها وباعتبار النسبة الثانية مقسم لانه
بانضمامه الى ذلك الجنس وجد قسما اخر كالناطق فانه له نسبة الى الانسان
باعتبار انه يميزه عن المشاركات في الحيوانية فانه مقوم للانسان
ومحصل له وله نسبة الى الحيوان وما فوقه الى الجوهر باعتبار انه يميز الانسان
عنها فهو مقسم للحيوان وما فوقه الى الجوهر وكالحساس بالنسبة الى
والحيوان بالنسبة الى الانسان والحيوان مقوم لهما وبالنسبة الى الجسم النامي
والجسم المطلق والجوهر مقسم لها وكالنامي فانه بالنسبة الى الانسان
والحيوان والجسم النامي مقوم لها وبالنسبة الى الجسم المطلق والجوهر مقسم
لهما وكقابل الابعاد فانه بالنسبة الى الانسان والحيوان والجسم النامي
والجسم المطلق مقوم لها وبالنسبة الى الجوهر مقسم له ثم قد عرفت
من هذا التفصيل الذي ذكرناه اربعة اشياء احدها ان للنوع السافل

يحصل

فصلاً مقوماً فقط وليس له فصل مقسم اصلاً لان للجنس العالي فصلاً مقسماً فقط وليس له
فصل مقوم اصلاً وذلك لانه ليس ما تحت السافل نوع ولا ما فوق الجنس العالي
جنس والا لم يكن سافلاً وعالياً وان لما بينهما فصلاً مقوماً وفصلاً آخر مقسماً
وثانيهما ان كل فصل من الفصول الاربعة يقوم العالي مطلقاً سواء كان نوعاً
عالياً فقط كالجسم المطلق او نوعاً وجنساً معاً او جنساً فهذا الفصل المقوم
للعالي المذكور يقوم السافل ايضاً وذلك لان بعض المقوم للعالي جزء
للعالي والعالي جزء للسافل فكل مقوم للعالي مقوم للسافل فكما ان قابل الابعاد
يقوم النوع العالي الذي هو الجسم المطلق كذلك يقوم ما تحته الى الانسان وكما
ان النامي يقوم العالي الذي هو الجسم النامي كذلك يقوم ما تحت الجسم النامي
من الحيوان والانسان وكما ان الحساس يقوم العالي الذي هو الحيوان يقوم
ما تحته من الانسان واما انه لا عكس كلياً بان يكون كل مقوم للسافل مقوماً
للعالي ايضاً بل بعض المقوم للسافل مقوم العالية كالحساس فانه مقوم
للسافل الذي هو الانسان ومقوم لعاليه الواحد وهو الحيوان وكالنامي
فانه مقوم للسافل الذي هو الانسان ومقوم للعاليين الذين هما
الحيوان والجسم النامي وكقابل الابعاد فانه مقوم للسافل الذي هو
الانسان ومقوم للعاليات الثلثة التي هي الحيوان والجسم النامي و
الجسم المطلق وهذه الفصول بالنسبة الى بعض تلك الاجناس مقوم له

وما تحته

وما تحته كما ترى وبعض مقوم السافل ليس مقوماً للعالي كالناطق فانه
مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس مقوماً للعالي الذي هو الحيوان
وما فوقه الى الجوهر بل مقسم لهذه الاجناس الاربعة فثبت ان بعض
مقوم السافل ليس مقوم للعالي واما الفصول الثلثة الباقية فانها بالنسبة
الى ما هي جزء له مقومة له وبالنسبة الى ما فوقه مقسمة كما اشرنا اليه
وثالثها ان كل فصل من الفصول الاربعة يقسم السافل مطلقاً فهو يقسم
العالي ايضاً وذلك لان الفصل المقسم للسافل قسم للسافل والسافل
قسم للعالي وقسم القسم قسم فكل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس
كلياً بل بعض المقسم للعالي مقسم للسافل كالناطق فانه مقسم للعالي الذي
هو الجوهر ومقسم للسافل الذي هو الجسم المطلق الى الحيوان وبعض المقسم للعالي
ليس مقسماً للسافل كقابل الابعاد مثلاً فانه مقسم للعالي الذي هو الجوهر و
ليس مقسماً للسافل هو الجسم المطلق الى الانسان وحكم الفصلين الواقعين
بين الناطق وقابل الابعاد معلوم بالمقايسة اليهما وقد يعلم ان
المراد بالعالي كل جنس او نوع يكون تحت جنس فوق آخر سواء كان
فوقه جنس او نوع آخر او لم يكن وبالسافل كل جنس او نوع يكون تحته
جنس او نوع آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن والى جميع هذه الاربعة
اشار المصنف بقوله والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس

الوجود الذهني

تعريف المعقول الثاني

قوله والأمور في نحو قال صدر الدين الشيرازي وغير المعقول الثاني هو ما
لا يعقل إلا عارضاً لمعقول آخر ولم يكن في الأعيان ما يطابقه وقيل هو من العوارض
المخصوصة بالوجود الذهني ويصدق التفسير الأول على الوجود والوجوب دون
الثاني التفسير وقال السيد الشريف في حاشية المطالع هو ما يعرض للماهية
بحسب الوجود الذهني أعني بالوجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضه ثم قال
وتسمى معقولات ثانية لأنها في المرتبة الثانية من التعقل ألا ترى أنه لا يمكن
أن يعقل معنى الكلية مثلاً إلا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له انتهى وكما أن
الكلية من المعقولات الثانية كذلك الجزئية والشخصية والماهية والذاتية

عوارض الماهية

والعرضية والنوعية والجنسية والفصلية وكذا العدم والوجود على الأصح قيد الوجود لما حقق في موضعه
والجهات الثلث من الوجوب والإمكان والامتناع بيان ذلك أن
عوارض الماهية على ثلاثة أقسام منها ما يكون عارضاً لنفس الماهية في
نفس الأمر ولا مدخل لخصوصية أحد وجوديها الخارجي والذهني كالزوجية
بالنسبة إلى الأربعة والفردية بالنسبة إلى الثلثة ويقال لهذا لازم
الماهية ومنها ما يكون عارضاً للماهية بحسب وجوده الخارجي كالإضاءة
والإحراق للنار ويقال لهذا لازم الوجود ومنها ما يكون عارضاً للماهية
بحسب وجودها الذهني وهذه تسمى معقولات ثانية لكونها في الدرجة الثانية
من التعقل وعروضها تسمى معقولات والأمور المذكورة كلها من الكلية

وجزئية

والجزئية والشخصية والماهية والذاتية إلى آخر ما قلناه من هذا
القبيل فإنها عوارض تعرض للماهيات عند وجودها في العقل فإن
العقل إذا لوحظ مفهومات وقاسها إلى أمور أخر حكم على تلك المفهومات
المعقولة بأنها تمام ماهية تلك الأمور أو جزؤها المشترك أو جزؤها المميز
أو لا هذا ولا ذاك بل خارج عن ماهيتها أو كلي يصدق على كثيرين ونحو
ذلك فإن العقل يلاحظ أولاً مفهوم الحيوان مثلاً ثم يقيسه على
زيد وعمرو وبكر وخالد وغير ذلك مثلاً فيحكم بأن هذا المفهوم في العقل
كلي يصدق على هؤلاء كثيرين وذاتي لتلك الأفراد وجنس لها
فالكلية والجزئية والجنسية وغيرها أمور عقلية عرضت لمعقول آخر وهو مفهوم
الحيوان وغيره من المعقولات الثانية وحاصل كلام المحشي أن اللوازم اللازم
بالتقسيم الأول ثلثة أقسام لازم الوجود الذهني فقط ولازم الوجود الخارجي
فقط ولازم كلا الوجودين وبالتقسيم الثاني أربعة أقسام بين وغير بين

فاقسام اللوازم اثنا عشر

وكل واحد منهما أخص وأعم فأقسام اللازم بحسب العقل ١٢ اثني عشر **قوله** وإنما
النزاع في أن الطبيعي الخ يعني مفهوم الإنسان أعني الحيوان الناطق
لا ما صدق عليه هذا المفهوم من الأفراد بل هو أي هذا المفهوم موجود
في الخارج بوجود أفراده أي في ضمن أفرادها أم لا بل الموجود
فيه إلا الأفراد والأول أعني كون الكلي الطبيعي كمفهوم الإنسان

ومفهوم الحيوان ونحوهما موجود في الخارج بوجود افراده اي في ضمن مذهب
الحكماء والثاني اعني عدم كونه موجودا في الخارج اصلا بل ليس الموجود
فيه الا الافراد مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ودليل المتأخرين
ومنهم المصنف ودليل المتأخرين المص ما قال المحشي من قوله وذلك
لانه لو وجد الكلي الى آخره وهذا المذهب فاسد بل الحق مذهب الحكماء
من كونه موجودا في ضمن افراده لانه ليس مرادهم انه موجود كليا في ضمن
كل فرد فرد حتى يلزم ما ذكروه بل مرادهم انه باعتبار حصصه
موجود في ضمن الافراد بازاء كل فرد تعين حصة معينة من حصصه فهو
موجود باعتبار الحصص في ضمن الافراد ان حصص السواد موجود في ضمن
افراد الاسود وحصص الحرارة موجودة في ضمن اجزائه النار ونحو ذلك
قوله التعريف لا بد ان يشتمل الخ حاصل هذا الكلام ان المعرف للشيء
قسمان حد ورسم لانه اما ان يكون بالذاتي فقط او بالعرضي فقط والاول هو الاول
والثاني هو الثاني والاول لا يكون الا فصلا قريبا والثاني لا يكون الا خاصة وذلك
بناء على اشتراط المساواة في الصدق وكونه اما الافادة كنه المعرف او
لامتيازه عن جميع ما عداه ثم ان كان كل من الفصل القريب والخاصة
مع الجنس القريب فهو تام وان لم يكن معه جنس قريب سواء كان فصلا قريبا
فقط او خاصة فقط او كانا مع الاجناس البعيدة فحدود نواقص

الفصل القريب والخاصة

ورسوم نواقص فيكون للحد التام قسما واحدا مركبا من الفصل والجنس
القريبين وللحدود النواقص اربعة وكذا يكون الرسم التام قسما واحدا
مركبا من الخاصة والجنس القريب والرسوم النواقص اربعة والمجموع عشرة انما
سمي الحد الاول حدودا لان الحد لغة المنع والذاتي للشيء في تحقيقه
يمنع ان يدخل فيه غيره وسميت الخمسة البواقي رسوما لان الرسم
لغة الاثر والعلامة ولما كانت الخاصة اثرا وعلامة للمعرف الذي
هو الانسان مثلا سميت رسما وان اشتمل في بعض الصور على الذاتي
ايضا لان الذاتي الجامع معها لا يفيد شيئا من الاطلاع بكنه المعرف
ولا امتيازه عن جميع ما عداه **فيها كلام** وهو انه قد يكون المعرف
مركبا من الفصل القريب والخاصة وقد يكون مركبا من الفصل فقط والعرض العام
وقد يكون مركبا من الخاصة والعرض العام وقد يكون مركبا من الاعراض
العامة وقد يكون بالعرضي الاعم وحده وقد يكون بالذاتي الاعم وحده بل
الذاتي الاخص وحده ايضا فيكون الاقسام التي لم يشر اليها المصنف
اصلا ثلثة عشر الا واحدا او قسمين اعني التعريف بالذاتي الاعم او با
العرضي الاعم كما يجيء في التعريف الناقص فجميع هذه الاقسام التي ذكرنا
ثلثة وعشرون عشرة معتبرة اتفاقا وثلثة وعشرة منها مختلف فيه
والى امثال ذلك اشار المحشي بقوله وفيه ابحاث لا يسعها المقام

فعلم من ذلك ان ذكر النوع فى باب الكليات الخمسة للاستطراد
بالنسبة الى المعرف وان كان مقصودا بوجه آخر هكذا ينبغى ان يفهم المقام
قوله فلا دور فى تعريفهما اى توجيه الدور وتقريره فبان يقال انه لما
عرف الخبر والقضية بالمحتمل الصدق والكذب كان الصدق والكذب مأخوذين
فى تعريف الخبر والقضية فلو عرف الصدق بمطابقة الخبر للواقع او بمطابقة
القضية للواقع والكذب بلا مطابقة للواقع كان الخبر والقضية ايضا
مأخوذا فى تعريف الصدق والكذب فيتوقف كل منهما على الآخر ضرورة توقف
معرفة المحدود على معرفة الحد ومعرفة الحد على اجزائه وذلك التوقف هو
الدور فاذا فسر الصدق والكذب بما ذكره المحشى طاب ثراه فلا دور
اذ لم يشتمل تعريف الصدق والكذب على الخبر والقضية وقد يقال
انه لو اخذ الخبر فى تعريف الصدق والكذب ايضا كما اخذ الصدق والكذب
فى تعريف الخبر لا يلزم الدور اصلا وذلك لان الخبر فى قولهم الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب بمعنى الكلام المخبر به كما فى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق
والكذب وقولهم الخبر كلام يكون لنسبته خارج فى احد الازمنة
الثلثة تطابقه او لا تطابقه واما الخبر المأخوذ فى تعريف الصدق
والكذب فهو بمعنى الاخبار عن الشئ والاعلام به كما فى قولهم الصدق
هو الخبر عن الشئ بما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور لان الخبرين متغايران

وايضا

وايضا الصدق والكذب يوصف بهما المتكلم والمتكلم والصدق والكذب ايضا مأخوذان
فى تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشئ بما هو به
كذا التعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور ايضا لتغاير الصدقين وكذا الكذبان كما نص
على ذلك المصنف فى شرحه الكبير على تلخيص المفتاح فى اوائل الفن فى التنبيه **قوله**
وليس المحكوم عليه مرفوعا الخ هذا اى التوجيه الذى ذكره المحشى ره ايضا ساقط بقوله وسيشير
المصنف بتثليث اجزاء القضية فى مباحث القضايا **قوله** حكمة الفلسفة هى اسم
المصدر او اسم جمع الفيلسوف وجمعه فلاسفة والفيلسوف يونانية اى محب الحكمة
اصله فيلا وهو المحب وسوفا وهو الحكمة والاسم الفلسفة مركبة كالحوقلة نص فى ذلك
فى القاموس **قوله** سواء كان الحكم يعنى الجزاء ويقال له فى عرف اهل الفن هذا التالى
تقدير اخرى اى نسبة اخرى وهى الشرط ويقال له فى هذا الفن المقدم كما فى قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وهذه هى القضية الشرطية المتصلة اللزومية
الموجبة **قوله** او نفى ذلك الثبوت الخ اى نفى ثبوت نسبة التالى على تقدير ثبوت
نسبة المقدم كقولنا ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وهذه
هى الشرطية المتصلة السالبة اللزومية **قوله** او بالمنافات الخ اى بين نسبة التالى
ونسبة المقدم كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا [illegible] واما
ان يكون فردا وهذه هى الشرطية المنفصلة الحقيقية العنادية الموجبة **قوله**
او بسلب تلك المنافاة اى بين نسبة التالى والمقدم كقولنا ليس البتة

اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين هذه هي المنفصلة
الحقيقية السالبة الطرف قوله وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم اي على
تقدير كون موضوع القضية الحملية كليا فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا
الكلي سواء صلحت للكلية والجزئية كقولنا الانسان حيوان ناطق او لم تصلح
لها كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وغير ذالك خلافا لبعضهم حيث زعموا
ان الثانية تسمى عامة والاولى تسمى طبيعية وبعضهم سمى الثانية طبيعية
اي لم تصلح للجزئية والكلية
والاولى مهملة والمصنف ذهب الى ان الجميع من الطبيعية ولذا قال وان كان
نفس الحقيقة فطبيعية وكذا المحققون من المنطقيين والحاصل ان اقسام القضية
الحملية باعتبار الموضوع اربعة شخصية وطبيعية ومحصورة ومهملة والمعتبر في العلوم
من هذه الاقسام الاربعة هو القسم الثالث اعني المحصورة وهي رباعية اقسام
كما ذكر المصنف والمحشي اليها قوله اي في صدقهما بخلاف السالبة فان
وجود الموضوع ليس شرطا في صدقها بل قد يكون موجودا وقد لا يكون موجودا
فان قولنا ابن زيد ليس بكاتب صادق سواء كان لزيد ابن او لا وهي اي القضية
الحملية الموجبة باعتبار وجود الموضوع ثلثة اقسام خارجية وحقيقية وذهنية
والفرق بين الاوليين والثالثة انه يشترط في الاوليين ان يكون
موضوعهما من الموضوعات الممكنة المتحقق في الخارج بخلاف الثالثة فانها
في الموضوعات الممتنعة التحقق في الخارج كشريك الباري تعم كما يجيء

الاشارة

الاشارة اليه في كلام المحشي واما الفرق بين الاوليين اعني الحقيقية و
الخارجية فهو ان الحقيقية لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بالفعل
والتحقيق بل قد يكون موجودا في الخارج بالفعل والتحقيق وقد يكون
موجودا فيه بالقوة والتقدير ولكن موجودا في الخارج بالفعل والتحقيق فالحكم فيها
لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة
الوجود معا بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج بالتحقيق
والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية والمعتبر في العلوم في الاغلب الحقيقية
قوله اي من جانب الموضوع نحو اللاحي جماد او من المحمول نحو الجماد لا عالم او من
كليهما نحو اللاحي لا عالم قول المصنف والا فمحصلة اي وان لم يكن
حرف السلب جزءا من جزء الطرفين سواء لم يكن هناك حرف سلب اصلا نحو زيد
كاتب او كان ولكن لم يعتبر جزءا من طرفيها نحو زيد ليس بكاتب سمي القضية
محصلة موجبة كانت او سالبة لان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيها
فكل واحد من طرفيها وجودي محصل وربما يخص اسم المحصلة بالموجبة
وتسمى السالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرف السلب وان كان
موجودا فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها هكذا قال شارح الشمسية ره
قوله فتلك الكيفية في نفس الامر تسمى مادة القضية والقوله
واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة جهة وتفصيل الكلام في هذا المقام

ان نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت او سلبية يجب ان يكون لها وجودات ثلثة وجود لها في نفس الامر ووجود لها في العقل ووجود لها في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود لها في العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها من ان تكون مكيفة بكيفية ما هناك ثم اذا حصل عند العقل اعتبر لها كيفية هي اما عين تلك الكيفية الثابتة النفس الامرية في نفس الامر او غيرها ثم اذا وجدت في اللفظ او وردت عبارة تدل على تلك الكيفية المعتبرة عند العقل اذ الالفاظ انما هي بازاء الصورة العقلية فكما ان للموضوع والمحمول والنسبة موجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية الملفوظة كذلك كيفية النسبة لها في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والكيفية الثابتة لها في العقل هو جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية الملفوظة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر لم تجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شبحا هو الانسان واحسسناه من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان وقد نعبر عنه بالانسان

قوله اي في اللفظ [illegible] في نفس الامر وعند العقل ثابتة

وربما تحصل منه صورة فرس فنعبر عنه بالفرس فللشبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق لما في نفس الامر او غير مطابق له ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة كذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت ووجود في نفس الامر وهي الضرورة وثبوت ووجود في العقل وثبوت في اللفظ فان طابقتها الكيفية المعقولة اي الكيفية الواقعة في نفس الامر والعبارة الملفوظة كانت القضية صادقة وهذا هو المعنى بمطابقة الجهة للمادة وان لم تطابقها كانت كاذبة انتهى ملخصا كذا في شرح المطالع لصاحب شرحه قال قوله على احد الاربعة اوجه الاول ضرورية النسبة بين الضرورية المطلقة ومن الثلاثة الباقية من المشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من هذه الثلاث لانه متى ثبت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبت في جميع اوقات الوصف وفي الوقت المعين وغير المعين من غير عكس وذلك ظاهر وكذا المشروطة العامة اخص مطلقا من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الوصف ثبت في الوقت المعين وغير المعين من غير عكس وكذلك الوقتية المطلقة اخص مطلقا من المنتشرة المطلقة وذلك ظاهر ايضا اعلم ان للمشروطة العامة تفسيرين احدهما انها هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت نسبة المحمول الى الموضوع او سلبها عنه بشرط ان يكون

ذكر النسبة بين القضايا الموجهة

ذات الموضوع متصفًا بالوصف العنواني اى بوصف الموضوع اى يكون لوصف
الموضوع دخل في تحقق الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبًا فان تحرك الاصابع ليس بضروري الثبوت
لذات الكاتب اعنى افراد الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط
اتصافها بوصف الكتابة وثانيهما ان المشروطة العامة هي
القضية التي حكم فيها بضرورة نسبة المحمول الى الموضوع او سلبها عنه
في جميع اوقات وصف العنواني والمصنف فسرها بالمعنى الثاني حيث قال
او ما دام الوصف فمشروطة عامة والفرق بين المعنيين للمشروطة
العامة انما يظهر في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبًا فان اردنا المعنى الاول صدقت كما ذكرنا وان اردنا المعنى الثاني
كذبت لان حركة الاصابع ليست ضرورية الثبوت لذات الكاتب في شيء
من الاوقات فان الكتابة التي هي شرط في تحقق الضرورية غير ضرورية
لذات الكاتب في زمان فما ظنك بالمشروط بها نص على ذلك شارح
المطالع اذا عرفت هذا فما ذكرنا من ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا
من المشروطة العامة انما هو على التفسير الثاني للمشروطة العامة واما
على التفسير الاول فبين الضرورية المطلقة والمشروطة العامة عموم وخصوص
من وجه وذلك لان ذات الموضوع قد يكون عين وصفه وقد يكون غيره

فاذا اتحدا

فاذا اتحدا وكانت المادة مادة الضرورة صدقت الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة على التفسير الاول كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او ما دام
انسانا وان تغايرا وكانت المادة مادة الضرورة ولم يكن للوصف
دخل في تحقق الضرورية صدقت الضرورية المطلقة دون المشروطة
العامة المذكورة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة ولا يجوز ما دام كاتبا
اى على التفسير الاول منه
فان الكتابة لا دخل لها في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب اعنى افراد
الانسان وان تغايرا ايضا ولم تكن المادة مادة الضرورية الذاتية
وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة العامة بالتفسير الاول
دون الضرورية المطلقة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبا فان تحرك الاصابع ليس بضروري لذات الكاتب بل ضروري بشرط
الكتابة وكذا بين الدائمة المطلقة والمشروطة العامة بالمعنى الثاني عموم
مطلق فان الدائمة المطلقة اخص مطلقا من المشروطة العامة بالمعنى الثاني
واما بين الدائمة المطلقة والمشروطة العامة بالمعنى الاول فعموم من وجه
كما ان بينها وبين الضرورية المطلقة عموم من وجه وبين الضرورية المطلقة
والدائمة المطلقة عموم مطلق فان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من الدائمة
المطلقة وقس على ذلك النسبة بين الدائمة والوقتيتين المطلقتين والدائمة
المطلقة اخص مطلقا من العرفية واخص مطلقا من الممكنة العامة فكن سابقا

اخص مطلقا من اللاحقة وهذا هو السر في تقديم كل سابق على لاحقه فاللاحقة
مع الجميع اعم مطلقا من الجميع لان الاعم من الاعم من الشيء اعم من ذلك الشيء بالطريق
الاولى وكلها الى الضرورية المطلقة **قوله** اى القضايا الثمانية المذكورة
اى وهي الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة
المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة
كلها بسائط لان حقيقتها اما من ايجاب فقط او من سلب فقط والقياس
ان يقول اى القضايا الثمان المذكورة الا ان تكون من سهو
الناسخ **قوله** فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل
اى تكون اللادوام اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للاصل اى لاصل القضية
المركبة اى لجزئها الاول الذى هو اصل القضية المركبة منه ومعنى اللادوام في
الكيف اى في الايجاب والسلب وموافقة في الكم اى في الكلية والجزئية كما
سيجئ عن قريب وانما كانت اللادوام اشارة الى المطلقة العامة لان
المطلقة العامة لازم نقيض للدائمة المطلقة كما سيجئ او نقيض صريح
الدوام هو اللادوام ولما لم يكن لها مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة
قالوا نقيض الدائمة المطلقة هو المطلقة العامة كما يصرح به المحشي في باب
التناقض **قوله** المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام
الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع الخ هذه مثال المشروطة الخاصة الموجبة الكلية

ومثال

ومثال السالبة الكلية نحو لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة
مادام كاتبا لا دائما اى كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومثال الموجبة
الجزئية نحو بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما
اى بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل ومثال السالبة الجزئية
نحو ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما
اى بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل وعليه فقس ما ترك المحشي
من الموجبة الكلية والسالبة الجزئية والموجبة الجزئية من العرفية
الخاصة **قوله** كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة
لا دائما اى لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل هذا مثال الموجبة
الكلية واما السالبة الكلية نحو لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع
بالضرورة لا دائما اى كل قمر منخسف بالفعل وعليها فقس ما ترك من
امثلة المنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة **قوله**
لان تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة
منافاة اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف فلا يقال
في كل من المشروطة العامة والعرفية العامة نحو كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة او دائما مادام كاتبا لا دائما اى لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
مادام كاتبا ضرورة منافاة اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسبه لانه

اجتماع النقيضين فان قلت ان العرفية العامة لما كانت مقيدة بالدوام بحسب الوصف
لم يجز تقييدها باللادوام بحسب الوصف للزوم اجتماع النقيضين واما المشروطة العامة
فليست مقيدة بالدوام بحسب الوصف حتى يلزم من تقييدها باللادوام بحسب الوصف
اجتماع النقيضين بل مقيدة بالضرورة بحسب الوصف فلو قيدت باللادوام بحسب الوصف
لا يلزم اجتماع النقيضين قلت قد عرفت سابقا ان الضرورة اخص من الدوام ولا عكس
فكل ضرورة دوام فيلزم اجتماع النقيضين وهو باطل فلا يجوز تقييدها باللادوام الوصفي
قوله نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي ايضا نحو بالضرورة كل قمر
منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف ما دام قمرا وكل
انسان متنفس وقتا ما بالضرورة لا دائما اي لا شيء من الانسان بمتنفس ما دام
انسانا لكن هذين التركيبين غير معتبرين **قوله** واعلم انه لا يصح تقييد هذه القضايا
الاربع باللادوام الذاتي لان هذه القضايا الاربع هي العامتان والوقتيتان
كذلك لا يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذا لا يصح تقييد ما سوى المشروطة
العامة من العرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللاضرورة
الوصفية لكن هذه السبع صحيحة غير معتبرة واما المشروطة العامة فلا يصح
تقييدها باللاضرورة الوصفية للزوم اجتماع النقيضين فلا يقال كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء من
الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا وامثلة تقييد هذه القضايا الاربع

باللاضرورة

باللاضرورة الذاتية هكذا امثال المشروطة والعرفية الخاصتين كقولنا بالضرورة
او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء من
الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان العام لان الضرورة الذاتية اشارة
الى الممكنة العامة كما يجيء بعيد هذا ومثال الوقتية كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة لا بالضرورة اي لا شيء من القمر بمنخسف بالامكان العام
ومثال المنتشرة كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بمتنفس
بالامكان العام وامثلة تقييد ما سوى المشروطة العامة من القضايا الثلث اعني العرفية العامة والوقتيتين
المطلقتين باللاضرورة الوصفية هكذا امثال العرفية العامة نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا لا بالضرورة
اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا ومثال الوقتية نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا بالضرورة اي لا شيء من القمر
بمنخسف ما دام قمرا ومثال المنتشرة كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان
بمتنفس ما دام انسانا **قوله واعلم** ايضا انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة والحاصل ان القيود
المذكورة هنا كما عرفت اربعة اللادوام الذاتي واللادوام الوصفي واللاضرورة
الذاتية واللاضرورة الوصفية وقد عرفت ايضا ان القضايا البسيطة المذكورة
ثمان فيحصل من تقييد هذه الثمان من الموجهات البسيطة مع القيود الاربعة
المذكورة اثنان وثلثون احتمالا كما يومي به كلام المحشي من قوله لكن الممكنة
بعد التشبيه لان سبع منها صحيحة معتبرة وهي ما ذكره المصنف من تقييد العامتين
والوقتيتين المطلقتين باللادوام الذاتي وتقييد المطلقة العامة بهذا

بالاضرورة الذاتية والادوام الذاتى وتقييد الممكنة العامة بلاضرورة
الجانب الموافق عن المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة
والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة وسبع
منها غير صحيحة وهى تقييد الضرورة المطلقة باللادوام الذاتى وتقييدها
باللاضرورة الوصفية وتقييد الدائمة المطلقة باللادوام الذاتى وتقييدها
باللاضرورة الذاتية وتقييد العرفية العامة باللادوام الوصفى وثمان عشر
منها صحيحة لكنها غير معتبرة وهذا الشكل متكفل لجميع ذلك فانظر اليه

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	غ ص	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	غ ص	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	غ ص	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	غ ص	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

والنسبة الاكثر قد مرت وقس عليه ما تركناها مثال الضرورية المطلقة المقيدة
باللاضرورة الذاتية نحو بالضرورة كل انسان حيوان لا بالضرورة
اى لا شىء من الانسان بحيوان بالامكان العام وهذا باطل كما ذكرنا
ومثال الدائمة المطلقة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو قولنا كل فلك متحرك
دائما لا بالضرورة اى لا شىء من الفلك بمتحرك بالامكان العام وهذا ايضا

باطل كما ذكرنا وقس عليه ما لم نذكر قوله تتبيه للاشارة الى البعض
الاخر مراده بهذا البعض اربع قضايا اخر يجىء فى فصل التناقض
وهى الحينية الممكنة والحينية المطلقة والممكنة الوقتية والممكنة الدائمة مثال الحينية
الممكنة ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ومثال الحينية المطلقة نحو
ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل ومثال الممكنة الوقتية نحو
بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان العام وقت الحيلولة ومثال الممكنة الدائمة نحو
بعض الانسان ليس بمتنفس دائما بالامكان العام فالاولى نقيض المشروطة العامة
والثانى نقيض العرفية العامة والثالث نقيض الوقتية المطلقة والرابع نقيض
المنتشرة المطلقة كما يجىء فى باب التناقض ان شاء الله تعالى واما النسب بين تلك السبع
المركبة وكذا بينها وبين الثمانى البسيطة فاما المشروطة الخاصة فهى مباينة
للدائمتين المطلقتين واخص مطلقا من سائر البسائط الست الباقية ومن الست
المركبات الباقية هذا اذا فسر بالتفسير الثانى اعنى ما دام الوصف واما
اذا فسر بالتفسير الاول اعنى بشرط الوصف فليست اخص من جميع المركبات
لان بينها وبين الوقتيتين ح عموما من وجه لكن الصحيح فسرها
بالتفسير الاول الثانى اعنى ما دام الوصف فهى اخص مطلقا من ساير
المركبات الست كما قلنا واما العرفية الخاصة فهى مباينة للدائمتين
ايضا واعم مطلقا من المشروطة الخاصة واعم من وجه من المشروطة العامة

واخص مطلقا من ساير البسايط ومن الممكنة الخاصة واخص من وجه من الوقتيتين
واما الوجودية اللاضرورية فهي مباينة للضرورية المطلقة واعم من وجه
من الدائمة المطلقة ومن المشروطة والعرفية العامتين ومن الوقتيتين المطلقتين
واعم مطلقا من الوقتية والمنتشرة واخص مطلقا من المطلقة العامة والممكنة العامة
والممكنة الخاصة واما الوجودية اللادائمة فهي مباينة للدائمتين واخص
مطلقا من الوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة والمطلقة العامة والممكنة العامة
واعم مطلقا من الخاصتين ومن الوقتيتين واعم من وجه من العامتين والوقتيتين
المطلقتين واما الوقتية فهي مباينة للدائمتين واخص مطلقا من الوجوديتين
ومن الممكنة الخاصة ومن الوقتيتين المطلقتين ومن المطلقة العامة والممكنة العامة
واعم من وجه من العامتين والخاصتين واما المنتشرة فهي اعم مطلقا من الوقتية
واما نسبتها الى ساير القضايا مطلقا فهي كنسبة الوقتية اليها من غير فرق
بسيطة كانت او مركبة
واما الممكنة الخاصة فهي مباينة للضرورية المطلقة واخص مطلقا من الممكنة العامة
واعم مطلقا من جميع التسع السابقة واعم من وجه من الدائمة المطلقة
ومن العامتين ومن الوقتيتين المطلقتين ومن المطلقة العامة وظهر لك
مما ذكرنا ان الممكنة العامة اعم مطلقا من ساير البسايط والممكنة الخاصة
اعم مطلقا من جميع المركبات والضرورية المطلقة اخص مطلقا من ساير البسايط
والمشروطة الخاصة اخص من جميع المركبات على ما فسرها المص كما اشرنا

اليه

مباحث الشرطيات

اليه فما مر تحقيقه **قوله** على تقدير اخرى الخ قد ذكرنا سابقا ان الجزء الاول
من المشروطة يسمى مقدما في عرف هذا الفن والثاني تاليا وان المراد بقولهم ثبوت
نسبة على تقدير اخرى ثبوت جزاء وتال على تقدير ثبوت شرط ومقدم **قوله**
سواء كانت النسبتان ثبوتيتين الخ كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
قوله او سلبيتين اه نحو قولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا **قوله**
او مختلفتين اه نحو قولنا كلما لم يكن الانسان شجرا كان حيوانا ونحو قولنا كلما
كان الانسان حيوانا لم يكن شجرا فجميع هذه الامثلة الاربعة متصلة موجبة
فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين كما في الامثلة الاربعة واما المتصلة
السالبة فهي التي حكم فيها بسلب اتصال النسبتين سواء كانت النسبتان هناك ايضا
ثبوتيتين نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا او سلبيتين
نحو ليس البتة كلما لم يكن زيد حمارا لم يكن حيوانا او مختلفتين نحو ليس البتة كلما لم يكن
العدد زوجا كان منقسما بمتساويين ونحو ليس البتة كلما كان العدد زوجا
لم يكن منقسما بمتساويين فجميع هذه الامثلة الاربعة سالبة الاتصال
قوله وكذا الى آخره الموجبة ايضا ما حكم فيها بان الاتصال المذكور
لعلاقة كما مر في نحو قولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وغير
ذلك من الامثلة الموجبة اللزومية **قوله** والسالبة ما حكم فيها بانه
ليس هناك اتصال لعلاقة الخ يعني ان القضية المتصلة السالبة اللزومية

والحكم فيها بانه ليس هناك اتصال مقيدا بالعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال
اصلا كقولنا ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا او كان هناك
اتصال لكن لا للعلاقة نحو ليس البتة كلما كان الانسان ناطقا كان الفرس ناهقا
وان كان بين نطق الانسان وعدم نهيق الانسان الفرس اتصال لكن
ليس لعلاقة وسببية بينهما **قوله** لعلاقة توجب ذلك امر بسببه يستصحب المقدم التالي
كعلية طلوع الشمس لوجود النهار الخ ليس مراده طاب ثراه ان العلاقة
منحصرة في العلية لانها تحصل بغيرها لانها شيء بسببه يستصحب الاول الى
المقدم الثانية كالعلية والتضايف اما العلية فبان يكون المقدم علة
للتالي كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولا له كقولنا
كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او كونهما معلولي علة واحدة
كقولنا كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيئا فان وجود النهار و
اضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس واما التضايف فبان يكون المقدم
والتالي متضايفين كقولنا ان كان زيد ابا عمرو كان عمرو ابنه ونحو ذلك
قوله بتنافي النسبتين الخ اي نسبة التالي ونسبة المقدم سواء كانت النسبتان
ثبوتيتين نحو دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او
سلبيتين نحو قولنا دائما اما ان يكون هذا العدد لا زوجا واما ان يكون لا فردا
او مختلفتين نحو قولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون لا زوجا

ونحو قو

ونحو قولنا دائما اما ان يكون هذا العدد فردا واما ان يكون لا فردا فجميع هذه
الامثلة الاربعة منفصلة حقيقية موجبة لانه حكم فيها بتنافي النسبتين
وان حكم فيها بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة او الحكم فيها بسلب الانفصال
وعدم المنافات بين النسبتين سواء كانت النسبتان هنا ايضا ثبوتيتين
كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا القرطاس شجرا واما ان يكون لا حجرا او مختلفتين
كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد لا زوجا واما ان يكون فردا او كقولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا العدد فردا واما ان يكون لا زوجا فجميع هذه الامثلة
الاربعة سالبة منفصلة لانه حكم فيها بعدم التنافي بين النسبتين كما ترى

كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين او سلبيتين

المنفصلة الحقيقية

قوله فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب
معا في موجبها كقولنا دائما اما ان يكون هذه العدد زوجا واما ان يكون
فردا الى آخر الامثلة الاربعة ذكرناها في موجبة المنفصلة وجميع ذلك
منفصلة موجبة حقيقية كما اشرنا اليه او حكم فيها بسلب تنافي النسبتين
في الصدق والكذب معا بل يجتمعان في الصدق والكذب معا ولم يكن بينهما
منافات اصلا كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين
الى آخر الامثلة الاربعة التي ذكرناها في السالبة المنفصلة كقولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا القرطاس شجرا واما ان يكون حجرا فجميع ذلك منفصلة
حقيقية سالبة لعدم تنافي النسبتين في الصدق كما في الامثلة الاربعة

المنفصلة المانعة الجمع

وعدم تنافيهما في الكذب كما في المثال الآخر والمنفصلة الموجبة المانعة الجمع
ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق فقط كقولنا دائماً اما ان يكون
هذا الشيء شجراً او اما ان يكون حجراً فانه كان المشار اليه بهذا احدهما
كانت النسبتان متنافيتين في الصدق وان كان غيرهما كالفرس والانسان
والقرطاس ونحوهما كانت النسبتان غير متنافيتين في الكذب والمنفصلة
السالبة المانعة الجمع ما حكم فيها بعدم المنافات بين النسبتين في الصدق فقط
ايضا كقولك مشيراً الى الفرس ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لا شجراً او اما ان
يكون لا حجراً فانه لا منافاة بجهة عليهما بين النسبتين في الصدق فان الفرس
لا شجر ولا حجر معاً وكقولنا ليس البتة اما ان يكون زيد في البحر او اما ان لا يغرق
والمنفصلة الموجبة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الكذب فقط
نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق وقولنا مشيراً الى غير الشجر والحجر
اما ان يكون هذا الشيء لا شجراً او اما ان يكون لا حجراً والمنفصلة السالبة المانعة
الخلو ما حكم فيها بعدم تنافي النسبتين في الكذب فقط نحو قولك مشيراً الى الكتاب
او الفرس ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجراً واما ان يكون حجراً لانه لا تنافي
بين النسبتين في الكذب كما ترى فان الكتاب او الفرس ليس شجراً ولا حجراً قوله
وصدقا فقط اي لا في الكذب ومع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان
تجتمع النسبتان في الكذب كما ذكرنا في الموجبة المانعة الجمع مثاله ونحو قولك

المنفصلة المانعة الخلو

ايضا

ايضا مشيراً الى الكتاب اما ان يكون هذا الشيء شجراً واما ان يكون حجراً
فانه لم يقصد بصدق على الكتاب شيء من الشجر والحجر قوله ولا يجتمعان
اي في الكذب كقولنا مشيراً الى الشجر والحجر اما ان يكون هذا الشيء شجراً او اما
ان يكون حجراً وذكرنا هذا ايضا هناك قوله او كذبا فقط اي لا في الصدق
او مع قطع النظر عن الصدق حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الصدق كما
مر مثاله كقولنا ايضا مشيراً الى الكتاب اما ان يكون هذا الشيء لا شجراً او اما
ان يكون لا حجراً فاجتمع عدم الشجرية وعدم الحجرية كليهما في الكتاب وكقولنا
اما ان يكون زيد في البحر او اما ان لا يغرق او لا يجتمعا فيه كقولك مشيراً الى الشجر
او الحجر اما ان يكون هذا الشيء لا شجراً او اما ان يكون لا حجراً قوله
تنبيه اذا عرفت هذا الجملة عرفت ان سلب منع الجمع ايجاب منع الخلو
وسلب منع الخلو ايجاب منع الجمع بلا تفاوت وعرفت ايضا ان بين المنفصلة
الحقيقية وبين المنفصلة المانعة الجمع والمانعة الخلو عموم مطلق فالمنفصلة
الحقيقية اخص مطلقاً من الاخريين لتصادق الجميع في قولك مشيراً الى الشجر
او الحجر اما ان يكون هذا الشيء شجراً واما ان يكون حجراً وفي مثال العدد التقسيم
وصدق منع الجمع بدون الانفصال الحقيقي في قولك مشيراً الى الكتاب اما ان
يكون هذا شجراً واما ان يكون حجراً وصدق منع الخلو بدون الانفصال الحقيقي
في قولك مشيراً الى الكتاب اما ان يكون هذا لا شجراً واما ان يكون لا حجراً

القول بالمعاندة والاتفاقية

وفي قولك اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق وبين الاخيرين عموم من وجه
لتصادقهما في قولك مشيرا الى الشجر والحجر اما ان يكون هذا حجرا واما ان يكون شجرا
وصدق منع الجمع بدون منع الخلو في قولك مشيرا الى الكتاب اما ان يكون هذا شجرا
واما ان يكون حجرا وصدق منع الخلو بدون منع الجمع في قولك مشيرا الى الكتاب
اما ان يكون هذا لا شجرا واما ان يكون لا حجرا قوله اي ان كان المنافات
بين الطرفين لذاتهما يعني ان كل واحدة من القضايا الثلث المذكورة اعني المنفصلة الحقيقية
والمانعة الجمع والمانعة الخلو عنادية ان كانت المنافاة الواقعة بين المقدم
والتالي ناشية عن ذاتيهما اي في اي مادة تحققتا وامثلة هذه القضايا الثلث
قد مر في العنادية فيما قبل لان العنادية هي التي حكم فيها بالتنافي لذاتي
الجزئين بان مفهوم احدهما مناف لمفهوم الآخر كالمنافاة بين الزوجية
والفردية والشجرية والحجرية وكون زيد في البحر وان لا يغرق والتحقيق
في هذا المقام ان الموجبة الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها من
جزئين يمتنع صدقهما معا وكذبهما معا وجب ان يكون تركيبها من قضية
ومن نقيضها او مساو لنقيضها كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او لا زوجا
وكقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا ومانعة الجمع العنادية
لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع صدقهما معا فقط وجب ان يكون تركيبها
من قضية وما هو اخص من نقيضها كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا واما

ان يكون

ان يكون حجرا فان كل واحد من الشجر والحجر اخص من نقيض الآخر ومانعة الخلو
العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع كذبهما معا فقط وجب ان
يكون تركيبها من قضية وما هو اعم من نقيضها كقولنا اما ان يكون هذا
الشيء لا شجرا واما ان يكون لا حجرا فان كلا منهما اعم من نقيض الآخر هذا
اذا اخذ منع الجمع ومنع الخلو بالمعنى الاخص واما اذا اعتبر بالمعنى الاعم
فيصدق كل منهما مما مر ومما يتركب منه الحقيقية نص على ذلك السيد الشريف
واما امثلتها في الاتفاقية فكما في انسان لا اسود وغير كاتب نحو اما ان
يكون هذا اسود او يكون كاتبا في الحقيقة فانه لا منافاة بين مفهومي
الاسود والكاتب ولكن اتفق ههنا تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا
يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد وفي المثال
المفروض ايضا نحو قولنا اما ان يكون هذا لا اسود واما ان يكون
لا كاتبا في المانعة الجمع لان الجزئين لا يصدقان معا ولكن يكذبان معا
لانتفاء اللاسواد والكتابة وكقولنا في المثال المفروض ايضا اما
ان يكون هذا اسود واما ان يكون لا كاتب في المانعة الخلو لانهما لا
يكذبان ويصدقان لتحقق الجزئين اعني السواد وعدم الكتابة في
هذا المثال واما امثلتها الثلث في الاتفاقية ايضا في عكس هذا المثال
الذي ذكره المحشي بقوله او يكون كاتبا وغير اسود فلقولنا في الحقيقة

اما ان يكون هذا كاتباً واما ان يكون اسود فلا يصدقان معاً لانتفاء
السواد ولا يكذبان لوجود الكتابة فاتفق المنافات في هذه المادة
ايضاً وفي المانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا لا كاتباً واما ان يكون
اسود لان الجزئين لا يصدقان معاً ولكن يكذبان لانتفاء اللاكتابة ووجود السواد
وفي المانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا كاتباً او لا اسود لانهما لا يكذبان
ويصدقان لتحقق الجزئين معاً هكذا ينبغي ان يفهم المقام **قوله** ثم الحكم
في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية **اعلم** ان الكلية والجزئية
في الحملية كما مرت انما هي بالنظر الى كمية افراد الموضوع وجزئيتها بخلاف الشرطية
فان موضوعها في الجميع جزئي وانما كليتها وجزئيتها بالنظر على تحقيق تقادير
المقدم وحالاته ولهذه النكتة لا يعقد الطبيعية في الشرطية فان كان الحكم
في الشرطية على جميع تقادير المقدم واحواله فالشرطية كلية كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **قوله** فكلية وسورها في
والمحصل ان سور المتصلة وسور المنفصلة الموجبتين الكليتين متغايران
ففي المتصلة الموجبة الكلية كلما ومتى ومهما وما في معناها من اي لغة كانت
وفي المنفصلة الموجبة الكلية دائماً وابداً وما يفيد معناهما واما سور المتصلة
والمنفصلة السالبتين الكليتين فمتساوية وهو ليس البتة وما في معناه
وكذا سور المتصلة والمنفصلة الموجبتين الجزئيتين متحد وهو قد يكون

وكذا السو

وكذا سور المتصلة والمنفصلة السالبتين الجزئيتين متحد وهو قد لا يكون
كقولنا في الجزئية الموجبة المتصلة والمنفصلة قد يكون اذا كان الشيء حيواناً
كان انساناً وقد يكون اما ان يكون هذا الشيء جماداً او نامياً وكقولنا في السالبة
الجزئية المتصلة والمنفصلة قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً اذا كان [illegible]
وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة او يكون النهار موجوداً ويكون
للسالبة الجزئية المتصلة سور آخر غير ما ذكره المحشي وهو بادخال حرف
السلب على سور الايجاب الكلي نحو ليس كلما وليس متى وليس مهما نقول
ليس كلما كان الشيء حيواناً كان انساناً ونحو ذلك فكذا للسالبة
الجزئية المنفصلة سور آخر غير ما ذكره وهو ليس دائماً وليس ابداً كقولنا ليس
دائماً اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً فلا يكون
سور السالبة الجزئية فيهما منحصراً فيما ذكره اعني قد لا يكون **قوله**
فشخصية كقولك ان جئتني اليوم فاكرمتك هذا في المتصلة
في المتصلة الشخصية واما في منفصلتها فكقولنا اما ان يموت زيد في هذا
اليوم او يصح **قوله** فمهملة نحو اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً
هذا في المتصلة المهملة واما في منفصلتها فكقولنا اما ان يكون العدد زوجاً
واما ان يكون فرداً **قوله** فالاقسام ستة وعليك باستخراج
ما تركناه من الامثلة يعني ان الاقسام ستة في المنفصلات

ما كان انسانا

واما في المتصلات فتزيد عليها ثلثة اقسام آخر لان الثلثة الاخيرة عن
من جنسين مختلفين تنقسم فيها الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها لان
مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي هو اللازم بخلاف المنفصلة
فان مفهوم المقدم فيها المعاند بفتح النون ومفهوم التالي المعاند بكسر
والمعاند لا بد ان يكون معاندا ايضا لان المعاندة من الطرفين فاقسام
المتصلات تسعة والمنفصلات ستة ويشترك الحقيقية ثلثة امثلة المتصلة وبقيت
ستة وهي هذه الرابع من حملية ومتصلة كقولنا ان كانت الشمس
علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس
عكسه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لازم
لطلوع الشمس السادس من حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فدائما
اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا السابع عكسه كقولنا كلما كان
اما ان يكون هذا زوجا او فردا فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة
كقولنا كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما ان يكون
الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا التاسع عكسه كقولنا كلما كان
دائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما الامثلة الستة للمنفصلات فالاول
من حمليتين كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا

الثاني من متصلتين نحو قولنا دائما اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا الثالث
من منفصلتين كقولنا دائما اما ~~اما ان يكون~~ اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
واما ان يكون هذا العدد زوجا او لا فردا الرابع من حملية ومتصلة كقولنا
دائما اما ان لا يكون الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا الخامس من حملية ومنفصلة كقولنا دائما اما ان يكون هذا
لا عددا واما ان يكون زوجا او فردا السادس من متصلة ومنفصلة كقولنا
دائما اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون النهار موجودا وهكذا ينبغي ان تقيم المقام لا ما يفهم من ظاهر قول
المحشي رحمه الله في الاقسام ستة

مبحث التناقض

قال المصنف فصل في التناقض

هذه احكام القضايا وفيها ثلثة مباحث وهي التناقض والعكس المستوي
والعكس النقيض ولما ذكر اقسامها من الحملية واقسامها والشرطية واقسامها
شرع في احكامها الثلثة في ضمن ثلثة فصول وبدء من تلك الاحكام
الثلثة بالتناقض لان الباقيين موقوفان عليه وقال التناقض
اختلاف القضيتين يعني اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب كما
بحيث في قوله لا بد من الاختلاف في الكيف فالاختلاف جنس بعيد لانه
قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردين كالسماء والارض كما

ولا كاتب وقد يكون بين قضية ومفرد وقوله القضيتين يخرج غير القضيتين
ثم اختلاف القضيتين اما بالايجاب والسلب او بغيرهما كاختلافهما بان يكون
احديهما حملية والاخرى شرطية متصلة او منفصلة او معدولة او محصلة او غير
ذلك فقولنا بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب ثم
الاختلاف بالايجاب والسلب قد يكون بحيث تقتضي ان يكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا تقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن زيد ليس
بمتحرك ونحو ذلك فانهما قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن ليس
اختلافهما بصدق احديهما وكذب الاخرى بل هما صادقتان فقيد بقوله
بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير المقتضي ثم الاختلاف المقتضي اما ان يكون
مقتضيا لذاته وصورته بلا واسطة او بخصوص مادة اما الواسطة فكما في ايجاب
كقولنا كل انسان حيوان وبعض ليس بحيوان
في قضية وسلب لازمها المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق واما
خصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان
وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما
بالايجاب والسلب يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى لا لذاته وصورته
بل بخصوص المادة والا لزم ذلك في كل كليتين وجزئيتين مختلفتين بالايجاب
والسلب ولعكس الا ترى انه تخلف في مادة اخرى نحو بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان ليس بانسان ونحو كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء

لا واما ان لا يكون لذاته وصورته

كل انسان

من الانسان بكاتب بالضرورة فان الاوليين صادقتان والاخريان
كاذبتان ونحو ذلك قولك كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان
ويفهم مما ذكرنا انه لم يحتج لقوله وبالعكس لكن لما كان قوله بحيث يقتضي
لذاته من صدق كل واحد كذب الاخرى دالا على انه ان كانت الاولى صادقة
كانت الثانية كاذبة وعلى العكس اي وان كانت الثانية صادقة كانت الاولى
كاذبة وعلى العكس وكانت دلالته على الاول صريحا وعلى الثاني ضمنا صرح
بقوله وبالعكس الا ترى انهم لم يذكروا هذا القيد بل اكتفوا بقولهم بحيث
تقتضي لذاته كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة فتبصر تقف معانه في
الاختصار وغاية التهذيب **قوله** ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين
قد تجتمعان في الصدق والكذب اما اجتماع الموجبتين في الصدق فكقولنا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق وفي الكذب نحو كل حيوان انسان
وكل حيوان ناطق واما اجتماع السالبتين في الصدق فكقولنا لا شيء
من الفرس بانسان ولا شيء منه بحجر وفي الكذب نحو لا شيء من الحيوان
بانسان ولا شيء من الحيوان بناطق ومع هذا لا يكون في شيء من التناقض
قوله ولا ينضبط هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية وهي
الاتحاد في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والكل والجزء والشرط والاضافة
والقوة والفعل وهذه الشروط ثمانية وهو ظ الكلية لا يمكن اجتماع المجموع

في كل قضية لان هذه الشروط لا يجتمع بعضها مع بعض الآخر لتنافي بينهما كالقوة والفعل والكل والجزء فيرجع الى ثمانية وانما اشترط الاتحاد في هذه الامور لانه لولاه لا يلزم التناقض وهو واضح **قوله اعلم** ان نقيض كل شيء رفعه قال السيد الشريف فيه مناقشة لان سلب الشيء و نقيضه الايجاب وليس الايجاب رفع سلب الشيء وان كان مستلزما له بل سلب رفع الايجاب فالاولى ان يقال رفع كل شيء نقيضه الا ان يريد بالرفع ما هو اعم من الرفع حقيقة او ما هو مساو له وبالنقيض ما هو اعم من النقيض او ما هو مساو له فيظهر صدق قوله نقيض كل شيء رفعه انتهى كلام السيد **قوله** فنقيض الضرورية الايجابية هو امكان السلب ونقيض ضرورية السلب هو امكان الايجاب يعني ان نقيض الضرورية المطلقة الموجبة الممكنة العامة السالبة الجزئية وبالعكس لان التناقض في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة نقيضه قولنا بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام وبالعكس وان نقيض الضرورية المطلقة السالبة الكلية الممكنة العامة الموجبة الجزئية وبالعكس نقول لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة نقيضه بعض الانسان حجر بالامكان وعلى العكس وان نقيض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة وبالعكس نقول بعض الحيوان انسان بالضرورة نقيضه لا شيء من الحيوان بانسان بالامكان وعلى العكس وان نقيض السالبة الجزئية الضرورية

الكلية

وقف

الموجبة

الموجبة الكلية الممكنة وبالعكس فنقول بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة نقيضه كل حيوان انسان بالامكان وعلى العكس فالاشكال ثمانية كما اشرنا اليه بقولنا وبالعكس والحاصل انك عرفت سابقا ان القضايا المعتبرة في العلوم المحصورات الاربع فاذا اردت التفصيل في تعيين نقايض القضايا فضع المحصورات الاربع في قضية من القضايا التي تريد ان تذكر نقيضها ثم ضع المحصورات الاربع في نقيض تلك القضية كما اذا اردت ان تاخذ نقيض الضرورية المطلقة فضع المحصورات الاربع الضرورية وضع المحصورات الاربع للممكنة العامة ثم خذ نقيض كل منها من كل منها فتجد نقيض الموجبة الكلية الضرورية السالبة الجزئية الممكنة وبالعكس ونقيض السالبة الكلية الضرورية الموجبة الجزئية الممكنة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة ونقيض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة وبالعكس كما ذكرنا من الامثلة وكذا يتبين الدائمة المطلقة ونقيضها اعني المطلقة العامة وكذا يتبين كل قضية وما صدق نقيضا لها مما يشير اليها او يشير اليها انشاء الله تعالى **قوله** ونقيض الدوام هو سلب الدوام الى قوله فرفع دوام الايجاب بالفعلية السلب ورفع دوام السلب بفعلية الايجاب اذا عرفت ان اللازم نقيض الدائمة هو المطلقة العامة فاعتبر المحصورات الاربع الدائمة واعتبر لها

اعتبر لا

ايضاً في المطلقة العامة فيجد نقيض الموجبة الكلية الدائمة السالبة الجزئية
المطلقة العامة وبالعكس فنقول كل فلك متحرك دائماً نقيضه بعض
الفلك ليس بمتحرك بالفعل وعلى العكس ونقيض السالبة الكلية الدائمة الموجبة
الجزئية المطلقة العامة وبالعكس فنقول لا شيء من الفلك بساكن دائماً
نقيضه بعض الفلك ساكن بالفعل وعلى العكس ونقيض الموجبة الجزئية
الدائمة السالبة الكلية المطلقة العامة وبالعكس فنقول بعض الفلك
متحرك دائماً نقيضه لا شيء من الفلك متحرك نقيضه لا شيء بمتحرك
بالفعل وعلى العكس ونقيض السالبة الجزئية الدائمة الموجبة الكلية المطلقة
العامة وبالعكس فنقول بعض الفلك ليس بساكن دائماً نقيضه كل فلك
ساكن بالفعل وعلى العكس فالأمثلة ثمانية ايضاً وكذا في كل قضية وما جعل
نقيضاً لها **قوله** فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة
والمطلقة العامة لا نقيض للدائمة المطلقة الخ قال السيد الشريف
الإمكان العام وإن كان نقيضاً حقيقياً للضرورية الذاتية بناء
على ما مر من أن الإمكان العام سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف
للحكم لكن من حيث اعتبار الكمية تكون الممكنة العامة مساوية
لنقيض الضرورية فإن نقيض الموجبة الكلية هو رفعها على ما ذكر
وليس رفعها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو ملزوم مساو

الفلك ح

تحقيق المقام

لمفهوم

لمفهوم السالبة الجزئية وعليه فقس سائر المحصورات الباقية فالمعتبر
من النقيض في هذا الفصل ليس إلا ما يكون لازماً مساوياً لما هو النقيض
الحقيقي لا أحد هذين كما زعم انتهى هذا التحقيق حقيق بأن يوحى به
في جميع القضايا يعتبر لازم نقيضها إلا أن الوسائط في بعضها
أقل وفي بعضها أكثر كما الممكنة والمطلقة في نقيضي الضرورية والدائمة
وكان هذا هو المراد في هذا المقام والسر في بعضها نقيضاً صريحاً
وبعضها لازماً للنقيض **قوله** ثم اعلم أن النسبة للحينية الممكنة
إلى قوله فإن الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الخ اعلم أن
الحينية الممكنة والحينية المطلقة قضيتان بسيطتان لم تعتبر في القضايا
البسيطة المشهورة وإنما احتيج إليهما في نقيض بعض البسائط المشهورة
كما أشرنا إليهما وإلى أختيهما أعني الممكنة الوقتية والممكنة الدائمة في
ذكر أقسام المركبات استطراداً في عدم انحصار القضايا فيما
ذكره المصنف فالقضية الضرورية الذاتية ونقيضها أي الممكنة
كلتاهما من القضايا البسائط المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة العامة
وأما المشروطة العامة والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة
المطلقة فليست نقائضها من القضايا المشهورة وإنما الاحتياج إليها
في باب التناقض كما قلنا إذا عرفت ما ذكرنا من السيد من التحقيق قوله

ره ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة
الى الضرورية الى قوله فيكون نقيضا الخ معناه ان الحينية الممكنة نقيض
صريح للمشروطة العامة بجهة كما ان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورية
بجهتها واما بحسب الكمية فليس شيء من القضايا نقيضا صريحا لقضية اخرى
كما عرفت فاذا تذكرت ما تلونا عليك فقد علمت ان نقيض الموجبة الكلية
المشروطة العامة هي السالبة الجزئية الحينية الممكنة وبالعكس فقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا نقيضه بعض الكاتب
ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان وعلى العكس ونقيض السالبة
الكلية المشروطة العامة هي الموجبة الجزئية الحينية الممكنة وبالعكس
فقولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا
نقيضه بعض الكاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان وعلى العكس
ونقيض الموجبة الجزئية المشروطة العامة هي السالبة الكلية الحينية الممكنة
وبالعكس فقولنا بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
نقيضه لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان
وعلى العكس ونقيض السالبة الجزئية المشروطة العامة هي الموجبة
الكلية الحينية الممكنة وبالعكس فقولنا بالضرورة بعض الكاتب ليس
بساكن الاصابع ما دام كاتبا نقيضه كل كاتب ساكن الاصابع حين هو

حقيقيا ٢

كاتب بالامكان العام فالامثلة ثمانية ايضا وكذا في كثير من القضايا
قوله ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية
النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى
العرفية كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة الخ يعني انها ليست
نقيضا حقيقيا صريحا للعرفية العامة بحسب الجهة بل هي لازمة مساوية
لنقيض العرفية العامة كالمطلقة العامة بالنسبة الى الدائمة واما
بحسب الكمية فليس شيء من القضايا نقيضا حقيقيا لشيء آخر منها كما مر
اذا عرفت هذا وما ذكرنا لك سابقا فقد عرفت ان نقيض الموجبة
الكلية العرفية العامة هي السالبة الجزئية الحينية المطلقة وبالعكس
ونقيض السالبة الكلية العرفية العامة هي الموجبة الجزئية الحينية
المطلقة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية العرفية العامة هي
السالبة الكلية الحينية المطلقة وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية
العرفية العامة هي الموجبة الكلية الحينية المطلقة والامثلة ايضا
ثمانية ومن الامثلة المذكورة في العرفية العامة مع نقيضها بعينها
الا انك تضع موضع بالضرورة ههنا بالدوام وموضع حين
هو كاتب بالامكان حين هو كاتب بالفعل كما مثل المحشي طاب
ثراه بقوله فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام

قوله الحينية عين الدائم بحسب الوصف
يكون الحينية الممكنة فانها نقيض

صريح المشروطة العامة بحسب الجهة
فقط كما ان الممكنة العامة بالنسبة الى الضرورية المطلقة
منه

كما تبا قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل

قوله والمصنف لم يتعرض لبيان نقيضي الوقتية والمنتشرة المطلقتين
من البسائط اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس
والاقيسة بخلافها في البسائط فتأمل اقول قد عرفت فيما ذكرنا
انفا في باب المركبات من الموجهات ايضا ان نقيض الوقتية المطلقة
هي الممكنة الوقتية ونقيض المنتشرة المطلقة هي الممكنة الدائمة وذلك
لان الوقتية المطلقة على ما عرفت في البسائط هي التي حكم فيها بضرورة
النسبة في وقت معين فيكون نقيضها سلب تلك الضرورة كما عرفت مرارا وسلب
تلك الضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب في وقت معين
هو امكان السلب في ذلك الوقت المعين وبالعكس فنقيض الوقتية المطلقة
هي الممكنة الوقتية ونسبتها الى الوقتية المطلقة كنسبة الممكنة العامة الى
الضرورية المطلقة ونسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة بعينها فيما
ذكرنا فنقيض الموجبة الكلية الوقتية المطلقة هي السالبة الجزئية الممكنة
الوقتية وبالعكس ٢ ونقيض الموجبة الجزئية الوقتية المطلقة هي السالبة
الكلية الممكنة الوقتية وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية الوقتية المطلقة
هي الموجبة الكلية الممكنة الوقتية وبالعكس والامثلة ثمانية كما عرفت مرارا
فقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة نقيضه بعض القمر ليس بمنخسف

فنقيض ضرورة الايجاب في وقت معين هو امكان السلب

٢ ونقيض السالبة الكلية الوقتية المطلقة هي الموجبة الجزئية الممكنة الوقتية وبالعكس ح

بالامكان

بالامكان العام وقت الحيلولة وعلى العكس هذان مثالان للاوليين من الثمانية
واستخرج انت الستة الباقية بلا مشقة وان المنتشرة المطلقة ايضا على ما عرفت
في البسائط هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين فيكون نقيضها
سلب تلك الضرورة وسلب تلك الضرورة هنا هو الامكان في جميع الاوقات
فيكون نقيض المنتشرة المطلقة هي الممكنة الدائمة ونسبتها الى المنتشرة المطلقة
كنسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة ايضا فنقيض الموجبة الكلية المنتشرة
المطلقة هي السالبة الجزئية الممكنة الدائمة وبالعكس فقولنا بالضرورة
كل انسان متنفس وقتا ما نقيضه بعض الانسان ليس بمتنفس دائما بالامكان
وعلى العكس ونقيض السالبة الكلية المنتشرة المطلقة هي الموجبة الجزئية
الممكنة الدائمة وبالعكس فقولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما
نقيضه بعض الانسان متنفس دائما بالامكان وعلى العكس وعلى هذا القياس
فيما بقي من البيان والمثال قوله ولنشتغل بعد الاطلاع على حقائق المركبات
ونقائض البسائط متمكن من استخراج التفاصيل الخ وذلك لانك اذا
علمت ان المركبات الصحيحة المعتبرة سبع وعلمت ان المشروطة الخاصة مركبة
من المشروطة العامة الموافقة للاصل في الكيف اعني الايجاب ومن المطلقة
العامة المخالفة له فيه اعني السلب او من العكس وعلمت ايضا ان نقيض
المشروطة العامة الموافقة هي الموجبة الحينية الممكنة المخالفة اي السالبة

نقائض المركبات

ونقيض المطلقة العامة التي لفة هي الدائمة المطلقة الموافقة فقد علمت
ان نقيض المشروطة الخاصة اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة المطلقة
الموافقة على سبيل منع الخلو وعلى العكس فاعتبر المحصورات الاربع للمشروطة
ومثلها في نقيضها كما مر بيانه في البسائط وقد مر في المركبات
ان العبرة في الايجاب والسلب في المركبات بالجزء الاول منها فنقيض الموجبة
الكلية المشروطة الخاصة اما السالبة الجزئية الحينية الممكنة او الموجبة
الجزئية الدائمة المطلقة او بالعكس فنقيض قولنا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي ليس شيء من الكاتب بمتحرك بالفعل
قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان واما
بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما ونقيض السالبة الكلية المشروطة الخاصة
اما الموجبة الجزئية الحينية الممكنة او السالبة الجزئية الدائمة المطلقة
فنقيض قولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل قولنا اما بعض
الكاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان واما بعض الكاتب
ليس بساكن الاصابع دائما وعلى العكس ونقيض الموجبة الجزئية المشروطة
الخاصة وكذا نقيض السالبة الجزئية المشروطة الخاصة هو ان تضع
افراد الموضوع كلها بان تأخذ الكلية ثم ترديد بين نقيضي

قوله على سبيل منع الخلو اراد الحينية الممكنة الموافقة او الدائمة المطلقة المخالفة اذا كان الجزء ... المشروطة الخاصة سالبة ... في الواقع

بالنسبة الى فرد فرد من افراد الموضوع فنقيض قولنا بعض الكاتب متحرك
الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ليس بمتحرك
الاصابع بالفعل قولنا كل كاتب اما ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب
بالامكان واما متحرك الاصابع دائما وهكذا الى آخر الامثلة عملا بالتفصيل
الذي عند قوله لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد اذا علمت
ان العرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة موافقة ومن مطلقة عامة مخالفة
او على العكس اذا كان الجزء الاول منها سالبة وعلمت ايضا في نقائض
البسائط ان نقيض العرفية العامة الموافقة هي الحينية المطلقة المخالفة
ونقيض المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة المطلقة الموافقة وبالعكس فقد علمت
ان نقيض العرفية الخاصة اما الحينية المطلقة المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة
فاعتبر ههنا ايضا المحصورات الاربع كما في المشروطة الخاصة وفي نقيضها
المردد فالامثلة هنا ايضا ثمانية مثلها في المشروطة الخاصة بعينها الا
انك تضع هنا بالدوام موضع بالضرورة وبالفعل موضع بالامكان
كما اشير في نقيضي العامتين من البسائط مثلا نقيض قولنا بالدوام كل كاتب
متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
بالفعل قولنا اما ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل
واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وعلى العكس وهذان مثالان

للأولين من الأمثلة الثمانية وقس عليها الستة الباقية على الترتيب
وإذا علمت أيضاً في المركبات أن الوجودية اللاضرورية مركبة من
مطلقة عامة موافقة ومن ممكنة عامة مخالفة أو على العكس كما في
سالبتها وعلمت أيضاً في نقائض البسائط أن نقيض المطلقة العامة
الموافقة هي الدائمة المخالفة وبالعكس ونقيض الممكنة العامة المخالفة
هي الضرورية الموافقة وبالعكس فقد علمت أن نقيض الوجودية اللاضرورية
إما الدائم المخالف أو الضروري الموافق أو على العكس فتعتبر ههنا أيضاً المحصورات
الأربع في كل من الوجودية اللاضرورية ونقيضها المردد كما عرفت مراراً
والأمثلة ثمانية أيضاً لهذا فنقيض قولنا كل إنسان متنفس بالفعل لا
بالضرورة أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام قولنا إما ليس
بعض الإنسان متنفساً دائماً وإما بعض الإنسان متنفس بالضرورة
وعلى العكس وقس عليها الأمثلة الستة الباقية وإذا علمت أيضاً في المركبات
أن الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين أولهما موافقة وثانيهما
مخالفة أو على العكس كما في سالبتهما وعلمت أيضاً في نقائض البسائط أن نقيض
المطلقة العامة الموافقة هي الدائمة المطلقة المخالفة وبالعكس ونقيض
المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة الموافقة وبالعكس فقد علمت أن نقيض
الوجودية اللادائمة إما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة وعلى العكس فتعتبر

ههنا أيضاً المحصورات الأربع في كل من الوجودية اللادائمة
ونقيضها والأمثلة ثمانية أيضاً فنقيض قولنا كل إنسان ضاحك بالفعل
لا دائماً أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل قولنا إما ليس بعض الإنسان
ضاحكاً دائماً وإما بعض الإنسان ضاحك دائماً وقس بواقي الأمثلة وإذا
علمت أيضاً في المركبات أن الممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين ضمنا
أحدهما موافقة والأخرى مخالفة وعلمت أيضاً في نقائض البسائط أن
نقيض الممكنة العامة الموافقة هي الضرورية المطلقة المخالفة ونقيض
الممكنة العامة المخالفة هي الضرورية المطلقة الموافقة فقد علمت أن نقيض
الممكنة الخاصة إما الضرورية المخالفة أو الضرورية الموافقة وبالعكس كما في سالبتها
فتعتبر ههنا أيضاً المحصورات الأربع في كل من الممكنة الخاصة ونقيضها فتكون لها
ثمانية أمثلة كما ترى مثلاً نقيض قولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص أي كل
إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام
قولنا إما بعض الإنسان ليس بكاتب بالضرورة وإما بعض الإنسان كاتب بالضرورة
وعلى العكس وقس عليها سائر أمثلتها واعلم أن المصنف كما ذكرنا لم يذكر
في نقائض البسائط نقيضي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وكذا في المركبات
باعتبار أنه لم يتعلق بذلك غرض فيما يأتي من مباحث العكوس والأقيسة
وقد ذكرنا لك سابقاً أن نقيض الوقتية المطلقة الموافقة هي الممكنة الوقتية

المخالفة وبالعكس وان نقيض المنتشرة المطلقة الموافقة هي الممكنة الدائمة المخالفة
وبالعكس كما ذكرنا في المنتشرة الثانية في بعض سهما فاذا تحقق ان الوقتية مركبة من وقتية
مطلقة موافقة ومن مطلقة عامة مخالفة او بالعكس كما في سالبتها تحقق وتحقق ايضا
ان نقيض الوقتية المطلقة الموافقة هي الممكنة الوقتية المخالفة وبالعكس فقد عرفت
ان نقيض الوقتية اما الممكنة الوقتية المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة اذ على العكس
والمحصورات معتبرة فيهما ايضا وكذا الامثلة الثمانية فنقيض قولنا كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل قولنا اما ليس بعض القمر منخسفا
وقت الحيلولة بالامكان العام واما بعض القمر منخسف دائما وعلى العكس وقس البواقي عليها
واذا تحقق ايضا ان المنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة موافقة ومن مطلقة عامة
مخالفة او بالعكس وتحقق ايضا ان نقيض المنتشرة المطلقة الموافقة هي الممكنة
الدائمة المخالفة وبالعكس وان نقيض المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة المطلقة
الموافقة وبالعكس فقد عرفت ان نقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة
المطلقة الموافقة وبالعكس وتعتبر فيهما ايضا المحصورات الاربع كما مر والامثلة الثمانية
ايضا هكذا فنقيض قولنا كل انسان نائم بالضرورة وقتا ما لا دائما اي لا شيء
من الانسان بنائم بالفعل قولنا اما بعض الانسان ليس بنائم دائما بالامكان
العام واما بعض الانسان نائم دائما وعلى العكس وعليها فقس الامثلة الستة الباقية
على وفق الترتيب كما عرفت مرارا هذا الذي ذكرت انما هو بيان نقائض القضايا

السبع

السبع المركبة المعتبرة عندهم هذا البحث وقس عليها نقائض المركبات الصحاح غير المعتبرة
عندهم فتذكر ما ذكرناه لك فانه ينفعك ولم يأت احد بمثل هذا البيان والتشريح في
هذا المقام **قوله** ومن نظر في ان يأخذ نقيض المركبة الجزئية ان يوضع افراد الموضوع
كلها اي يؤخذ افراد الموضوع كلية ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم يردد
بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل فرد فرد من تلك الافراد فيقال في المثال المذكور
اعني قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما وهي الموجبة الجزئية الوجودية اللادائمة
فنقول في نقيض قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما اي بعض الحيوان ليس بانسان
بالفعل كل حيوان اما ليس بانسان دائما او انسان دائما اذا عرفت ما ذكرنا
فعلم ان الصحيح ان يقول الشارح ليقال في المثال المذكور كل حيوان اما ليس
بانسان الى آخر ما قلنا لا ما ذكره ثم نقول كما ان المركبات الكلية الصحيحة
المعتبرة سبع كما مر وكذا المركبات الجزئية المعتبرة سبع وكما ان المشروطة
الخاصة الكلية مركبة من مشروطة عامة موجبة كلية ومن مطلقة عامة سالبة
جزئية او بالعكس وكما ان نقيض المشروطة الخاصة الكلية اما الحينية الممكنة
المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة على سبيل منع الخلو كذلك نقيض المشروطة
الخاصة الجزئية اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة لكن هنا
يؤخذ موضوع القضية التي هي نقيض الجزئية كلية باعتبار ان نقيض الجزئية
هي الكلية ثم يردد في افراد تلك الكلية بين الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة

المطلقة الموافقة او بالعكس فنقيض قولنا بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة
ما دام كاتباً لا دائماً اى لبعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل قولنا كل كاتب
اما ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام او متحرك الاصابع دائماً ونقيض
قولنا بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً اى بعض الكاتب
ساكن الاصابع بالفعل قولنا كل كاتب اما ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان
العام او متحرك الاصابع دائماً ونقيض قولنا لبعض الكاتب ليس بساكن الاصابع
بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً اى لبعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل قولنا كل
كاتب اما ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام او ليس بساكن الاصابع
دائماً هذا كل المثالان للمشروطة الخاصة الجزئية احدهما الموجبة والاخرى
سالبتها وكذا في كل واحدة من المركبات الجزئية الست الباقية اعني الوقتية
الخاصة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة
والوقتية والمنتشرة مثالان احدهما لموجباتها والاخرى لسوالبها وقد اشرنا
اليها في ضمن المركبات الكلية وانت بعد اطلاعك على حقائق المركبات الكلية
ونقائضها تتمكن من استخراج المركبات الجزئية ونقائضها لانها هي بعينها
لكن موضوعها جزئي او الكلية كلي والامثلة واضحة فلا نتعرض اليها

تنبيه في ذكر نقائض الشرطيات

اعلم ان المصنف والمحشي لم يذكر نقيض القضية الشرطية اصلاً اما قياساً
بنقائض الحملية واما لقلة الاستعمال فنقول الشرطيات ايضاً اما كلية او جزئية

اما الكلية

اما الكلية منها سالبة فنقيضها الجزئية المخالفة لها في الكيف اعني الايجاب والسلب
الموافقة وفي الجنس اعني في الاتصال والانفصال والنوع اعني في اللزوم والعناد
والاتفاق وبالعكس كما ترى في الحمليات وكذا باعتبار المحصورات الاربع
في صدق القضية ونقيضها فنقيض اللزومية الموجبة الكلية المتصلة هي السالبة
الجزئية اللزومية المتصلة وبالعكس ونقيض السالبة الكلية المتصلة اللزومية
هي الموجبة الجزئية المتصلة اللزومية وبالعكس ونقيض الجزئية المتصلة اللزومية
هي السالبة الكلية المتصلة اللزومية وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية
المتصلة اللزومية هي الموجبة الكلية المتصلة اللزومية ونقيض العنادية
الحقيقية الموجبة الكلية هي العنادية الحقيقية السالبة الجزئية وبالعكس الى
اخر ما قلنا في المتصلة اللزومية وكذا في منع الجمع ومنع الخلو وفي الاتفاقية
كل واحدة من المتصلة والمنفصلة باعتبار المحصورات الاربع فنقول اذا قلنا في اللزومية
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان نقيضه ليس كلما كانت الشمس طالعة كان
النهار موجوداً واذا قلنا في المتصلة الاتفاقية كلما كان ا ب فج د كان
نقيضه قد لا يكون اذا كان ا ب فج د وهكذا في سائر الامثلة الثمانية
في كل من اللزومية والاتفاقية المتصلتين واذا قلنا في المنفصلة الحقيقية
العنادية دائماً اما ان يكون هذا العدد زوجاً واما ان يكون فرداً كان نقيضه
ليس دائماً اما ان يكون هذا العدد زوجاً واما ان يكون فرداً واذا قلنا في الاتفاقية

مبحث العكس المستوي

[illegible]

منها كما في انسان اسود وغير كاتب بالعكس بدأ اما ان يكون آ ب او ج د
كان نقيضه ليس البتة اما ان يكون آ ب او ج د وهكذا سائر الامثلة الثمانية
في الحقيقية الغالية وفي كل من مانع الجمع ومانع الخلو العناديين والاتفاقيين
ولا يخفى وجه الامثلة الباقية لكن باختلاف التغيير قال المص فصل العكس المستوي
تبديل طرفي القضية الخ لما فرغ من الحكم الاول من احكام القضايا
اعني التناقض شرع في الحكم الثاني منها اعني العكس المستوي وقد ترتبت
تقديم التناقض على الباقيين وانما قدم الثاني على الثالث لتقدمه عليه طبعا ولا
للاحتياج اليه كما يجيء قوله مع بقاء الصدق الخ يعني ان الاصل لو فرض
صدقه لزم من صدقه صدق العكس وذلك لان العكس لازم من لوازم
القضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم البتة لانه يستحيل صدق
الملزوم بدون صدق لازمه فلذا اعتبر اللزوم في الصدق بقولهم مع بقاء
الصدق وانما لم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
لجواز ان يكون اللازم لازم الاعم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب
مع ان عكسه وهو قولنا بعض حيوان صادق وكذا في الشرطية المتصلة الانسان خ
فان قولنا كلما وجدت الحرارة وجدت النار كاذب مع صدق عكسه
وهو قد يكون اذا وجدت النار وجدت الحرارة ولكن قد يتفقان في الكذب
ايضا كقولنا كل حجر انسان وبعض الانسان حجر في الموجبة الكلية وقولنا

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان وبعض الانسان حجر في الجزئية فان الاصل والعكس فيهما كاذبان
ولذا لم يعتبر بقاء الكذب بناء على ما فيه بقاء الصدق كما ذكره المحشي يعني ان الاصل
ان فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لا انه يجب في الواقع ففي هذه الامثلة
لو فرض صدق الاصل لزم عكسه قوله والموجبة انما تنعكس جزئية
جزئية معناه ان تنعكس الموجبة مطلقا الا جزئية لا كلية اما صدق الجزئية فظاهر
سواء كانت كلية حملية او شرطية او جزئية حملية او شرطية
واما عدم صدق الكلية فلجواز عموم المحمول او التالي فقوله لجواز عموم المحمول او التالي
تعليل وبيان للجزء السلبي من قولنا لا كلية وذلك لان لفظة انما من اداة الحصر
كما بين في موضعه وبيناه مشروحا في شرحنا المسمى بزينة السالك في شرح
قول ابن مالك وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر
ومعناه ما ذكرناه اذا عرفت هذا فنقول الموجبة مطلقا كلية كانت او
جزئية حملية كانت او شرطية انما تنعكس الى الموجبة الجزئية فقط لان بقاء تعليل للايجاب الجزئية منه
الكيف شرط في العكس نحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان ونحو
بعض الحيوان انسان عكسه بعض الانسان حيوان ونحو كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود عكسه قد يكون اذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة
ونحو قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا عكسه قد يكون اذا كان
الشيء حيوانا كان انسانا وكذا في المنفصلات الثلث وذلك اعني صدق بيان للجزئية منه
الجزئية بديهي لانه لو صدق المحمول على ما صدق عليه كل الموضوع او بعضه

من الافراد لتصادق الموضوع والمحمول في ذالك الافراد فيصدق المحمول على ذالك الموضوع في الجملة وكذا الكلام في المقدم والتالي ولا تنعكس الى الكلية لجواز ان يكون المحمول في الحملية والتالي في الشرطية اعم من الموضوع والمقدم كقولنا كل انسان حيوان وكقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فالحيوان في المثالين اعم من الانسان فلو عكست القضيتان كلية وقيل كل حيوان انسان وكلما كان الشيء حيوانا كان انسانا صار الموضوع والمقدم اعم ويستحيل صدق الاخص كليا على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية فعلم من الامور المذكورة ان العكس اخص قضية لازمة للقضية اذا عرفت هذا فاعلم انه لا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة لذالك الاصل وذالك بالبرهان المنطبق على جميع المواد والثاني ان ما هو اخص من تلك القضية ليست لازمة لذالك الاصل وذالك يظهر بالتخلف في بعض الصور لانا اذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كما مر بعض الحيوان انسان فلو قلنا بدل بعض الحيوان انسان اخص من ذلك اعني قولنا بعض الفرس انسان مثلا كان كاذبا فيلزم التخلف مع انه قد مر انه لازم للقضية ويستحيل صدق الملزوم بدون لازمه **قوله** والسالبة الكلية تنعكس كلية معناه ان السالبة الكلية فيما تنعكس الا كلية لا جزئية اما صدق الكلية فيما تنعكس فظ لما مر من ان مرجع

افراد

التباين

التباين الكلي الى سالبتين كليتين وهذان الكليتان متباينان واما عدم صدق الجزئية فلانه لو صدق في عكس السالبة الكلية السالبة الجزئية لزم سلب الشيء عن نفسه كما بينه المحشي وهو ح **فقوله** والا لزم سلب الشيء عن نفسه الخ بيان وتعليل للجزء السلبي من الحصر المفهوم من الفحوى اعني قولنا لا جزئية على ما مر في الموجبة وانما قلنا ان السالبة الكلية تنعكس كلية فيما تنعكس لان جميع السوالب الخمس عشرة لا تنعكس بل التي تنعكس منها ستة من الدائمتان والعامتان والخاصتان على التفصيل الذي والتي لا تنعكس منها تسع الوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات على ما سيجيء عنقريب وسنذكر هنا بطلها فيها ان شاء الله تعالى واما السوالب الجزئية فلا تنعكس شيء منها الا الخاصتين بدليل الافتراض كما يجيء في اواخر عكس النقيض ان شاء الله تعالى **قوله** والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان الخ انما كان بعض الحجر انسان نقيضا لا شيء من الحجر بانسان لما مر من ان نقيض السالبة الكلية من اي قضية كانت هي الموجبة الجزئية وبالعكس واضح **قوله** فنضم مع الاصل لينتج المحال الخ بان نقول بالضرورة او دائما كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان دائما ما دام حيوانا فينتج بعد حذف الاوسط لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائما الخ

قوله فلانه لو صدق في عكس السالبة الكلية السالبة الجزئية لزم سلب الشيء عن نفسه مثلا لو صدق في عكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر بعض الحجر ليس بانسان لزم منه ان يكون بعض الحجر انسان وهو الخ قولنا بعض الحجر انسان نقيض لا شيء من الحجر بانسان فنضم مع الاصل لينتج المحال الذي ذكره واما ايضا لو صدق السالبة الجزئية لزم ان لا يكون الكليات المذكورات متباينات مع انها متباينات منه رحمه الله حرر في شهر ذي الحجة الحرام [illegible]

لأن النتيجة تابعة لأخس المقدمتين من الايجاب والسلب والكلية والجزئية كما هو
انشاء الله نعم وذلك سلب الشيء عن نفسه فهو منشأه ولا يكون الا نقيض
العكس لان الاصل صادق والعكس لازم كما مر وصدق الملزوم يستلزم لصدق
اللازم لاستحالة المذكورة والصغرى المبينة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا والعكس حقا
وهو المطلوب وبهذا البيان في كل موضع يحتاج اليه وهذا امثال الموجبة الكلية
من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وقس عليه الموجبة الجزئية منهما

تنبيه الضابطة في القضايا الموجبة كلية او جزئية الموجهة اما ان يصدق عليها الامكان او لا

او يصدق عليها الاطلاق العام فان صدق عليها الامكان وهي الممكنتان فحالها
غير معلوم في العكس كما يشير اليه المصنف بقوله ولا عكس للممكنتين وان صدق عليها
الاطلاق العام فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي انعكست موجبة جزئية مطلقة
عامة سواء كان الاصل كليا او جزئيا وهي خمس قضايا وهي الوقتيتان والوجوديتان
والمطلقة العامة وان صدق عليها الدوام الوصفي فان لم تكن مقيدة باللادوام
انعكست موجبة جزئية حينية مطلقة وهي اربع قضايا وهي الدائمتان والعامتان
وان كانت مقيدة باللادوام انعكست موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة
وهي قضيتان العرفيتان الخاصتان وانما ذكرنا ثلث عشرة قضية وتركت الوقتيتين
المطلقتين لما مر من ان الكلام يتعلق بها غرض في مباحث العكوس والاقيسة ١٢ شرح
ومع ذلك سنشير الى عكسها في ضمن القضايا الخمس التي اشرنا اليها آنفا

ضابطة انعكاس الجزئيات من الجهات

بقولنا وهي الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة لانهما داخلتان في
ضابطتها نص على ذلك بعض الفحول (وهو السيد الشريف قدس سره) **قوله** اما صادق الجزء الاول يعني الجزء
الاول من العكس وهو بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك
الاصابع **قوله** واما صادق الجزء الثاني الخ يعني لا دوام العكس الضمني بقرينة ١٢ اي اللادوام
قوله ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا بالفعل لان لا دوام الاصل
معناه لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل **قوله** اي هذه القضايا الخمس
وهي الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة
عامة كما اشرنا اليها في الضابطة مثلا لو صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس
لصدق في عكسه بعض ب ج بالفعل والا لصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة
لا شيء من ب ج دائما وهو ينتج مع الاصل بعد حذف الاوسط لا شيء من
ج ج هف هذه امثلة هذه القضايا الخمس على الاجمال واما امثلتها على التفصيل
فهي هكذا مثال الوقتية المركبة مثلا اذا صدق كل قمر منخسف بالضرورة وقت
الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل صدق في عكسها بعض المنخسف
قمر بالفعل لا دائما اي ليس بعض المنخسف قمرا بالفعل اما صدق الجزء الاول من
العكس وهو قولنا بعض المنخسف قمر بالفعل لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو
السالبة الكلية الدائمة كما مر في التناقض يعني قولنا لا شيء من المنخسف بقمر دائما
ونضمه مع الجزء الاول من الصغرى القضية المركبة ونقول كل قمر منخسف بالضرورة

وقت الحيلولة ولا شيء من المنخسف بقمر دائما ينتج لا شيء من القمر بقمر دائما هذا مح منشاؤه
نقيض عكس الجزء الاول اعني قولنا لا شيء من المنخسف بقمر دائما وهو بط ويكون العكس
حقا وهو المط واما صدق الجزء الثاني من العكس اعني لا دوام العكس وهو قولنا ليس
بعض المنخسف قمرا بالفعل لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو الموجبة الكلية الدائمة
كما مر اعني قولنا كل منخسف قمر دائما فنضمه مع الجزء الاول من اصل القضية ونقول
كل قمر دائما وكل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة ينتج كل منخسف منخسف منخسف ح
دائما فيلزم ح اثبات الشيء لنفسه ثم نضمه مع الجزء الثاني من اصل القضية
اعني لا دوام الاصل ونقول كل منخسف قمر دائما ولا شيء من القمر بمنخسف بالفعل
ينتج لا شيء من المنخسف بمنخسف دائما فيلزم ح سلب الشيء عن نفسه وهو مح
فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس اجتماع المتنافيين وهو بط فيكون
نقيض لا دوام العكس باطلا ويكون لا دوام العكس حقا وهو المط وعليه فقس
عكس المنتشرة المركبة ومثال الوجودية اللاضرورية هكذا مثلا اذا
صدق كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بضاحك بالضرورة
بالامكان العام صدق في عكسها بعض الضاحك انسان بالفعل لا بالضرورة
اي ليس بعض الضاحك بانسان بالامكان العام اما صدق الجزء الاول
من العكس اعني قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل لانه لو لم يصدق لصدق
نقيضه وهو قولنا لا شيء من الضاحك بانسان دائما ونضمه مع الجزء الاول

من اصل

من اصل القضية ونقول كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الضاحك
بانسان دائما ينتج لا شيء من الانسان بانسان دائما هف وكان منشاؤه
لا يكون الا النقيض عكس الجزء الاول اعني قولنا لا شيء من الضاحك بانسان دائما
فهو بط ويكون العكس حقا وهو المط واما صدق الجزء الثاني من العكس اعني اللاضرورة
العكس اعني قولنا ليس بعض الضاحك بانسان بالامكان العام لانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو قولنا كل ضاحك انسان بالضرورة فنضمه مع الجزء الاول
من اصل القضية ونقول كل ضاحك انسان بالضرورة وكل انسان ضاحك
بالفعل ينتج كل ضاحك ضاحك بالضرورة فيلزم ح اثبات الشيء لنفسه ونضمه
مع الجزء الثاني من الاصل ونقول كل ضاحك انسان بالضرورة ولا شيء
من الانسان بضاحك بالامكان العام ينتج لا شيء من الضاحك بضاحك
بالضرورة فيلزم ح سلب الشيء عن نفسه وهو مح فيلزم من صدق
نقيض لا ضرورة العكس اجتماع المتنافيين وهو بط فيكون نقيض لا ضرورة
العكس باطلا ويكون لا ضرورة العكس حقا وهو المط ويجوز ان نقول
في العكس المذكور بعض الضاحك انسان بالفعل لا دائما بدل لا بالضرورة
اي ليس بعض الضاحك بانسان بالفعل الى آخر البيان ولكن لما كانت
القضية وجودية لا ضرورية والضرورة اخص من الدوام كما مر اخذنا
لا بالضرورة في موضع لا دائما ومثال الوجودية اللادائمة هكذا مثلا اذا

صدق كل انسان متنفس بالفعل لا دائماً اي لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل
صدق في عكسها قولنا بعض المتنفس انسان بالفعل لا دائماً اي بعض المتنفس
ليس بانسان بالفعل اما صدق الجزء الاول فلما مر آنفاً في الوجودية اللاضرورية
وما قبلها من الوقتية والدائمة وعدنا من ذكر عكس الوقتيتين المطلقتين من البسائط
فهو ان الوقتية المطلقة تنعكس مطلقة عامة ايضاً كالمركبة مثلاً اذا صدق قولنا
كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة صدق في عكسه بعض المنخسف قمر بالفعل
والا لصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة المطلقة عني قولنا لا شيء من المنخسف
بقمر دائماً فنضمه مع الاصل ونقول كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة ولا شيء
من المنخسف بقمر دائماً ينتج لا شيء من القمر بقمر دائماً وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال
منشاؤه لا يكون الا نقيض العكس لان الاصل صادق والعكس لازم الصدق كما
ذكرنا والهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلاً والعكس حقاً وهو المطلوب واما المنتشرة
المطلقة فهي ايضاً تنعكس الى مطلقة عامة مثلاً اذا صدق قولنا كل انسان
متنفس بالضرورة وقتاً ما صدق في عكسه قولنا بعض المتنفس انسان بالفعل
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من المتنفس بانسان دائماً فنضمه مع الاصل — نقيضه
ونقول كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء من المتنفس بانسان دائماً
ينتج لا شيء من الانسان بانسان دائماً هف وح والبيان البيان ومثال المطلقة
العامة وهي التي تنعكس مطلقة عامة ايضاً هكذا مثلاً ايضاً اذا صدق قولنا كل

انسان

انسان ضاحك بالفعل صدق في عكسه قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل
والا لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الضاحك بانسان دائماً فنضمه مع الاصل
ونقول كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الضاحك بانسان دائماً ينتج لا شيء
من الانسان بانسان دائماً هف وح والبيان البيان ومثال المطلقة
العامة وهي التي تنعكس مطلقة عامة ايضاً هكذا مثلاً اذا صدق قولنا كل
انسان ضاحك بالفعل صدق في عكسه قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل
والا لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الضاحك بانسان دائماً فنضمه مع الاصل
ونقول كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الضاحك بانسان دائماً ينتج لا شيء
من الانسان بانسان دائماً هف وح والبيان البيان قوله ولا
عكس للممكنتين اقول ان قدماء المنطقيين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين الخاصة
والعامة ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه ثلثة احدها دليل الخلف فانه
اذا صدق مثلاً بعض الانسان كاتب بالامكان العام صدق بعض الكاتب انسان بالامكان
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة ونضمه مع الاصل
ونقول بعض الانسان كاتب بالامكان ولا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة
ينتج بعض الانسان ليس بانسان بالضرورة وانه مح وثانيها دليل الافتراض
وهو ان نفرض ذات الانسان والكاتب زيداً فنقول زيد كاتب بالامكان
وزيد انسان فبعض الكاتب انسان بالامكان كما تر وهو المط وثالثها

[illegible] انعكاس الممكنتين

طريق العكس على طريقتهم كما نشير اليه وهو انه لو لم يصدق بعض الكاتب انسان
بالامكان في عكس قولنا بعض الانسان كاتب بالامكان لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الكاتب بانسان بالضرورة وينعكس الى قولنا لا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة
وقد كان الاصل بعض الانسان كاتب بالامكان فيجتمع النقيضان لان بعض الانسان
كاتب بالامكان نقيض لقولنا لا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة وبالعكس كما مر
في التناقض وهو محال منشاؤه نقيض العكس فيكون باطلا والعكس حقا وهو المطلوب
فتركت هذه الوجوه اما الاول (الكتابة النقيضين) فلتوقفهما على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل
الاول والثالث وستعرف انها عقيمة فيهما لان المصنف يشترط فيهما ايجاب
الصغرى وفعليتها كما يجيء واما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها وقد بين انها لا تنعكس الا دائمة فلما لم تتم هذه الوجوه لم [illegible]
بعكس والجواب انا نختار مذهب الفارابي وهو ان الصادق ذات
الموضوع بالعنوان بالامكان كما نشير اليه الان فح يلزم انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة مطلقا الى موجبة جزئية
ممكنة عامة وتكون الممكنة منتجة في صغرى الشكل الاول والثالث بلا اشتباه
ويكون النقض بالمثال المفروض مندفعا اذ لا يصدق على ان كل ما هو مركوب
زيد فرس نص على ذلك الجواب السيد الشريف ايضا واما اذا اعتبرنا اتصاف
ذات الموضوع بالعنوان بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ بزعم المتاخرين

ذكر مذهب الحكيم الفارابي والشيخ

يجب ان لا يثبت شيء من هذه الاحكام فلا تنعكس الممكنتان كما قال المصنف اذا عرفت
هذه الجملة فلنشر الى مذهب الفارابي والشيخ ثم نعود الى الدعوى فنقول ان صدق وصف
الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي حتى
ان المقصود عنده بج في قولنا كل ج ب ما صدق عليه ج بالامكان سواء
كان ج ثابتا له بالفعل او مسلوبا عنه دائما بعد امكان ثبوت ج له بالامكان
مثلا اذا قلنا كل اسود كاتب كان الحكم على كل ما يمكن ان يكون اسود حتى الا
الروميين له امكان اتصافهم بالسواد وان كان مسلوبا عنهم دائما وكذا
واما مذهب الشيخ فصدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل الخارجي فيكون معنى
قولنا كل اسود كاتب مثلا كل ما صدق عليه اسود باحد الازمنة الثلثة بالفعل
كاتب ولا يصدق على الروميين لعدم اتصافهم بالسواد وقتا ما والمراد بذات
الموضوع افراده الشخصية ان كان الموضوع نوعا او ما يساويه من الفصل والخاصة
فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق او كل ضاحك كذا كان الحكم على زيد وعمرو
وبكر وغيرهم من الافراد الشخصية وافراده الشخصية والنوعية معا ان كان
جنسا او عرضا عاما فاذا قلنا كل حيوان او كل ماش كذا كان الحكم على زيد
وعمرو وغيرهما من اشخاص الحيوان وعلى الطبائع النوعية من الانسان والفرس
وغيرها اذا عرفت هذه الجملة فلنعد الى ما كنا فيه فنقول معنى قولنا
كل اسود كاتب بالامكان مثلا على راي الفارابي ان كل ما صدق

عطف على قوله افراده الشخصية منه

هذه جهة القضية منه

عليه الاسود بالامكان صدق عليه الكاتب بالامكان ويلزمه العكس وهو
ان بعض ما صدق عليه الكاتب بالامكان صدق عليه الاسود بالامكان
كما بيّنا في الوجه الثالث واما على راي الشيخ فمعنى كل اسود كاتب بالامكان العام
هو ان كل ما صدق عليه الاسود بالفعل صدق عليه الكاتب بالامكان العام
ويكون عكسه على اسلوب الشيخ بعض ما صدق عليه الكاتب بالفعل صدق عليه الاسود
بالامكان العام ولا شك انه لا يلزم من صدق الاصل صدق العكس مثلا
اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل
مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل
حمار بالامكان لان المفروض هنا ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس
ولا يتجاوزه الى الحمار والمصنف لما اختار مذهب الشيخ حكم بانه لا عكس للممكنتين
والحق ما ذهب اليه الفارابي ويعلم حقيقته في مواضع من الكتاب والسنة
وفي مباحث الامارة وغير ذلك **تنبيه** اعلم ان المصنف عرّف العكس
المستوي بوجه يشمل الشرطيات ايضا ومع هذا لم يذكر هو ولا المحشي
ره لها بيانا ولا مثالا فلا بأس علينا بالاشارة اليها اجمالا فنقول
الشرطية اما متصلة واما منفصلة وكل واحدة منهما اما موجبة واما
سالبة وكل واحدة منهما اما كلية او جزئية الى غير ذلك من الانواع
اعني اللزوم والعناد والاتفاق فالشرطية المتصلة الموجبة مطلقا سواء

كان

كانت كلية او جزئية انما تنعكس موجبة جزئية لا كلية لما مر من جواز عموم التالي
فاذا قلنا كلما كان ا ب فج د صدق فيه عكسه قد يكون اذا كان ج د فا ب
والجزئية ظاهرة والبيان هٰهنا شامل في الموجبات الحملية وكذا النقض واما السالبة
المتصلة فان كانت كلية فهي تنعكس كنفسها والا لصدق نقيض العكس وهو مع الاصل
ينتج المحال وهو سلب الشيء عن نفسه مثلا اذا صدق ليس البتة اذا كان ا ب فج د وجب
ان يصدق ليس البتة اذا كان ج د فا ب والا لصدق نقيضه وهو قد يكون
اذا كان ج د ا ب وتضمه مع الاصل هكذا قد يكون اذا كان ج د ا ب
وليس اذا كان ا ب ج د ينتج محالا وهو قد لا يكون اذا كان ج د
ج د وهو سلب الشيء عن نفسه وان كانت المتصلة سالبة جزئية فلا عكس لها
اصلا والعلة ما تقدم من جواز عموم المقدم لانه يصدق قولنا قد لا يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ويكذب عكسه وهو قولنا قد لا يكون اذا
كان الشيء انسانا كان حيوانا لصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا
بالضرورة هكذا كله اذا كانت المتصلة لزومية واذا كانت اتفاقية محضة
لم يفد عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق فكان هذا الصادق
يوافقه ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا كما في قولنا كلما كان الانسان
ناطقا كان الحمار ناهقا عكسه قد يكون اذا كان الحمار ناهقا كان الانسان
ناطقا واما المنفصلة فلا فائدة في عكسها لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع

كما مر تحقيقه في شرح الحاشية على قول المصنف وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان
حمليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان **تنبيه** للمنطقيين في بيان عكوس
القضايا ثلث طرق احدها الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج المحال وهو
اعم من الباقيين لانه يجري في جميع القضايا ولهذا اختاره المصنف في ذلك البيان
في الكل لان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال كما ذكر في جميع المواضع وثانيها الافتراض وهو فرض
ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس
وهو لا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها ولا يجري في السوالب
البسيطة لعدم وجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع وقد اشرنا الى
دليل الافتراض في بيان عكس الممكنتين ويجيء في كلام المصنف في فصل عكس النقيض
وثالثها طريق العكس وهو ان تعكس نقيض العكس ليحصل نقيض الاصل او الاخص كما اشرنا
اليه في بيان انعكاس الممكنتين وهذا اخص من السابقين لانه يجري في الموجبات
لان عكوس الموجبات موجبة تنعكس بخلاف السوالب فان عكوس بعض السوالب
ان انعكست وهو قليل كما رأيت فيجري فيها نادرا **قال المصنف فصل**
عكس النقيض الخ لما فرغ من الحكم الثاني من احكام القضايا اعني العكس المستوي
شرع في الحكم الثالث من احكامها وهو عكس النقيض وانما احتاجوا الى
ذكر هذه الاحكام الثلثة قبل القياس لتوقفه عليها كما يجيء في مباحث
القياس وعرف المصنف عكس النقيض بتعريفين اولهما طريقة القدماء

بحث عكس النقيض

طريقة القدماء

وبني عليها احكامه وهي تبديل نقيضي الطرفين الخ وهو واضح بما ذكره مع
بقاء الصدق ومع بقاء الايجاب والسلب بحاله على طريقتهم ان قولنا كل انسان حيوان
ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان فاخذنا نقيض المحمول وجعلناه
موضوعا واخذنا نقيض الموضوع وجعلناه محمولا وكلاهما موجبتان يعني كما صدق
قولنا كل انسان حيوان وجب ان يصدق في عكس نقيضه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والا
فبعض ما ليس بحيوان انسان وينعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان
وقد كان الاصل كل انسان حيوان هف ومحال منشاؤه نقيض عكس النقيض فيكون
نقيض عكس النقيض باطلا وعكس النقيض حقا وهو المطلوب وهذا طريق العكس احدى
الطرق الثلثة في بيان عكوس القضايا كما ذكرنا سابقا ونضمه الى الاصل ونقول
بعض ما ليس بحيوان انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان
وهو محال لان فيه اثبات الشيء لما ينافيه ومنشاؤه ايضا نقيض عكس النقيض فيكون
باطلا ويكون عكس النقيض حقا وهو المطلوب هذا طريق الخلف واما دليل الافتراض فيجيء
في كلام المصنف في اواخر هذا الفصل وقد اشرنا اليه في انعكاس الممكنتين في العكس
المستوي وثانيهما طريقة المتأخرين وهو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين
الاول ثانيا مع بقاء الصدق اي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا
لما ذكرنا ان العكس لازم للاصل ويستحيل صدق الملزوم بدون صدق اللازم
ولكن مع مخالفة الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس

طريقة المتأخرين

فقولنا بعض الانسان حيوان ينعكس بعكس النقيض على طريقتهم الى قولنا لا شيء مما ليس بحيوان
انسان فيجعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع بقاء الصدق والكيفية
الكيف ولم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بحيوان انسان لما مر من ان نقيض السالبة الجزئية هو
الموجبة الجزئية ثم ينعكس بالعكس المستوي الى آخر ما قال في طريقة القدماء ويلزم منه خلاف ما يلزم من هذا
طريقة المتأخرين وقالوا هذا الطريق هو الحق وما ذهب اليه القدماء باطل لانه لو صدق العكس فيما ذكر
من قولنا كل انسان حيوان لصدق بعض ما ليس بحيوان انسان في الجملة لما في الباب انه يلزم صدق قولنا ليس
بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس بحيوان انسان لان السالبة
المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص وكذا
الموضوع ذلك بان ناخذ نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول وقد مر من ان
من الموجبة ان السالبة المحمول مساوية للسالبة فقولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان موجبة
سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع فاذا لم يصدق العكس المذكور
قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان صدق ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان لكان مفهومه كان
معناه سلب الانسان عن بعض ما صدق عليه سلب الحيوان فلا بد ان يصدق على ذلك البعض
انسان فيصدق بعض ما ليس بحيوان انسان ويتم الدليل فان السالبة المعدولة المحمول
وان كانت اعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة المحمول اخص نقيض عكس النقيض
ليست اعم منها بل هي مساوية لها فاذا تم الدليل على انعكاس الموجبة
الكلية كنفسها تم الدليل ايضا على انعكاس السالبتين سالبة جزئية

لا منا انه يدل على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها وهو المطلوب نعم يدل ذلك الجواب السيد الشريف
ايضا وقال فيه ذلك الجواب بان عكس النقيض المشهور في العلوم هو عكس النقيض بطريق القدماء واما الذي ذكره المتأخرون
فغير مشهور فيما انتهى هكذا ينبغي ان يوضح المقام قوله وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب
في المستوي وبالعكس اقول هذا هو طريق القدماء في عكس النقيض واما على راي المتأخرين فحكم
الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس قوله كما ان الموجبة الكلية في عكس النقيض
تنعكس بنفسها لانها لو لم تنعكس كنفسها لزم اثبات الشيء لمباينه او اجتماع النقيضين
وهو محال مثلا اذا صدق قولنا كل انسان حيوان صدق في عكس نقيضه كل ما ليس بحيوان
ليس بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بحيوان انسان ونضمه مع الاصل
ونقول بعض ما ليس بحيوان انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان
وهو اثبات الشيء لمباينه وهو محال فنشأ ذلك لانه لا يكون الا نقيض عكس النقيض لان
الاصل صادق والانتاج يفيد من الصدق لا يلزم الا الصدق وقد مر انه يستحيل صدق الملزوم
بدون صدق اللازم والهيئة منتجة فيكون نقيض عكس النقيض باطلا وعكس النقيض حقا وهو
المطلوب او نعكس ذلك النقيض اعني قولنا بعض ما ليس بحيوان انسان بالعكس المستوي الى قولنا
بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان وهو اجتماع النقيضين وهو
محال فنشأ ذلك نقيض عكس النقيض ايضا فوجب ان يكون نقيض عكس النقيض باطلا وعكس النقيض
حقا وهو المطلوب وقد اشرنا الى ذلك في اول هذا الفصل في بيان طريقة القدماء بعكس
النقيض قوله وكذا التسع من الموجبات تنعكس بعين القضايا التي تنعكس الموجبات

اعني الوقتيتين المطلقتين والممكنة العامة والمطلقة العامة من البسايط والوقتيتين
والوجوديتين والممكنة الخاصة من المركبات لا تنعكس هيهنا كما لا تنعكس هذه القضايا التسع
السوالب في العكس المستوي لان العرفية الخاصة التي هي اخصها لا تنعكس اصلا لصدق قولنا بالضرورة كل قمر
فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما اي كل قمر منخسف بالفعل مع كذب بعض المنخسف ليس
بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة وايراد المحقق الممكنة
العامة في هذه الموضع فقد مر بيانه في العكس المستوي واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم
بالبيان الذي مر في كلام المحقق في العكس المستوي **قوله** والبواقي تنعكس على ما سيوضح
وهي ست الدائمتان والعامتان من البسايط والخاصتان من المركبات اما الدائمتان
فتنعكسان دائمة كلية مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب فدائما
كل ما ليس ب ليس ج والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس ب ج وتنعكس بالعكس
المستوي لما اجزنا قلناه آنفا وسابقا ايضا مرتين او نقيضه مع الاصل ينتج اثبات
الشيء لمباينه كما ذكرنا آنفا وسابقا مرارا وقال المتأخرون ومنهم الشارح والضرورتين
هيهنا وفي العكس المستوي ايضا لا تنعكس كنفسها اصلا لانه يصدق بالضرورة كل مركوب
زيد فرس مع كذب كل ما ليس بفرس ليس بمركوب زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض ما ليس
بفرس مركوب زيد بالامكان وهو محال والجواب ان هذا على راي الشيخ واما
على راي الفارابي فتنعكس كنفسها واما العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية
لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
صدق في عكس نقيضه كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك
متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بمتحرك الاصابع

كل ما ليس

كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع ونضمه مع الاصل ونقول بعض ما ليس
بمتحرك الاصابع كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما
كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج بعض ما ليس بمتحرك الاصابع متحرك
الاصابع حين هو ليس بمتحرك الاصابع وهو محال منشأه نقيض عكس النقيض
فيكون باطلا وعكس النقيض حقا وهو المطلوب او نعكس نقيض عكس النقيض عن قولنا بعض ما
ليس بمتحرك الاصابع كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع بالعكس المستوي الى قولنا
بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا وقد كان الاصل كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا واما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض
كما مر في سوالب العكس المستوي لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل صدق
في عكس نقيضه كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك الاصابع
لا دائما في البعض اي بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل اما صدق الجزء
الاول من عكس النقيض اعني قولنا كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب
ما دام ليس بمتحرك الاصابع فقد مر بيانه في العامتين بانه لازم للعامتين
ولازم العام لازم الخاص واما صدق الجزء الثاني من عكس النقيض اعني
اللا دوام في البعض اي بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل فلانه لولاه
لصدق نقيضه وهو لا شيء مما ليس بمتحرك الاصابع دائما وقد كان

لان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة العامة السالبة الكلية الدائمة المطلقة منه

لا دوام الاصل لو شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وهو مستلزم لقولنا
كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل لان السالبة البسيطة تستلزم الموجبة
المعدولة عند وجود الموضوع الذي هو محقق ههنا بسبب ايجاب الاصل لكن كل
كاتب ليس بمتحرك الاصابع صادق لصدق نقيض لازمه وهو قولنا لا شيء من الكاتب
بمتحرك الاصابع بالفعل فيكذب لا شيء من الكاتب ليس بمتحرك الاصابع دائما فيكون
اللادوام في البعض حقا وهو المطلوب او نضمه مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما ما دام كاتبا ولا شيء مما ليس بمتحرك الاصابع
بكاتب دائما ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب دائما وهو محال منشاؤه لا اخرها
قلناه مرارا **قوله** وكل بحسب الجهة الا ثمانية العامتان تنعكس حينية
مطلقة والخاصتان تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان
والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة يعني ان هذه القضايا
الاحدى عشرة اذا كانت سوالب في عكس النقيض تنعكس جزئية لا كلية الاربع
الاول تنعكس حينية مطلقة والخاصتان تنعكسان حينية مطلقة مقيدة
باللادوام وتخص البواقي مطلقة عامة مثال الدائمتين مثلا اذا صدق با
لضرورة او دائما لا شيء من الانسان بلا حيوان صدق في عكس نقيضه ليس
بعض الحيوان بلا انسان بالفعل حين هو حيوان والا لصدق نقيضه وهو
كل حيوان لا انسان ما دام حيوانا هف ضرورة صدق بعض الحيوان

انسان

انسان او ليس بعض الحيوان بلا انسان وقس عليه مثال الجزئية مثال العامتين
مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب بلا متحرك الاصابع
ما دام كاتبا صدق قولنا ليس بعض متحرك الاصابع بلا كاتب بالفعل حين
هو متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه وهو الموجبة الكلية العرفية كما مر اي عن
قولنا كل متحرك الاصابع لا كاتب ما دام متحرك الاصابع هف ضرورة صدق
بعض متحرك الاصابع كاتب دائما او ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا وعليه فقس
مثال الخاصتين مثلا اذا صدق قولنا بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب
بلا متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل
صدق قولنا ليس بعض متحرك الاصابع بلا كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع
لا دائما اي بعض متحرك الاصابع لا كاتب بالفعل اما صدق الجزء الاول من
العكس فقد ظهر بيانه في العامتين لان لازم العام لازم الخاص واما صدق
الجزء الثاني منه اعني لا دوام عكس النقيض وهو قولنا بعض متحرك الاصابع
لا كاتب بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو السالبة الكلية
الدائمة المطلقة اعني قولنا لا شيء من المتحرك الاصابع بلا كاتب دائما وهو
باطل لصدق قولنا بعض متحرك الاصابع لا كاتب بالفعل وقس
عليه مثال الجزئية مثال الوقتيتين اذا صدق قولنا بالضرورة لا شيء
من القمر بلا منخسف وقت الحيلولة لا دائما اي كل قمر ليس بمنخسف بالفعل

صدق في عكس نقيضه قولنا ليس بعض المنخسف بلا قمر بالفعل فانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو كل منخسف ليس بقمر دائما وهو باطل لصدق نقيضه وهو ليس
بعض المنخسف لا قمر اي يصدق بعض المنخسف قمر هذا الذي ذكرنا هو عكس الجزء الاول
من الاصل واما الجزء الثاني منه وهو قولنا كل قمر ليس بمنخسف بالفعل وهي المطلقة
اعني لا دوام المطلقة
العامة الموجبة هنا فلا عكس لها هنا لما ذكرنا في العكس المستوي في قول المصنف
ولا عكس للبواقي اي لا عكس في المستوي للسوالب الباقية وهي تسع الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط
والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات وحكم الموجبات
ههنا حكم السوالب في العكس المستوي فكما ان السوالب التسع المذكورة
لا تنعكس في المستوي فكذلك الموجبات التسع المذكورة لا تنعكس ههنا وقد
ذكر بيانه هنا وعليه فقس مثال الجزئية الوقتية مثال المنتشرة مثلا اذا صدق
بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس وقتا ما لا دائما اي كل انسان
ليس بمتنفس بالفعل صدق قولنا ليس بعض المتنفس بلا انسان بالفعل
والا لصدق نقيضه وهو كل متنفس لا انسان دائما وهو باطل لصدق
نقيضه وهو ليس بعض المتنفس لا انسان بل بعض المتنفس انسان واما
الجزء الثاني اعني لا دوام الاصل وهو المطلقة العامة الموجبة اعني قولنا كل
المحمول المعدولة
انسان متنفس بالفعل فلا عكس له في عكس النقيض كما مر بيانه

وقس الجزئية المنتشرة

وقس الجزئية المنتشرة السالبة عليه مثال الوجودية اللاضرورية مثلا اذا صدق
بالفعل لا شيء من الانسان بضاحك لا بالضرورة اي كل انسان ليس بضاحك بالامكان العام
صدق قولنا ليس بعض الضاحك بلا انسان بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل
ضاحك لا انسان دائما وهو باطل لصدق نقيضه اعني ليس بعض الضاحك بلا انسان
بالفعل كما مر بل بعض الضاحك انسان البتة واما الجزء الثاني وهي لا ضرورة الاصل
فهو اشارة الى المطلقة العامة الموجبة التي لا عكس لها في عكس النقيض كما ذكرنا
وقس الجزئية مثال الوجودية اللادائمة مثلا اذا صدق لا شيء من الانسان
بلا متنفس بالفعل لا دائما اي كل انسان ليس بمتنفس بالفعل صدق ليس بعض
المتنفس بلا انسان بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل متنفس
لا انسان دائما وهو باطل لصدق نقيضه قولنا بعض المتنفس انسان البتة
كما مر بيانه والجزء الثاني لا عكس لها ههنا كما ذكرنا مرارا وقس الجزئية
مثال المطلقة العامة مثلا اذا صدق لا شيء من الانسان بلا كاتب بالفعل
صدق ليس بعض الكاتب بلا انسان بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه
وهو كل كاتب لا انسان دائما وهو باطل لصدق بعض الكاتب انسان البتة
نقيضه ايضا وهو ليس بعض الكاتب بلا انسان هذه امثلة القضايا
الاحدى العشرة من السوالب التي تنعكس في عكس النقيض سالبة جزئية لا
كلية كما ذكرنا وكذا السالبتان الوقتيتان المطلقتان من البسائط ايضا في عكس النقيض

تنعكسان الى مطلقة عامة سالبة جزئية كما ذكرنا هنا لكن في الموجبات
اي في عكس المستوي ١٢
وان لم يذكرها المصنف لحفظه بالتقريب الذي ذكرنا في التناقض فمثال الوقتية
المطلقة السالبة مثلاً اذا صدق بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت
الحيلولة صدق في عكس نقيضه ليس بعض لا قمر بالفعل والا لصدق نقيضه وهو كل منخسف
الدائمة المطلقة وهو الموجبة الكلية
ليس بقمر دائماً وهو يناقض لصدق بعض المنخسف قمر البتة او صدق قولنا ليس بعض
المنخسف بلا قمر بل ليس شيء من المنخسف بلا قمر وليس الجزئية ومثال المنتشرة المطلقة السالبة
مثلاً اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما صدق
قولنا ليس بعض المتنفس بلا انسان بالفعل والا لصدق نقيضه وهو كل متنفس ليس
بانسان دائماً وهو باطل لصدق نقيضه وهو ليس بعض المتنفس بلا انسان لان
بعض المتنفس انسان قطعاً فيكون نقيض عكس النقيض في جميع الامثلة الثلاثة عشر
للقضايا السوالب الثلاثة عشرة لعكس النقيض باطلاً وعكس النقيض حقاً
وهو المط **قوله** ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي
لعدم على مذهب الشيخ من زعم المتأخرين واما على مذهب الفارابي فتنعكسان
ممكنة عامة كما بينا فيما سابقاً في المستوي مثلاً اذا صدق لا شيء من الانسان
بلا كاتب بالامكان صدق ليس بعض الكاتب بلا انسان بالامكان
والا لصدق نقيضه وهو كل كاتب لا انسان بالضرورة وهو يناقض لصدق بعض الكاتب
انسان البتة بل لا يمكن وجود الكتابة الا في الانسان **قوله** اما بيان انعكاس
الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة فهو

١٢ المنخسف

ان يقال

ان يقال صدق بالضرورة او دائماً بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع مادام
كاتباً لا دائماً لبعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل صدق بعض ساكن الاصابع ليس
بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دائماً اي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وذلك
بدليل الافتراض الذي ذكرناه سابقاً ايضاً وهو ان نفرض ذات الموضوع الذي هو الكاتب
زيداً مثلاً ثم نقول زيد ساكن الاصابع بحكم لا دوام الاصل وزيد كاتب بالفعل
وهو لا دوام الاصل بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل
لصدق الوصف العنواني على الذات بالفعل عند الشيخ فصدق بعض ساكن الاصابع كاتب
بالفعل وهو لا دوام العكس ثم نقول زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع والا لكان كاتباً
في بعض اوقات كونه ساكن الاصابع فيلزم بطريق المستوي ان يكون زيد ساكن الاصابع
في بعض اوقات كونه كاتباً لان الوصفين اذا تقارنا في ذات ثبت كل واحد
من الوصفين في زمان الوصف الاخرى في الجملة وبطلانه قد كان حكم الاصل انه
ليس بساكن الاصابع مادام كاتباً هف اذا ثبت بطلان هذا فوجب ان يصدق
في عكس الاصل ان بعض ساكن الاصابع الذي هو زيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع
وهو المط وهذا هو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه اما الجزء الاول
فهو هذا المذكور واما الجزء الثاني فلظهوره وتقدم سره في المستوي لان الجزء الثاني
من الاصل عن الدوام هو المطلقة العامة الموجبة الجزئية وهي تنعكس في المستوي كنفسها
لان السالبة الاصل سالبة جزئية ولا دوامه اشارة الى موجبة جزئية مطلقة
عامة كما مر في قولنا اي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل وعكسه المستوي

اي لانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة

بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل كما ذكرناه في تفسير الدوام فالعكس فبعض ساكن الأصابع
كاتب بالفعل ما كس مستو لبعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل فثبت انعكاس الجزئية وأما بيان
انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ثم عكس النقيض إلى العرفية الخاصة فنقول إنه إذا
صدق بالضرورة أو دائما بعض الكاتب متحرك الأصابع لا دائما كان لا دائما إن بعض الكاتب
ليس بمتحرك الأصابع بالفعل صدق بعض ما ليس بمتحرك الأصابع ليس بكاتب بالدوام ليس
بمتحرك الأصابع لا دائما إن ليس بعض ما ليس بمتحرك الأصابع ليس بكاتب بالفعل وذلك
وهو سالبة جزئية معدولة الطرفين
أيضا بالافتراض وهو أن نفرض ذات الموضوع الذي هو الكاتب زيدا فنقول زيد كاتب
بالفعل على مذهب الشيخ وزيد ليس بمتحرك الأصابع بحكم اللادوام فيصدق بعض ما ليس
بمتحرك الأصابع كاتب وهو ملزوم للادوام العكس لأن اللادوام العكس سالبة
جزئية معدولة الطرفين وهو نفي الثبوت الذي هو لازم للإثبات الذي هو قولنا
بعض ما ليس بمتحرك الأصابع كاتب ثم نقول زيد ليس بكاتب بالدوام ليس بمتحرك
الأصابع وإلا لكان كاتبا في بعض الأوقات لكونه ليس بمتحرك الأصابع فيلزم صدق
العكس أن يكون ليس بمتحرك الأصابع في بعض الأوقات لكونه كاتبا لتحقق الوصفين
المتنافيين إذا تقارنا في ذات ثبت كل واحد منهما في زمان الوصف الآخر
في الجملة والحاصل أنه قد كان حكم الأصل أن زيد متحرك الأصابع لا ما كاتبا
هيئة فصدق في عكس الأصل أن بعض ما ليس بمتحرك الأصابع هو زيد ليس
بكاتب بالدوام ليس بمتحرك الأصابع وهو الجزء الأول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه

بالتقريب

مبحث القياس

بالتقريب السابق قال المصنف **فصل** القياس قول مؤلف من قضايا
بحيث يلزم منه لذاته قول آخر أقول لما فرغ من مباحث القضايا وأقسامها وأحكامها
التي هي الموقوف عليها الحجة شرع في مباحث الحجة التي هي العمدة في هذا الفن ثم لما كانت
أقسام القياس والاستقراء والتمثيل لأن الاستدلال إما من حال الكلي على جزئياته
وإما من حال الجزئيات على حال كليها وإما من حال أحد الجزئيين المندرجين تحت كلي
على حال الجزء الآخر فالأول هو الأول والثاني هو الثاني والثالث هو الثالث و
لما كان المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الحجة هو القياس لأنه العمدة في تحصيل
المطالب التصديقية ولكونه مفيدا لليقين بخلاف الاستقراء والتمثيل قدم القياس
ومباحثه على الأخيرين ومباحثهما فقال القياس قول مؤلف من قضايا يجب
يلزم منه لذاته قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فإنه قول مؤلف
من قضيتين يلزم منه قول آخر وهو قولنا العالم حادث فالقول هو المركب في عرف
هذا الفن كما مر في المعرف وتعريف القضية وذلك المركب إما المفهوم العقلي وهو
جنس القياس المعقول وإما الملفوظ والمؤلف هو المركب الذي بين أجزائه الفة ومناسبة
فهو أخص من المركب وفيه إشارة إلى اعتبار الجزء الصوري والهيئة في القياس
فالقول يشمل المركبات التامة وغيرها وبقوله مؤلف من قضايا خرج ما ليس
كذلك كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لذاتها لعكسها أو عكس
نقيضها أما البسيطة فقط وأما المركبة فلأن المتبادر من قضايا هو القضايا

والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك ولان المتبادر من القضايا التعدد عرفهم
قضايا متعددة والمركبة تعد قضية واحدة والمراد من القضايا ما فوق قضية
واحدة ليتناول القياس المركب من قضيتين كما ذكرنا وبقوله يلزم خرج الاستقرا
والتمثيل اذ لا يلزم منهما شيء وان سلمت مقدماتهما لامكان تخلف مدلولهما عنهما
نعم يحصل الظن بشيء وبقوله لذاته خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة
خارجية كقياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون
موضوع الاخرى كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فانه يلزم من ذلك ان
الالف مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية وهي ان كل مساوي
المساوي مساو وقياس المساوات لا يستلزم شيئا الا مع هذه المقدمة يعني خارجية
ومثلها كما في قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لج فا الملزوم لج لان ملزوم الملزوم
ملزوم وقولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت لان ما
في الشيء الذي هو في آخر يكون فيه واما اذا لم تصدق هذه المقدمة الخارجية
لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ا نصف لب وب نصف لج لم يحصل منه ان ا نصف لج
لان نصف النصف لا يكون نصفا بل ربع وكما اذا قلنا ا مباين لب وب مباين
لج لا يلزم منه ان الالف مباين لج لان مباين المباين لا يكون مباينا وقوله
قول آخر اراد ان القول الآخر اللازم يجب ان يكون مغايرا لكل واحد من المقدمتين
فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون مجموع قضيتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما

مع احدهما وذلك القول الآخر هو النتيجة وتسمى مطلوبا ايضا قوله فان كان
اي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاها المحكوم عليه وبه اي المراد
بمادة القول الآخر الذي هو النتيجة طرفاه احدهما المحكوم عليه والآخر المحكوم به مذكورا
في القياس وهما العالم والحادث المذكوران في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث
قوله فاستثنائي قدم الاستثنائي في التعريف لكون تعريفه وجوديا وتعريف
الاقتراني عدميا والوجود اشرف من العدم قوله ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله
بمادته لكان اولى اي من قولنا اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة وكذا لا
يعقل وجود الماهية بدون المادة وكذا لا يعتبر في قياس الخ ليعلم انه مع قوله ويسمى
الاصغر والاكبر والاوسط كالعالم والحادث والمتغير في قولنا العالم متغير وكل متغير
حادث فان العالم اصغر والمتغير اوسط والحادث اكبر قول المصنف وموضوع
المطلوب يسمى اصغر الى قوله فالرابع اعلم ان النتيجة ويقال لها المطلوب ايضا
كالعالم حادث قضية له موضوع وهو العالم ومحمول وهو حادث فموضوع النتيجة كالعالم
في قولنا العالم متغير يسمى اصغر ومحمولها كالحادث يسمى اكبر والمكرر وهو المتغير الذي
وقع محمولا للاصغر وموضوعا للاكبر يسمى اوسط هذا في الشكل الاول وعليه قس الباقية
من الاشكال والقضية التي فيها الاصغر تسمى صغرى والتي فيها الاكبر الكبرى
والاوسط اما محمول الاصغر وموضوع الاكبر فهو الشكل الاول او محمولهما فهو الثاني
او موضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع وهو اقرب الى قول ان الفهم بالفارسية

اوسط اگر حمل یافت بهر دو بر صغری دو باز — وضع کبری کرد شکل نخستین شمار
حمل بهر دوم وضع بهر سیم — رابع اشکال را عکس نخستین شمار

الشكل الاول	العالم	متغير	وكل متغير	حادث	فالعالم حادث
الشكل الثاني	كل انسان	حيوان	ولا شيء من الحجر	بحيوان	لا شيء من الانسان بحجر
الشكل الثالث	كل انسان	حيوان	وكل انسان	ناطق	بعض الحيوان ناطق
الشكل الرابع	كل انسان	حيوان	وكل ناطق	انسان	بعض الحيوان ناطق

و هذا الشكل لتصوير الاشكال الاربعة وما كتب بالسواد فهو الاصغر والاكبر وما كتب بالحمرة فهو الاوسط صح

قوله المصنف ويشترط في الاول ايجاب الصغرى الخ اما اشتراط ايجاب الصغرى
فانه لم يشترط ايجابها وجاز سلبها لم يندرج الاصغر في الاوسط لان الصغرى لو كانت
سالبة كقولنا العالم ليس بمتغير لم يندرج الاصغر الذي هو العالم تحت الاوسط الذي
هو المتغير فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر
والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بان الاوسط مسلوب عن الاصغر فالاصغر لا يكون
داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم
النتيجة قوله وفعليتها الخ ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان
مقصوده ان الحكم في الكبرى انما هو على ما ثبت له الاوسط اي على ذات ثبت له
الاوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فمعنى قولنا كل متغير حادث ان كل ما ثبت
له التغير بالفعل حادث على مذهب الشيخ فيجب ان يكون في الصغرى كذلك حتى يكون معنى قولنا
العالم متغير انه متغير بالفعل ليتعدى الحدوث الى العالم ايضا واقول هذا الذي
ذكره هو مذهب الشيخ واما على ما ذهب اليه الفارابي وهو اقوى لكن الاكثر السبه

سالبا

سالبا فلا يحتاج الى هذا القيد اعني قوله وفعليتها بل القضية الممكنة تنتج في
صغرى الشكل الاول والثالث بلا اشتباه وكما ذكرنا سابقا في العكس المستوي في بيان
انعكاس الممكنتين ويؤيد هذا ان اكثر المنطقيين لم يذكروا هذا القيد قوله مع كلية
الكبرى ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم
على الاصغر لينتج فلو كانت الكبرى جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط
محكوم عليه بالاكبر وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض الذي حكم عليه بالاكبر
لجواز ان يكون محمول الاصغر اعم من الاصغر فالحكم على الاوسط لا يتعدى الى
الاصغر مثلا قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس صادق والهيئة
الاول مع انه لا ينتج بعض الانسان فرس فوجب كلية الكبرى ليلزم الانتاج
واعلم ان الانتاج جميع الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات
وكميتها وشرائط بحسب الجهة اما الشرائط التي بحسب الجهة فنبينها بعد ذكر الاشكال
الاربعة في ضمن الضابطة وفي الاثناء ايضا واما الشرائط التي بحسب الكيفية والكمية
ففي الشكل الاول امران او ثلثة احدهما بحسب الكيفية ايجاب الصغرى وثانيها
بحسب الكمية كلية الكبرى وهذان الامران متفق عليهما والثالث وهو فعلية الصغرى
مختلف فيه فالشيخ يعتبره والفارابي لا يعتبره وفي حاصل الشكل الاول هو اندراج
الاصغر كله او بعضه في الاوسط المحكوم عليه كليا بالاكبر اما ايجابا او سلبا فيكون
الاصغر كله او بعضه محكوما بالاكبر ايجابا او سلبا فلذا انتج المحصورات الاربع وهذا

من خواصه وما عداه لا ينتج ايجابا كليا **قوله** اى شرط هذه الشرطان
الشكل الاول

ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين
فهذا الاول لكون النتيجة موجبة كلية وفى الثانى موجبة جزئية فمثال
الاول كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم ومثال
الثانى كقولنا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وان
تنتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية والجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
سالبة كلية فى الاول وسالبة جزئية فى الثانى فمثال الاول كقولنا كل انسان
حيوان ولا شئ من الحيوان بحجر فلا شئ من الانسان بحجر ومثال الثانى كقولنا بعض الحيوان
انسان ولا شئ من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس فالنتيجة تابعة لاخس
المقدمتين واردلهما فى الكلية والجزئية والايجاب والسلب والحاصل ان الاحتمالات
فى انتاج الشكل الاول ستة عشر لان القضايا المعتبرة فى العلوم هى المحصورات
الاربع كما مر فيحصل من ضرب الصغريات الاربع فى الكبريات الاربع ستة عشر لكنا

الصغريات	الكبرى الموجبة الكلية	الموجبة الجزئية	الكبرى السالبة الكلية	السالبة الجزئية
الصغرى الموجبة الكلية	ج	ط	ج	ط
الصغرى الموجبة الجزئية	ج	ط	ج	ط
الصغرى السالبة الكلية	ط	ط	ط	ط
الصغرى السالبة الجزئية	ط	ط	ط	ط

لكن اثنا عشر منها باطلة وهى كون الصغرى موجبة كلية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكون الصغرى موجبة جزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة

الجزئية

نتائج الشكل الاول

الجزئية وكون الصغرى سالبة كلية مع الكبريات الاربع وكون الصغرى سالبة
جزئية مع الكبريات الاربع ايضا ففى بطلان بعض منها سببان وهو كون الصغرى
سالبة كلية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكون الصغرى سالبة جزئية
مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فهذه اربعة وبطلان البواقى
وهى ثمانية بسبب واحد والاربعة منها صحيحة وهى كون الصغرى موجبة مطلقا والكبرى
كلية مطلقا **قوله** والمقصود الاشارة الى انتاج هذا الشكل المحصورات
الاربع بان هى بجلا فى انتاج سائر الاشكال لان نتائجها نظرى محتاج الى الدليل
الخلف والعكس او الرد الى الشكل الاول كما ترى فى ضمن الاشكال الثلثة الباقية **قوله**
كقولنا لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب بان قلنا
كل انسان ناطق مع ان الذى يلزم منه ان يقال لا شئ من الانسان بناطق وهو
باطل **قوله** فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبتين كان الحق فى البعض
المراد باللازم هو النتيجة لانها قول آخر يلزم من تاليف القضايا الثانية كما عرفت
المقدمتين الصغرى والكبرى يعنى فلو كانت النتيجة اللازمة من المقدمتين الموجبتين
فى جميع المواد لما كان الحق فى بعض المواد السالبة كما رايت ولو كانت السالبة النتيجة
اللازمة منها هى السالبة فى جميع المواد لما صدق فى بعض المواد الموجبة لكن صدق
الموجبة فى بعضها كما عرفت ومن ههنا يعلم ان الاختلاف فى الكيف شرط فى الشكل
الثانى وكذا شرط فيه كلية الكبرى كما اشرنا اليه وكذا شرط الموجبة ... من الاربع

نتائجها
ضروب الشكل الثانى

قوله اما ان يصدق الدوام على الصغرى الخ اى يكون الصغرى
دائمة او ضرورية لان الضرورة اخص من الدوام مع امتناع الانفكاك كما فى
الموجهات **قوله** واما ان يكون الكبرى من القضايا الست التى تنعكس سوالبها الخ
هذا الترديد مع الاول على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون الصغرى دائمة او ضرورية
مع كون الكبرى من القضايا التى تنعكس سوالبها فى العكس المستوى وهو الدائمتان
العامتان والخاصتان من السوالب التسع التى لا تنعكس فيه وهى الوقتيتان والمطلقتان
والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان
والممكنة الخاصة من المركبات وانما اشترط كون كبرى هذا الشكل من السوالب التى
تنعكس لان انتاج هذا الشكل للضروب الاربعة ليس بديهيا كالاول بل نظرى
يحتاج الى دليل الخلف او الى طريق العكس كما يجى وكذا الشكل الثالث والرابع
قوله والثانى ايضا احد الامرين من هذان الامران على سبيل منع الخلو **قوله**
الضروب المنتجة فى هذا الشكل ايضا اربعة حاصل الخ وحصرها فى ذلك لما اشترط
فى الشكل الثانى اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى سقط من ضروبه العقلية الستة
عشر اثنا عشر ثمانية باعتبار اشتراط اختلاف المقدمتين واربعة باعتبار
اشتراط كلية كبراه وبقيت اربعة منها صحاحا لكن هذه الاربعة الصحيحة
ليست للمحصورات الاربع بل ينتج اثنان منها سالبة كلية واثنان منها سالبة
جزئية لان حاصل هذا الشكل ان الاصغر والاكبر متنافيان بالاوسط ايجابا

كان او

كان او سلبا فيتنافيان قطعا فيكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر كليا او جزئيا فلذا لا ينتج
الشكل الثانى الا سالبة فضربان منه ينتجان سالبة كلية والاخران سالبة جزئية
فالضرب الاول وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان
حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان فلا شئ من الانسان بحجر والثانى وهو المركب من سالبة
كلية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا لا شئ من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلا شئ
من الحجر بانسان والثالث وهو المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس
والرابع وهو المركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض
الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق وهذه الضروب
الاربعة وهى المنتجة من هذا الشكل وبواقى ضروبه غير منتجة ومجموع ضروبه العقلية
ستة عشر ايضا يحصل من ضرب الصغريات المحصورات الاربع فى كبرياتها
هكذا ولكن اسقط ثمانية منها باعتبار اشتراط اختلاف المقدمتين فى الكيف

الصغريات	الكبرى الموجبة الكلية	الكبرى السالبة الكلية	الكبرى الموجبة الجزئية	الكبرى السالبة الجزئية	
الصغرى الموجبة الكلية		بالاول	[illegible]		واسقط اربعة منها باعتبار اشتراط كلية الكبرى كما ذكرنا
الصغرى الموجبة الجزئية		بالثالث	[illegible]		**قوله** بالخلف
الصغرى السالبة الكلية	بالثانى				يعنى انه لا بد لانتاج
الصغرى السالبة الجزئية	بالرابع				لانتاج هذه الضروب

تم البحث الثانى

التسع

الضروب الاربعة لهذا الشكل ايضا بين الجنسين النتيجتين امور ثلثة لعدم بداهتها كما

ذكرنا احدها دليل الخلف وهو ان يوخذ نقيض النتيجة ويجعل لايجابه صغرى الشكل

الاول وكبرى القياس الكلية كبرى الشكل الثاني الاول لينتج من الشكل الاول ما ينافي

صغرى قياس الشكل الثالث وهذا جار في الضروب الاربعة كلها مثلا النتيجة

الصادقة في الضرب الاول على ما ذكرنا قولنا الذي من الانسان بحجر فلو لم تصدق

لصدق نقيضها وهو بعض الانسان حجر فنضمه مع كبراه ونقول بعض الانسان حجر

ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحيوان وهذا ينافي صغراه وهي كل

انسان حيوان وهو صحيح مثاله ولا يكون الا لنقيض النتيجة فيكون باطلا والنتيجة

حقا وهو المطلوب والنتيجة في الضرب الثاني قولنا لا شيء من الحجر بانسان فلو لم تصدق

لصدق نقيضها وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع كبراه ونقول بعض الحجر انسان

وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر حيوان وهو ينافي صغراه اعني قولنا لا شيء من

الحجر بحيوان فهو صحيح الى آخر ما قلناه والنتيجة في الضرب الثالث قولنا بعض الحيوان

ليس بفرس فلو لم تصدق لصدق نقيضها وهو كل حيوان فرس ونضمه مع كبراه

ونقول كل حيوان فرس ولا شيء من الفرس بانسان ينتج لا شيء من الحيوان بانسان

وهذا ينافي صغراه اعني قولنا بعض الحيوان انسان الى آخر ما قلناه والنتيجة

في الضرب الرابع قولنا بعض الحيوان ليس بناطق فلو لم تصدق لصدق نقيضها وهو

كل حيوان ناطق فنضمه مع كبراه ونقول كل حيوان ناطق وكل ناطق انسان

ينتج كل حيوان انسان مع ان صغراه بعض الحيوان ليس بانسان هذا الى آخر ما قلناه

ايضا وثانيها عكس الكبرى بالعكس المستوي ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة

من الشكل الثالث وذلك اعني عكس الكبرى انما يجري فيما يكون صغراه موجبة مطلقا وتكون

كبراه سالبة كلية تنعكس كنفسها اي كلية لتصلح كبرى الشكل الاول ولا يكون ذلك

الا في الضرب الاول والثالث بيان ذلك انا نعكس كبرى الضرب الاول

من ضروبه الاربعة ونجعلها كبرى ونجعل صغراه صغرى فنقول كل انسان حيوان

ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر وهي النتيجة المطلوبة بعينها

ونعكس كبرى الضرب الثالث ونجعلها كبرى وصغراه صغرى وثالثها عكس الصغرى ليصير شكلا

رابعا ثم نعكس الترتيب بان نجعل الصغرى المعكوسة كبرى والكبرى بعينها صغرى

فيصير شكلا اولا فينتج نتيجة الشكل الاول ثم نعكس تلك النتيجة بالعكس المستوي

لتصير النتيجة المطلوبة في الشكل الثالث وهذا هو الذي اشار اليه المصنف بقوله او الصغرى

ثم عكس الترتيب ثم النتيجة وذلك اعني عكس الصغرى انما يتصور فيما يكون عكس

صغراه كلية تصلح لكبروية الشكل الاول ويكون كبراه موجبة لتصلح لصغروية

الشكل الاول فهذا انما يجري في الضرب الثاني من ضروبه الاربعة فقط لان صغراه

سالبة كلية تنعكس كنفسها فتصلح لكبروية الشكل الاول وكبراه موجبة كلية بيان

ذلك ان هيئة الضرب الثاني من الشكل الثالث كما ذكرنا كان هكذا لا شيء من الحجر بحيوان

وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر بانسان فنعكس صغراه اولا بان نقول لا شيء من الحيوان

بحجر فيصير شكلا رابعا هكذا لا شيء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان ثم نضع صغرى هذا
الشكل موضع كبريه وكبراه موضع صغراه ليصير شكلا اولا هكذا كل انسان حيوان ولا شيء
من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر فنعكس هذه النتيجة بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الحجر بانسان
فهي النتيجة المطلوبة في هذا الضرب وهو المطلوب واما الضروب الثلثة الباقية اعني الاول والثاني والرابع
فلا يجري فيهما عكس الصغرى لان صغرى الضرب الاول والثاني موجبة لا تنعكس الا جزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الاول وان كبريهما سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الاول
واما صغرى الضرب الرابع فهي سالبة جزئية لا تنعكس ولا تصلح لكبروية لو فرض انعكاسها
كما اذا كانت احدى الخاصتين لان عكسها لا يكون الا سالبة جزئية مثلها قوله
وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما ش يعني انه يشترط
في الشكل الثالث بحسب الكيفية ايجاب الصغرى لانه لو لم يشترط ايجابها وجاز سلبها لم يندرج
الاصغر في الاوسط لان الكبرى تدل على ان ما لاقاه الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر ايجابا او سلبا
والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بان الاوسط غير ملاق بالاصغر فالاصغر
لا يكون داخلا فيما لاقاه الاوسط فالحكم على ما لاقاه الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا
يلزم النتيجة وكذا يشترط فيه بحسب الجهة فعلية صغراه لان الحكم في كبراه سواء كان
ايجابا او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما تقرر من مذهب الشيخ فلو لم يتحد الاصغر مع
الاوسط بالفعل بان لا يتحد اصلا وتكون الصغرى سالبة او يتحد لكن لا بالفعل بل تكون
الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر هذا ما ذكره مرارا

وقد عرفت مرارا ما فيه خصوصا على ما قررنا قول المصنف ايجاب الصغرى في الشكل الاول
وهنا لم يذكر هذا الشرط اكثرهم ولعل في اكثر المواضع وقال السيد الشريف في حاشية
الثالث وان الاصغر لا في الوسط ايجابا او سلبا فيلاقيان في الجملة اما ايجابا ام سلبا
فلا ينتج الشكل الثالث الا جزئية فثلثة ضروب منه تنتج موجبة جزئية وثلث
اخرى سالبة جزئية انتهى ويشترط فيه بحسب الكمية كلية احدى مقدمتيه اما صغراه
او كبريه على سبيل منع الخلو لان الضرب الاول والرابع منه كلت مقدمتيهما كلية
وانما اشترط كلية احدى مقدمتيه لانه لو كانت مقدمتاه كلتاهما جزئيتين لجاز
ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم
تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان
فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس لان بعض الحيوان الذي حكم عليه بالفرسية
المصنف — غير الحيوان الذي حكم عليه بالانسانية ولذا لم ينتج قوله لينتج الموجبتان
يعني ان الضروب المنتجة في الشكل الثالث بحسب الشرائط الثلثة المذكورة ستة حاصلة
من ضرب الصغرى الموجبة الكلية في الكبريات المحصورات الاربع ومن ضرب الصغرى
الموجبة الجزئية في الكبريين الكليتين الموجبة والسالبة وان كانت ضروبه العقلية
ستة عشر ايضا كالاول والثاني هكذا ولكن سقط منها
عشرة ثمانية منها باعتبار اشتراط ايجاب الصغرى
واثنان منها باعتبار اشتراط الكلية

متوط متقدم

الصغريات / الكبريات	الموجبة الكلية	السالبة الكلية	الموجبة الجزئية	السالبة الجزئية
الصغرى الموجبة الكلية	ص			
الصغرى الموجبة الجزئية	ص	بط	ص	بط
الصغرى السالبة الكلية	ب			ط
الصغرى السالبة الجزئية	ب			ط

كلية احد بهاى احدى بعقد ستيه والستة الباقية اشار اليه بقولنا حاصلة من ضرب الصغرى الموجبة الكلية الى آخر ما قلنا

صحيحة وهذه الضروب الصحيحة كلها مشتركة في انها لا تنتج الا جزئية ثلثة ضروب منها منتجة للايجاب وثلثة منها للسلب اما الثلثة المنتجة للايجاب فاولها المركب من الموجبتين الكليتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان ماش فبعض الانسان ماش والى هذين الضربين اشار المصنف بقوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية اي الموجبتان الصغريان مع الموجبة الكلية الكبرى موجبة جزئية وثالثها عكس الثاني اعني المركب من موجبة صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان شاعر فبعض الحيوان شاعر والى هذا اشار بقوله او بالعكس اي عكس الثاني فقط اذ ليس عكس الاول الا الاول واما الثلثة المنتجة للسلب فاولها المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس والى هذين اشار المصنف بقوله ومع السالبة الكلية فهو عطف على قوله مع الموجبة الكلية

جزئية

الانسان

اي لينتج الموجبتان الصغريان مع السالبة الكلية الكبرى سالبة جزئية وثالثها المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بشاعر فبعض الحيوان ليس بشاعر والى هذا اشار بقوله او الكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الجزئية الكبرى قوله بالخلف متعلق بقوله لينتج يعني ان انتاج هذه الضروب الستة المشار اليها لما كان نظريا غير بديهي احتاج الى امور ثلثة احدها دليل الخلف وهو كما مر ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته في جميع الضروب كبرى لصغرى الشكل الاول فيكون الشكل الثاني لان الايجاب صغرى الشكل الاول ينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب الستة المذكورات كلها على الترتيب الذي ذكرنا في انتاج الشكل الثاني مثلا كانت النتيجة في الضرب الاول على ما ذكرنا من المثال قولنا بعض الحيوان ناطق فلو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق فيجعله كبرى وصغرى القياس صغرى فنقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق مع ان الكبرى في هذا الضرب كل انسان ناطق فيتنافيان وهو اجتماع النقيضين وهو محال فنشأ وهو ليس الا نقيض النتيجة فيكون نقيض النتيجة باطلا والنتيجة حقا وهو المطلوب وقس على ذلك سائر الضروب الخمسة الباقية وثانيها عكس الصغرى ليرتد شكلا اولا لينتج النتيجة المطلوبة وذلك انما يكون فيما كان الكبرى كلية فيه فتصلح لكبروية الشكل الاول وذلك في اربعة ضروب منها وهي الاول والثاني والرابع والخامس مثلا كان الضرب الاول على ما مثلنا المثال

قول المصنف

قولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فنعكس الصغرى بالعكس المستوي الى قولنا بعض
الحيوان انسان لما مر ان الموجبة لا تنعكس في المستوي الا جزئية فنضمه مع الكبرى
ونقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة
وعليه فقس الثاني والرابع والخامس واما الضرب الثالث والسادس فكبراهما جزئية لا تصلح
لكبروية الشكل الاول فلا يجري طريق عكس الصغرى فيهما وثانيهما عكس الكبرى ليصير شكلا رابعا
ثم تعكس الترتيب بجعل الكبرى المعكوسة صغرى وجعل صغرى فيهما كبرى ليرتد شكلا
اولا ثم بعد الانتاج ثم تعكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة وذلك اي عكس الكبرى
انما يتصور فيما اذا كانت الكبرى موجبة تصلح لصغروية الشكل الاول وكانت صغرى كلية
تصلح ان تكون كبرى له وذلك انما يكون في الاول والثالث لان مقدمتي الاول
كلتيهما موجبتان كليتان وصغرى الثالث موجبة كلية صالحة لكبروية الشكل الاول و
كبراه موجبة جزئية يصلح عكسها لصغرويته مثاله كان الضرب الاول على
ما ذكرنا من المثال كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق فنعكس اولا الكبرى
بالعكس المستوي ليصير شكلا رابعا هكذا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ثم
نعكس الترتيب بان نجعل الكبرى المذكورة صغرى والصغرى كبرى ونقول بعض الناطق
انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان ثم نعكس هذه النتيجة بالعكس المستوي
الى الموجبة الجزئية فنقول بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة في هذا الضرب
بعينه كان الضرب الثالث على ما مثلنا قولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان شاعر

ونعكس الكبرى ونجعلها صغرى ونجعل الصغرى كبرى ليصير شكلا اولا هكذا بعض الشاعر انسان
وكل انسان حيوان ينتج بعض الشاعر حيوان فنعكس هذه النتيجة بالعكس المستوي الى قولنا بعض
الحيوان شاعر وهو النتيجة المطلوبة في هذا الضرب بعينه واما الضروب الاربعة الباقية فلا
يتصور فيها طريق العكس الكبرى واما الثاني فلان صغراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل
الاول واما الرابع فلان كبراه سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الاول واما الخامس
فلان صغراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول وكبراه سالبة لا تصلح لصغرويته
واما السادس فلان كبراه سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الاول **قال المصنف**
وفي الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كلية
احديهما يعني يشترط في انتاج الشكل الرابع بحسب الكمية والكيفية اي بحسب الكلية
والجزئية والايجاب والسلب احد الامرين على سبيل الانفصال الحقيقي وهو اما ايجاب
المقدمتين في الايجاب مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف
مع كلية احديهما وذلك لانه لولا احد الامرين لزم احد الامور الثلثة اما كون
المقدمتين كلتيهما سالبتين او موجبتين مع جزئية الصغرى لزوم هذين الامرين باعتبار
انتفاء الامر الاول واختلاف المقدمتين في الكيف مع جزئيتهما ولزوم هذا الامر
باعتبار انتفاء الامر الثاني وعلى التقادير الثلثة يحصل الاختلاف الى اخرها
قال المحشي طاب ثراه **قوله** ولم نتعرض ايضا للنتائج الاختلاطات الحاصلة
من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها فتفصيلها موكول

قوله

الاحتمالات العقلية في كل شكل من الاشكال الاربعة تسع مائة

الى مطولات الفن قد عرفت ان القضايا الموجهة على ما ذكره المصنف وغيره
خمس عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصل مائتان وخمسة وعشرون اختلاطا
وهي الحاصلة من ضرب خمس عشرة في نفسها وقد عرفت ايضا ان القضايا المعتبرة
في العلوم هي المحصورات الاربع فاذا ضربنا المائتين والخمسة والعشرين في الاربعة حصل
تسع مائة اختلاط فكذا الاحتمالات العقلية في المختلطات في كل شكل من الاشكال
الاربعة تسع مائة لكن اشتراط فعلية الصغرى في بعض منها كما في الاول والثالث على
ما ذهب اليه الشيخ اسقط مائة وعشرين اختلاطا من تلك الجملة وهي الحاصلة من
ضرب الممكنتين في خمس عشرة ثم ضرب المجموع وهو ثلثون في الاربعة وكذا اسقط
بعض آخر من تلك الجملة باعتبار بعض الاشتراط وبعض الجهات المنافية في جميع
الاشكال وسنشير الى بعضها في ضمن الضابطة انشاء الله تعالى قوله الضروب المنتجة
في هذا الشكل بحسب اجل الشرطين السابقين ثمانية حاصلة الخ وهو واضح
لكن قدماء المنطقيين حصروا الضروب المنتجة من هذا الشكل في الخمسة الاول من الاقسام
الثمانية التي ذكرها المحشي بقوله والتفصيل هنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية الاول
الى آخره وقالوا ان الضروب الثلثة الاخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف فيها
الموجب لعدم الانتاج اما في الضرب السادس فلان الحق في قولنا ليس بعض الحيوان
بانسان وكل فرس حيوان هو السلب ولو قلنا كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب
واما في السابع فلانا اذا قلنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان

كان الحق

كان الحق السلب ولو قلنا بعض الحيوان ليس بانسان كان الحق الايجاب واما في
الثامن فلانا اذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان كان
الحق السلب ولو قلنا بعض الحيوان انسان كان الحق الايجاب فاذا حصل الاختلاف
لم يحصل النتيجة لانه دليل العقم فالضروب المنتجة في الشكل الرابع منحصرة
في الخمسة الاول والمتأخرون ومنهم المصنف اجابوا بان بيان الاختلاف في
هذه الضروب الثلثة انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة ولكن
نشترط في انتاجها ان تكون السالبة المستعملة فيها من احدى الخاصتين فلا
ينقض تلك النقوض ولا يقدح عليها وقال شارح الشمسية واعلم ان انتاجها
بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنفسها لان السادس والسابع
انما يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كانت
(اي الشكلين الثاني والثالث)
بحيث اذا بدل مقدمتاه لحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس
الى النتيجة ولم يظهر للمتقدمين انعكاسها واتفق لبعض الافاضل من المتأخرين
ان وقف عليه فتبين ذلك انتهى وقد مر بيان انعكاس السالبتين الجزئيتين
الخاصتين بالعكس المستوي بالافتراض في اواخر مبحث عكس النقيض
والحاصل ان الاحتمالات العقلية في هذا الشكل ايضا كالثلثة الاول
باعتبار ملاحظة المحصورات الاربع ستة عشر وكذا ثمانية منها صحيحة
وثمانية منها غير صحيحة واما امثلة الثمانية الصحيحة فالاول المركب من موجبتين

كليتين كقولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق والثاني
من موجبة كلية صغرى وموجبة
جزئية كبرى كقولنا كل انسان

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	الصغريات
			ص	الصغرى الموجبة الكلية
ﺟ	ص	ط	ب	الصغرى الموجبة الجزئية
ﺟ	ب		ص	الصغرى السالبة الكلية
ﺟ	ﺟ	بط	ص	الصغرى السالبة الجزئية

ناطق وبعض الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان والثالث من سالبة كلية صغرى
وموجبة كلية كبرى كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان فلا شيء من الفرس
بناطق والرابع عكس الثالث كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض
الحيوان ليس بفرس والخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض
الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر والسادس من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الانسان ليس بابيض وكل انسان حيوان
فبعض الابيض ليس بانسان والسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
كقولنا كل انسان حيوان وبعض الابيض ليس بانسان فبعض الحيوان ليس بابيض
والثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى كقولنا لا شيء من الحيوان
بحجر وبعض الابيض حيوان فبعض الحجر ليس بابيض والاولان من هذه الضروب الثمانية ينتجان
موجبة جزئية والثالث سالبة كلية والخمسة الباقية سالبة جزئية قوله بالخلف
متعلق بقوله لينتج وكذا المعطوفات بعده يعني ان انتاج هذه الضروب الثمانية

بهذه

بهذه النتائج لما كان نظريا احتاج الى الامور الخمسة اولها دليل الخلف وهو في هذا
الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتظم شكلا اولا
بديهي الانتاج فينتج نتيجة اذا انعكست كانت منافية للمقدمة الاخرى وذلك
اي دليل الخلف انما يجري في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس
دون الثلثة البواقي اما بيان جريانه في الضرب الاول فنقول كما مثلناه كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بناطق ونجعله كبرى لشكل الاول لكليته ونجعل صغرى القياس لايجابه صغرى ونقول
كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق ثم نعكس
النتيجة بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الناطق بانسان فيكون منافيا لكبرى قياس
الشكل الرابع وهو كل ناطق انسان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال منشاؤه
ليس الا نقيض النتيجة فيكون نقيض النتيجة باطلا والنتيجة حقا وهو المطلوب وفي الضرب
الثاني كانت النتيجة الصادقة على ما ذكرناه من المثال قولنا بعض الناطق حيوان
فلو لم يصدق لصدق نقيضه لا شيء من الناطق بحيوان فنجعله كبرى وصغرى القياس
لايجابها صغرى ونقول كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحيوان ينتج لا شيء
من الانسان بحيوان فاذا عكسته وقلت لا شيء من الحيوان بانسان كان نقيضا
ومنافيا لكبرى القياس وهو بعض الحيوان انسان الى آخره تلناه وفي الثالث
كانت النتيجة الصادقة على ما ذكرناه لا شيء من الفرس بناطق فلو لم يصدق

نقيضه وهو بعض الفرس ناطق فنجعله لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى ونقول
بعض الفرس ناطق وكل ناطق انسان ينتج بعض الفرس انسان فاذا عكسته وقلت
بعض الانسان فرس كان منافيا ونقيضا لصغرى القياس وهو لا شيء من الانسان
بفرس الى آخر ما قلناه في الضرب الاول ايضا وفي الرابع كانت النتيجة الصادقة على
ما ذكرنا قولنا بعض الحجر ليس بفرس فلزم الصدق لصدق نقيضه وهو كل حجر فرس فنجعله
لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى ونقول كل حجر فرس ولا شيء من الفرس بانسان
ينتج لا شيء من الحجر بانسان فاذا عكسته وقلت لا شيء من الانسان بحجر كان منافيا لصغرى
وهو كل انسان حجر الى آخر التقريب الذي ذكرناه في الضرب الاول وفي الخامس كانت
النتيجة الصادقة قولنا بعض الانسان ليس بحجر فلزم الصدق لصدق نقيضه وهو كل انسان حجر فنجعله لايجابه صغرى وكبرى
القياس لكليتها كبرى ونقول كل انسان حجر ولا شيء من الحجر بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق فاذا عكسته قلت لا شيء من الناطق
بانسان كان منافيا ونقيضا لصغرى وهو كل انسان ناطق ولا يجري بيان التخلف في الضروب الثلثة الاخيرة اعني
القياس السابع والثامن فنقول الضمير في جريانه في الكل كما يشير اليه عدم جريانه في السادس فلان النتيجة فيه
سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فاذا جعلنا النقيض المذكور لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لم ينتظم شكلا
اولا لا ينتج موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية وهو لا ينافي صغرى القياس عن السالبة الجزئية الصغرى مثلا اذا قلنا
بعض الحجر ليس بفرس وكل فرس حيوان ينتج بعض الحجر ليس بحيوان لا يصدق لصدق نقيضه وهو كل حجر حيوان فنجعله
صغرى وكبرى القياس كبرى وقلنا كل حجر فرس ناطق وكل ناطق حيوان ينتج كل حجر حيوان فاذا عكسناه الى
قولنا بعض الحيوان حجر فهو لا ينافي صغرى القياس عن بعض الحجر ليس بفرس واذا جعلنا نقيض النتيجة كبرى

لا ينتظم

وكبرى القياس

وكبرى القياس كبرى وصغرى لم ينتظم شكلا رابعا منتج فان المثال المذكور وهو كل حجر فرس ولا يحتج
هنا الى الانعكاس لكونه شكلا رابعا لكنه ينافي صغرى القياس كما قولنا بعض الحجر ليس بفرس مع انه ليس
من تخلف المقصود منهما ولعل هذا منشأ اشتباه المصنف هو هذا فافهم مع ان مثل ذلك واقع
في السابع والثامن كما نشير اليه مع ان التحقيق انه اذا انتظم شكلا رابعا كما في المثال ينتج موجبة جزئية
اعني بعض الحجر فرس وهو لا ينافي صغرى القياس الصادقة وهي قولنا بعض الحجر ليس بفرس واما
عدم جريانه في السابع فلان النتيجة فيه سالبة جزئية ايضا ونقيضها موجبة كلية فاذا
جعلنا النقيض المذكور كبرى وصغرى القياس لايجابه صغرى لينتظم شكلا اولا فينتج نتيجة موجبة
كلية وعكسها موجبة جزئية وهي لا تنافي الكبرى اعني السالبة الجزئية كما ذكرنا في السادس
مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الابيض ليس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بابيض
ولا يصدق لصدق نقيضه وهو كل حيوان ابيض فلو جعلناه كبرى وصغرى القياس صغرى كما
صغرى وقلنا كل انسان حيوان وكل حيوان ابيض لا ينتج كل انسان ابيض فلو عكسنا
الى قولنا بعض الابيض انسان فهو لا ينافي كبرى القياس اعني قولنا بعض الابيض ليس
بانسان ولو جعلنا نقيض النتيجة صغرى وصغرى القياس لكليتها كبرى لكنا كل حيوان ابيض
ببعض ابيض وكل انسان حيوان لا يصح شكلا اولا بل ينتظم شكلا رابعا ينتج بعض
الابيض انسان ولا يحتاج الى الانعكاس لكونه شكلا اولا ولا ينافي
كبرى القياس اعني بعض الابيض ليس بانسان مع انه ليس من التخلف في شيء كما قلنا
في السادس واما عدم جريانه في الثامن فلان صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة

الحجر

جزئية ونتيجة سالبة جزئية كما لا شيء من الحجر وبعض الابيض حيوان فبعض الحجر ليس
بابيض فلو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو الموجبة الكلية اعني كل حجر ابيض
فلو جعلناه كبرى وصغرى القياس صغرى حتى صار شكلا اولا هكذا لا شيء من الحيوان بحجر
وكل حجر ابيض لما انتج لفوات شرط الاول عن الايجاب الصغرى ولان صغرى قياس الضرب
الثامن سالبة كلية كما ذكرنا ولو جعلناه صغرى وصغرى القياس كليتها كبرى هكذا
كل حجر ابيض ولا شيء من الحيوان بابيض لا يصير شكلا اولا بل ينتظم شكلا ثانيا
ثم ينتج الضرب الرابع من الشكل الرابع عن كون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية
الثاني بل ينتج بعض الابيض ليس بحجر ولا ينافي كبرى القياس وهي بعض
الابيض حيوان وليس من خلف اصلا كما قلنا في الثاني والثالث وثانيها عكس الضرب
ثم عكس النتيجة كما اشار اليه بقوله او بعكس الترتيب ثم النتيجة اي بجعل الصغرى
بعينها كبرى والكبرى بعينها صغرى ليصير شكلا اولا لا بد بين الانتاج فينتج نتيجة الشكل
الاول ثم تعكس تلك النتيجة بالعكس المستوي الى النتيجة المطلوبة في الشكل الرابع وذلك
عن العكس المذكور انما يجري فيما تكون الكبرى فيه موجبة لتصلح الصغروية للشكل الاول
والصغرى كلية لتصلح الكبروية والنتيجة قابلة للانعكاس كما في الضرب الاول والثاني
والثالث وكما في الثامن ليكن العكس السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى
الخاصتين اما في الضرب الاول والثاني والثالث فلان صغرياتها كلية صالحة
للكبروية للشكل الاول وكبرياتها موجبة صالحة للصغروية للشكل الاول ونتيجة الاول
موجبة كلية صالحة للكبروية للشكل الاول وكبرياتها موجبة صالحة للصغروية

الشكل

الحجر

ونتيجة

ونتيجة الاول موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية ونتيجة الثاني موجبة جزئية
تنعكس كنفسها الى النتيجة المطلوبة ونتيجة الثالث سالبة كلية تنعكس كنفسها الى
النتيجة المطلوبة مثاله تقول في الاول كما قلنا في السابق كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق ثم نجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ونقول كل
ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان ثم نعكس هذه النتيجة الى قولنا
بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الاول من الشكل الرابع وكان الضرب
الثاني على ما مثلنا هكذا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان
فنجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ونقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق
ثم نعكس هذه النتيجة الى قولنا بعض الناطق حيوان وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الثاني
وكان الضرب الثالث على ما مثلنا له هكذا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان فلا شيء
من الفرس بناطق فنجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ونقول كل ناطق انسان ولا شيء من الانسان
بفرس ينتج لا شيء من الناطق بفرس ثم نعكس هذه النتيجة كنفسها لكونها سالبة كلية
الى قولنا لا شيء من الفرس بناطق وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الثالث واما الضرب الثامن
فان لم يكن نتيجة احدى الخاصتين لم يجر فيه عكس الترتيب كما اذا قلنا لا شيء من الحيوان
بحجر وبعض الابيض حيوان ينتج بعض الحجر ليس بابيض فانه وان كانت مقدمتاه قابلتين
لعكس الترتيب لكون كبراه موجبة وصغراه كلية لكن لما لم تكن نتيجته غير السالبة الجزئية
احدى الخاصتين لم تكن قابلة للانعكاس لما قلنا في العكس المستوي ان السالبة الجزئية

لا تنعكس اصلاً لجواز عموم الموضوع او المقدم الا اذا كانت احدى الخاصتين فانها تنعكس
كنفسها بدليل الافتراض كما تريبانه في اواخر عكس النقيض مثلاً اذا قلنا في الضرب الثاني من الشكل
من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً وبعض متحرك الاصابع كاتب بالضرورة
ما دام متحرك الاصابع لا دائماً ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بمتحرك الاصابع بالضرورة ما دام
ساكن الاصابع لا دائماً فاذا عكسنا الترتيب وقلنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالضرورة ما
دام متحرك الاصابع لا دائماً ولا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً
ينتج بعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع بالضرورة ما دام متحرك الاصابع لا دائماً فاذا عكسنا
هذه النتيجة التي هي احدى الخاصتين بالعكس المستوي لحصل قولنا بعض ساكن الاصابع ليس بمتحرك
الاصابع بالضرورة ما دام ساكن الاصابع لا دائماً كما كانت هي النتيجة المطلوبة وثبت
جريان عكس الترتيب في الثاني ايضاً ولا يجري عكس الترتيب في الاربعة الباقية اعني
الرابع والخامس والسادس والسابع اصلاً اما عدم جريانه في الرابع فلانه وان كانت صغريه كلية
لكن كبريه سالبة واما في الخامس فلان صغريه جزئية وكبريه سالبة واما في السادس فلانه
وان كانت كبريه موجبة لكن صغريه جزئية واما في السابع فلانه وان كانت صغريه كلية لكن
كبريه سالبة ففي كل واحد من هذه الضروب الاربعة سبب واحد يمنع جري عكس الترتيب فيها
الا في الخامس فان فيه سببان مانعان كما عرفت بما اشرنا اليه من ان نتائجها سالبة جزئية
غير قابلة للانعكاس الا اذا كانت احدى الخاصتين مع انها هنا لا يجدي نفعاً لعدم
جري عكس الترتيب في اصلها وثالثها عكس المقدمتين اي عكس كل واحدة من الصغرى

[illegible] وان شئت قلت في الثاني من الشكل الرابع [illegible] الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة ما دام [illegible] متحرك الاصابع لا دائماً ينتج بعض ساكن الاصابع [illegible] فاذا عكسنا الترتيب [illegible] ينتج بعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع [illegible] فاذا عكسنا النتيجة [illegible] المقدمتين [illegible]
رحمه الله تعالى في الدوارع غفر له تعالى

والكبرى بالعكس المستوي وابقاء كل واحدة منهما في مكانها ليصير شكلاً اولاً ايضاً
ولا يجري ذلك اي عكس المقدمتين الا فيما يكون الصغرى فيه موجبة مطلقاً سواء كانت
كلية او جزئية والكبرى سالبة كلية تنعكس الى الكلية وذلك انما يتصور في الضرب
الرابع والخامس من البواقي واما جريه في الرابع فلان صغريه موجبة كلية تنعكس الى
موجبة جزئية صالحة لصغروية الشكل الاول وكبريه سالبة كلية تنعكس كنفسها
وتصلح للكبروية مثاله على ما ذكرنا سابقاً كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان
ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فلو عكسنا المقدمتين وجعلناهما في مكانهما وقلنا بعض
٢ بعينه — الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهو النتيجة المطلوبة
في هذا الضرب واما جريه في الخامس فلان صغريه موجبة جزئية تنعكس كنفسها وتصلح
لصغروية الشكل الاول وكبريه سالبة كلية تنعكس كنفسها وتصلح لكبرويته مثلاً مثاله
كما ذكرنا سابقاً قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر فلو عكسنا
المقدمتين بالعكس المستوي وجعلناهما في مكانهما وقلنا بعض الانسان حيوان ولا شيء
من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر وهو بعينه النتيجة المطلوبة فيه ولا يجري
عكس المقدمتين في الضروب الستة الباقية اعني الاول والثاني والثالث والسادس
والسابع والثامن اصلاً اما عدم جريانه في الاول والثاني فلانه وان كانت صغريهما موجبة
كلية في الاول وجزئية في الثاني لكن لا يصلح عكسهما للكبروية الشكل الاول واما
الثالث والسادس والثامن فلان صغريهما سالبة وكبريهما موجبة ففي

ففي هذه الثلاثة بسببان لمنع جريان عكس المقدمتين واما في السابع فلانه وان كانت
صغريه موجبة لكن كبريه سالبة جزئية ولا يعمل الرد الى الثاني بعكس الصغرى اي رد
الشكل الرابع الى الشكل الثاني بعكس الصغرى بالعكس المستوي ليكون الاوسط محمولا
للاصغر كما للاكبر ولا يجري في الكل الرد الا حيث يكون هذا الضرب مشتملا على شرائط
الشكل الثاني بان تكون مقدمتاه مختلفتين في الكيف مع كون الكبرى كلية وتكون الصغرى قابلة
للانعكاس ولا يتصور ذلك الا في الضرب الثالث والرابع والخامس وفي السادس ايضا
ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين كما مر من الضروب
الاربعة الباقية اما جريانه في الضرب الثالث فلان مقدمتيه مختلفتان في الكيف وكبريه موجبة كلية
وصغريه سالبة كلية تنعكس سالبة على ما ذكرنا سابقا قولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق
انسان ينتج سالبة كلية اعني قولنا لا شيء من الفرس بناطق فاذا عكسنا الصغرى وقلنا لا شيء
من الفرس بانسان وكل ناطق انسان ينتج لا شيء من الفرس بناطق وهذه هي النتيجة المطلوبة واما
في الرابع فلان مقدمتيه مختلفتان في الكيف وكبريه سالبة كلية وصغريه موجبة تنعكس جزئية
مثاله على ما ذكرنا قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس فاذا
عكسنا الصغرى وقلنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس
بفرس وهذه النتيجة هي النتيجة المطلوبة في هذا الضرب واما في الخامس فلان مقدمتيه مختلفتان
في الكيف ايضا وكبريه سالبة كلية وصغريه موجبة جزئية تنعكس كنفسها مثاله على ما مر
قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر فاذا عكسنا الصغرى

وقلنا

وقلنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر وهي النتيجة المطلوبة
واما في السادس فلان صغريه سالبة جزئية وكبراه موجبة كلية فان كانت صغريه من احدى
الخاصتين فيجري فيه الرد الى الثاني ايضا مثلا اذا قلنا بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا لا دائما وكل متحرك الاصابع كاتب بالامكان ينتج بعض الساكن الاصابع
ليس بمتحرك الاصابع بالامكان فاذا عكسنا الصغرى وقلنا بعض ساكن الاصابع ليس
بكاتب بالضرورة ما دام ساكن الاصابع لا دائما وكل متحرك الاصابع كاتب بالامكان
ينتج بعض الساكن الاصابع ليس بمتحرك الاصابع بالامكان وان لم تكن صغريه من احدى
الخاصتين لم يجر فيه الرد الى الثاني كما اذا قلنا بعض الحيوان ليس بابيض وكل انسان
حيوان ينتج بعض الابيض ليس بانسان فان الصغرى اعني قولنا بعض الحيوان ليس بابيض
لا ينعكس لما مر في العكس المستوي وفي ما سواها الرد الى الثالث بعكس الكبرى اي رد
الرابع الى الشكل الثالث بعكس كبرى قياس الشكل الرابع بالعكس المستوي ليصير
الاوسط موضوعا للاكبر كما للاصغر ولا يتصور ذلك الرد الا فيما يكون مشتملا
على شرائط الشكل الثالث بان تكون صغريه موجبة وكبريه قابلة للانعكاس
وتكون الصغرى او عكس الكبرى كلية لاشتراط كلية احدى المقدمتين في الشكل الثالث
وذلك الاخير اعني كون الصغرى او عكس الكبرى كلية لازم للاولين اعني الشرطين الاولين
وهما كون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس اي كلما تحقق الشرطان الاولان
تحقق الاخير كما ترى في الضروب الجارية فيها ذلك الرد المذكور ولما تصور

في الضرب الاول والثاني والرابع والخامس وفي السابع ايضا ان انعكس الجزئي كما
اذا كان من احدى الخاصتين فالضروب الثلاثة الباقية اما حجة في الضرب الاول والثاني والرابع فلأن
صغرياتها موجبة كلية وكبرياتها قابلة للانعكاس مثال الاول قولنا كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا اعكسنا الكبرى وقلنا كل انسان حيوان وبعض الانسان
ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة بعينها ومثال الثاني قولنا كل انسان ناطق وبعض
الحيوان انسان ينتج بعض الناطق حيوان فاذا اعكسنا الكبرى وقلنا كل انسان ناطق وبعض
الانسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان وهو النتيجة المطلوبة ومثال الرابع قولنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا اعكسنا الكبرى وقلنا كل
انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهو النتيجة المطلوبة
واما حجة في الخامس فلأن صغراها موجبة ايضا وكبراها سالبة كلية تنعكس الى السالبة
الكلية مثاله قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر وهو النتيجة
المطلوبة واما في السابع فلأن صغراه موجبة كلية وكبراه سالبة جزئية فان انعكست
كما اذا كان من احدى الخاصتين فيجري فيه الرد المذكور ومثاله واضح مما ذكرنا في
الرد الى الثاني في الضرب السادس والثامن فلا يجري الرد في الضروب الثلاثة الباقية
اعني الثالث والسادس والثامن فلأن صغرى جميع هذه الثلاثة سالبة قوله
فضابطة شرائط الاربعة الخ قد مر في ماهية المنطق ان الضابطة والقانون
والاصل والقاعدة اسماء للقضية الكلية والامر الكلي يعني ان القاعدة والامر الكلي

ذكر الضابطة للاشكال الاربعة

الذي

رعيته
الذي ذراعيته في نتيجة قياس اقتراني كان مشتملا على الشرائط السابقة في كل واحد
من الاشكال الاربعة جزما وينتج نتيجة المذكورة يقينا قوله اي لا بد في انتاج
القياس انتاجا كليا سواء كان شكلا اولا او غيره احد الامرين اما من عموم
موضوعية الاوسط مع كذا واما من عموم موضوعية الاكبر مع كذا على سبيل منع الخلو قوله
اما من عموم موضوعية الاوسط هذا هو الامر الاول لكلية قضية موضوعها
الاوسط سواء كانت موجبة كلية او سالبة كلية كما الكبرى في جميع الضروب الشكل الاول
لا مر فيه من اشتراط كلية احدى مقدمتيه مع ان الاوسط فيه ايضا موضوع للاكبر
والاكبر مساو كما الصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل
الرابع لان الصغرى في جميع هذه الضروب الستة كلية مع ان الاوسط فيها موضوع
واما الصغرى من الضرب الخامس والسادس من الشكل الرابع فجزئية فلا يكونان داخلين تحت
هذا الامر الاول وكذا الاوسط في جميع الضروب الشكل الثاني بل جميع ذلك عن الضرب
الخامس والسادس من ضروب الشكل الثاني داخلة تحت الامر الثاني اعني قوله واما من عموم
موضوعية الاكبر كما يجيء قوله ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط كلية
الصغرى في هذه الضروب ايضا يعني الضروب الاربعة اعني الاول والثاني والرابع
والسابع من الشكل الرابع وانما كانت الاشارة استطرادية لان الضابطة المذكورة
بالاصالة اشارة الى اشتراط ما يتعلق بكل من الاشكال الاربعة فلا اشتراط ما يتعلق في الخاص والاول
ايجاب الصغرى بالفعل كانت الاشارة المذكورة بالنسبة اليها اصالة بخلاف الضروب الاربعة

الشكل الرابع فانه لم يشترط فيها ذلك فكانت الاشارة المذكورة بالنسبة اليها استطرادية

قوله هذا الكلام كما ترى جار في الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع اي حمل الاوسط على الاكبر ايجابا انما هو في هذه الضروب الاربعة من الشكل الرابع الاربعة الباقية اعني الرابع والخامس والسادس والسابع اما الرابع والخامس والسابع فلكون كبرى كل واحد من هذه الثلثة سالبة لكن الرابع والسابع داخلان تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر لكون صغريهما موجبتين والخامس غير داخل في شيء منهما لكون صغراه موجبة جزئية وكبراه موجبة كلية واما السادس فانكانت كبريه موجبة كلية تقتضي ان يكون داخلا تحت قوله او حمله على الاكبر لكن صغريه سالبة جزئية غير داخل تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر الذي هو الاصل في قسم شقي

قوله فالضربان الاولان قد اندرجا تحت كلا الترديد الثاني يعني ان الضرب الاول والثاني من الشكل الرابع قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد الثاني المراد بالترديد الثاني هو قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر لكن مع ملاحظة عموم موضوعية الاكبر فالضرب الاول والثاني من الشكل الرابع مندرجان تحت كلا شقي الترديد الثاني اي مندرجان تحت ملاقاته للاصغر بالفعل وهو الشق الاول من الترديد الثاني وتحت حمله على الاكبر وهو الشق الثاني من الترديد الثاني فيكونان داخلين فيهما كليهما وذلك لان صغريهما موجبة كلية مع ملاقاته للاصغر بالفعل يعني حمل الاصغر

على الاوسط

على الاوسط ايجابا وكبريهما موجبة فالاوسط فيهما محمول على الاكبر ايجابا

قوله فهو ايضا على سبيل منع الخلو اي الترديد الثاني ايضا على سبيل منع الخلو كالترديد الاول اعني قوله اما من عموم موضوعية الاوسط واما عموم موضوعية الاكبر

قوله وههنا تمت الاشارة الخ اي تمت الاشارة الى شرائط انتاج جميع ضروب الشكل الاول كما وكيفا وكذا من قوله اما عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر يعني انه علم ان للشكل الاول شرطين كيفا ايجاب الصغرى بالفعل وكما كلية الكبرى فعلم كلية كبريه من قوله من عموم موضوعية الاوسط وعلم ايجاب صغريه بالفعل من قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل وان للشكل الثالث شرطين ايضا كيفا ايجاب الصغرى بالفعل وكما كلية احدى مقدمتيه فعلم كلية احدى المقدمتين من قوله من عموم موضوعية الاوسط وعلم ايجاب صغريه بالفعل من قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل يعني حمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل وان للضروب الستة من الشكل الرابع شرطين ايضا كيفا ايجاب مقدمتيها او ايجاب كبريها وكما كلية الكبرى او كلية احدى المقدمتين فعلم الكلية من قوله من عموم موضوعية الاوسط والايجاب بالفعل من مجموع قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر فتمت ههنا شرائط انتاج جميع الضروب الاربعة للشكل الاول وجميع الضروب الستة للشكل الثالث والضروب الستة من الشكل الرابع كما وكيفا وذلك لان هذه الستة من الشكل الرابع داخلة تحت عموم موضوعية الاوسط

~~واربعة من الثلثة داخلة تحت مع ملاقاته للاصغر بالفعل واربعة من الثلثة المذكورة~~
واربعة من الثلثة المذكورة داخلة تحت او حمله على الاكبر وتمت شرائط انتاج
جميع المذكورات بل ثبت شرائط الضرب الخامس والسادس شرائط جميع الضروب الاربعة
للشكل الثاني وسيجيء في قوله واما من عموم موضوعية الاكبر قوله ولا علم انه لو نقل
او الاكبر اي او مع ملاقاته للاكبر حتى يكونا اخصر وذلك ظ لان
او الاكبر اخصر مما من حمله على الاكبر ووجه العدول من الاخصر الى الاطول ان
الملاقات كما يشمل الحمل يشمل الوضع ايضا فيلزم كون القياس المرتب على هيئة
الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا مع انه ليس كذلك لانا اذا قلنا
بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان ناطق كان الحق السلب عن قوله بعض الحيوان ليس بناطق
ولو قلنا لا شيء من الحيوان بحجر وكل حجر جسم لا ينتج لا شيء من الحيوان بجسم لصدق كل
حيوان جسم والاختلاف دليل العقم كما مر مرارا وكذا يلزم كون القياس
المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدهما
منتجا مع انه ليس كذلك لانا اذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان
ناطق كان الحق السلب عن لا شيء من الفرس بناطق ولو قلنا كل انسان حيوان كان
الحق الايجاب عن كل فرس حيوان مع ان النتيجة ههنا ليست كذلك ونحو
ذلك من الامثلة والاختلاف دليل العقم كما مر سابقا وانما يلزم هذا لكان صح
لانه يصدق على القياس المذكور المرتب على هيئة الشكل الثالث انه داخل

كما مر نا بقولنا انه داخل في عموم موضوعية الاوسط على القولين فيها داخلا في احد شقي الترديد على الثاني

في عموم موضوعية الاوسط كلية قضية موضوعها الاوسط مع ملاقاته للاصغر
بالفعل او للاكبر بمعنى ان الاكبر محمول على الاوسط فيها بالايجاب فيها داخلا في احد
شقي الترديد الثاني عن قوله او للاكبر وان لم يدخل في شقه الاول عن قوله مع ملاقاته
للاصغر بالفعل فلذلك صرح بقوله او حمله على الاكبر حتى لا يلزم ذلك ولا
يحصل لاحد اشتباه في ذلك قوله واما عموم موضوعية الاكبر هذا
هو الامر الثاني من الامرين اللذين ذكرناهما فلا مر انه لا بد في انتاج
القياس من احدهما على سبيل منع الخلو اي اما من كلية قضية موضوعها
الاكبر سواء كانت موجبة كلية او سالبة كلية مع اختلاف المقدمتين اعني
الصغرى والكبرى في الكيف اي في الايجاب والسلب اي كلية
قضية موضوعها الاكبر مع اختلاف المقدمتين في الكيف انما يكون
في جميع الضروب الاربعة للشكل الثاني فلما مر من اشتراط اختلاف
المقدمتين مع كلية الكبرى في الشكل الثاني وفي اربعة ضروب من
الضروب الثمانية للشكل الرابع اعني الثالث والرابع والخامس
والسادس لما مر من ان الضرب الثالث من الشكل الرابع كبريه موجبة
كلية وصغريه سالبة كلية وفي الضرب الرابع كبريه سالبة كلية وصغريه
موجبة كلية وفي الخامس كبريه سالبة كلية وصغريه موجبة جزئية وفي
السادس كبريه موجبة كلية وصغريه سالبة جزئية فكبرى جميع هذه الضروب الاربعة

كلية مع ان المقدمتين فيهما مختلفتان في الايجاب والسلب فقد دخل الضرب
الثالث والرابع من الشكل الرابع في كلا الامرين عموم في عموم موضوعية الاوسط
وعموم موضوعية الاكبر معا ولذا يكون في التردد يد محلا بسبب منع الخلو ايضا
فقد تبين من اول الضابطة الى قوله مع الاختلاف في الكيف الى جميع الشرائط
الشكل الاول والثالث كما وكيفا وجهة كما ذكرنا والى شرائط الشكل الرابع
والثاني كما وكيفا كما ذكرنا سابقا وهنا وبقيت شرائط الشكل
الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله مع منافات نسبتيه **قوله**
ثم لا بد في انتاجه من شرط ثالث وهو منافات نسبتي وصف الاوسط الخ
حاصله ان الاوسط في الشكل الثاني محمول على الاصغر والاكبر معا كما مر
فتكون لوصف الاوسط نسبة الى ذات الاصغر ولوصفه نسبة الى وصف
الاكبر فيشترط ان تكون نسبة الثانية اي نسبة وصفه الى وصف الاكبر منافية
لنسبة الاولى اي نسبة وصفه الى ذات الاصغر اي تكون النسبة الثانية
منافية للنسبة الاولى **قوله** وهذه المنافاة دايرة وجودا وعدما
مع ما مر من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة اعني مع دوام الصغرى او
انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى المشروطة كما
ذكرنا سابقا في شرائط الشكل الثاني فبتحقق المنافات يتحقق الانتاج
وبانتفائها ينتفي الانتاج اما انها اي المنافات دائرة مع الشرطين وجودا

يعني ان كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافات المذكورة فلانه اذا كانت
الصغرى ضرورية او دائمة وكانت الكبرى اي قضية من الموجهات ما عدا الممكنتين
فان لها حكما عليحدة كما يجي فلا شك ان نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر
مع دوام الايجاب بشكله ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر هي فعلية السلب
او اخص منها ولا خفاء في المنافات بين دوام الايجاب وفعلية السلب او بالعكس
لما مر في بحث التناقض ان نقيض دوام الايجاب هو فعلية السلب وبالعكس
اذا فلنا لم تكن الصغرى كذلك دائمة او بالضرورة ولكن من الكبرى بالعكس ينتج
او شئ من الاشياء بالفعل فاذا تحقق المنافات بين شئ من القضايا التي
وقت صدق بالضرورة والدوام وبين الاعم الذي هو المطلقة العامة التي
وقت الكبرى لزم المنافات بين ذلك الشئ وبين الاخص بالطريق الاولى
والحاصل ان صغرى الشكل الثاني اذا كانت مما يصدق عليها الدوام
سواء كانت ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة يصح ان تكون كبراه
اي قضية كانت من الموجهات الخمس عشرة ما عدا الممكنتين وهي الاثنا عشر
والعامتان والوقتيتان المطلقتان والخاصتان والوقتيتان والمطلقة
العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية فالضروب المنتجة
الحاصلة من اختلاط بعضها مع بعض ستة وعشرون وكلها صحيحة منتجة
فانظر اليه وراء الصفحة هذه

وصورتها هكذا

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
[illegible]	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص

فنقول كلما ج ب باحدى الجهتين عن الدوام او الضرورة وكلما ب ا باحدى الجهات الثلث عشرة ينتج لا شي من ج ا باحدى الجهات الثلث عشرة وتفصيله انه لما شرط في الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف فلو كانت صغراه من احدى الدائمتين بالايجاب فلا بد ان يكون كبراه من احدى القضايا الثلث عشرة بالسلب او بالعكس بان تكون صغراه احدى الدائمتين بالسلب وكبراه من احدى الثلث عشرة بالايجاب كانت نسبة الاوسط الى الاكبر مناقضة ومنافية لنسبة الاوسط الى الاصغر كما ذكرنا ولما كانت المطلقة العامة اعم من القضايا الثنتي عشرة الباقية فاذا تحقق المنافاة بينها وبين احدى الدائمتين الصغريين تحقق المنافاة بينها وبين الاخص من المطلقة العامة وهو القضايا الاثنتي عشرة الباقية بالطريق الاولى **قوله** وكذا اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها والصغرى اي قضية كانت الى قوله او اخص منها حاصله ان كبرى الشكل الثاني اذا كانت من القضايا الست التي تنعكس سالبتها بالعكس المستوي وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان يصح ان تكون الصغرى اي قضية كانت من الموجهات الخمس عشرة ما عدا الممكنتين فان لها احكاما اخر التي تنعكس سالبتها ثمانية وسبعون كلها صحيحة منتجة وصورتها هكذا

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
[illegible]	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
[illegible]	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
[illegible]	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
[illegible]	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
[illegible]	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص

فنقول لا شي من ج ب باحدى الجهات الثلث عشرة وكل ا ب باحدى الست ينتج لا شي من ج ا باحديها وتفصيله انه ح تكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بالضرورة الايجاب ذاتية او وصفية او بدوام الايجاب ذاتية او وصفية ولا خفاء في منافاتها مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب اعني المطلقة العامة السالبة او اخص منها او بالعكس فاذا تحقق المنافاة بين شيئها وبين الاعم تحقق المنافاة بينه وبين الاخص بالطريق الاولى مثلا اذا قلنا لا شي من الحجر بحيوان بالفعل وكل انسان حيوان بالضرورة ينتج لا شي من الحجر بانسان بالضرورة وضرورة الايجاب مثلا تنافي فعلية السلب جزما وهي اعني الضرورة المطلقة مما تنعكس سالبتها وكذا اذا كانت الكبرى دائمة مطلقة او مشروطة عامة او خاصة او عرفية عامة او خاصة لانها مما تنعكس سالبتها كما مر في العكس المستوي واذا تحقق المنافاة بين شي من هذه القضايا الست التي هي كبرى

وبين الاعم الذي هو المطلقة العامة التي هي اعم الصغريات لزم المنافاة بينه

وبين الاخص بالضرورة **قوله** وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية

الى قوله ولازم اللازم لازم حاصله ان صغرى الشكل الثاني اذا كانت احدى

الممكنتين العامة والخاصة وكانت الكبرى احدى هذه الثلث الضرورية والمشروطة

العامة والمشروطة الخاصة ضرورة منافاة الوصف بالامكان لسلب الوصف

بالضرورة ذاتية كانت الضرورة ام وصفية لما مر من ان نقيض الضرورة

هو الامكان وبالعكس فالضروب الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة

ستة كلها صحيحة منتجة وصورتها كذا

فنقول كل ج ب بالامكان	الضروب بين المختلطين	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ولا شيء من الف ب بالضرورة	الضرورية الممكنة العامة	ص	ص	ص
او ما دام ا لا دائما ينتج لا شيء	والممكنة الخاصة	ص	ص	ص

من ج ا بالضرورة لما دام ج لا دائما وتفصيل ذلك ان نسبة وصف الاوسط

الى ذات الاصغر بالامكان الايجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط الى

الاكبر بضرورة السلب ذاتية كانت الضرورة او وصفية اما في الكبرى

المشروطة خاصة كانت او عامة فظاهر ضرورة منافاة امكان ايجاب

الوصف لضرورة سلب الوصف واما في الكبرى الضرورية فلان المحمول اذا

كان ضروريا للذات ما دامت موجودة كان غير ضروري لوصفها العنواني

لان

لان الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات ولازم اللازم لازم

وقد مر في التناقض ان نقيض امكان الايجاب ضرورة السلب وبالعكس

قوله وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية بيانه بمثل ما مر يعني اذا

كانت كبرى الشكل الثاني ممكنة وكانت صغراه ضرورية مطلقة لا غير كما مر في بيان

شرائط الشكل الثاني سابقا فح يكون وصف الاوسط الى وصف الاكبر بالامكان

الايجاب او امكان السلب ووصف الاوسط الى ذات الاصغر بضرورة

السلب او ضرورة الايجاب مثلا اذا قلنا لا شيء من الحجر حيوان بالضرورة

ان كل حيوان بالامكان ينتج لا شيء من الحجر بانسان بالامكان واذا قلنا كل

حيوان انسان بالضرورة ولا شيء من الحجر حيوان بالامكان ينتج لا شيء من الانسان

بحجر بالامكان وانما لم يجز عند كون كبرى الشكل الثاني ممكنة وكون صغراه مشروطة

عامة او خاصة لما علمنا مرارا ان وصف الاوسط ثابت لذات الاصغر ووصفه

مثلا اذا قلنا لا شيء من الحجر بحيوان بالضرورة كان المراد سلب وصف الحيوان عن ذات

الحجر او وصفه فاذا كانت صغراه مشروطة فلا بد ان يكون وصف الاوسط

ثابتا لوصف الاصغر ضرورة ان الاوسط ثابت لوصف الاصغر في المشروطة

بملاحظة الوصف بخلاف الكبرى فان وصف الاوسط ثابت لوصف الاكبر

كما مر مرارا ولذا لم يجز اذا كانت الصغرى ممكنة وكون الكبرى ضرورية او

مشروطة عامة او خاصة **قوله** واما انها دائمة مع الشرطيتين

الى المنافاة

علمنا اي كلما انتفى احد الشرطين المذكورين عن دوام الصغرى او انعكاس
سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى المشروطة على التفصيل الذي
ذكرناه وجود الشرطين يعني اذا انتفى احد هذين الشرطين لم تحقق المنافاة
فلم ينتج فلانه اذا لم تكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام ولم تكن الكبرى مما تنعكس
سالبتها بان تكون من القضايا التسع التي لا تنعكس سوالبها اعني الوقتيتين والمطلقة
والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتين والوجوديتين والممكنة
الخاصة من المركبات لم تكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة ولا في
الكبريات اخص من الوقتية ولا منافاة بين ضرورة الايجاب بشرط الوصف
لا دائما وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما اذ لعل ذلك الوقت
غير اوقات الوصف العنواني اذ لا تنافي بين قولنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتبا لا دائما وقولنا لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
بالضرورة وقت كونه نائما لا دائما لان وقت كونه نائما غير اوقات الوصف
العنواني وهو الكتابة وقس عليه البواقي واذا ارتفعت المنافاة بين الاخص
اعني الصغرى المشروطة الخاصة والكبرى الوقتية ارتفعت بين ما هو اعم
منهما ضرورة وكذا ارتفعت بين كل واحد منهما وبين ما هو اعم من كل
واحد منهما وكذا اذا لم تكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة عامة او خاصة
حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة والعرفية الخاصة

او الوقتية ولا منافاة بين امكان الايجاب ودوام السلب مادام الذات
لا دائما وبين دوام السلب بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة السلب في وقت معين
لا دائما اذ الامكان الذاتي لا ينافي الامتناع بالغير فقولنا كل فلك
ساكن بالامكان لا ينافي قولنا لا شيء من الفلك بساكن دائما مادام
فلكا وكذا قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالامكان لا ينافي قولنا لا شيء
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع
بالفعل وكذا لا تنافي بين قولنا كل قمر منخسف بالامكان وقولنا لا شيء من القمر
بمنخسف وقت التربيع لا دائما اي كل قمر منخسف بالفعل قوله وكذا اذا لم
تكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات
المشروطة الخاصة او الدائمة ولا منافاة بين امكان الايجاب في الكبرى وبين
ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائما ولا بينه وبين دوام السلب مادام
الذات قطعا لما قلنا من انه لا تنافي بين الامكان الذاتي والامتناع
بالغير فقولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا
لا دائما لا ينافي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالامكان وكذا قولنا لا شيء
من الفلك بساكن دائما مادام فلكا لا ينافي قولنا كل فلك ساكن بالامكان
هكذا ينبغي ان يفهم المقام ولله الحمد على اتمام المراد **فصل**
الشرطي من الاقتراني قد مر سابقا ان القياس الاقتراني اما مؤلف

مبحث القياس الشرطي الاقتراني

القول الآخر فيه مذكوراً بمادته لا بهيئته قسمان حملي وشرطي ولما فرغ
من الحملي الاقتراني شرع في الشرطي منه فقال الشرطي من الاقتراني
اما ان يتركب الخ **قوله** من متصلتين كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس
طالعة فالعالم مضيء هذا المثال على هيئة الشكل الاول واذا
قلنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان
العالم مظلماً فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس
طالعة فالعالم مظلم كان شكلاً ثانياً واذا قلنا في المثال المذكور مثلا
كلما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة وكلما كان النهار موجود
فالعالم مضيء ينتج قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء كان
شكلاً ثالثاً واذا قلنا في المثال كلما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة
وكلما كان العالم مضيئاً فالنهار موجود ينتج قد يكون اذا كانت
الشمس طالعة فالعالم مضيء كان شكلاً رابعاً وشرائط هذه
الاشكال الاربعة ههنا كما مرت في الحمليات من غير تفرقة وكذا الشرطية
والمختلطات التي اشرنا اليها والذي ذكرناه مثال واحد لضرب
واحد لكل واحد من ضروب الاشكال الاربعة وقس البواقي على ما
ذكرنا **قوله** او منفصلتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجاً

واما ان يكون

واما ان يكون فرداً الفرد واما ان يكون الزوج زوج الزوج واما ان يكون
زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون
فرداً هذا ايضاً على هيئة الشكل الاول المركبة من منفصلتين حقيقيتين
لكن المقدمتين ههنا لا تسلمان من الخلو وعليه فقس سائر الاشكال والشرائط
ولا يخفى ما اهمل المحشي ره في هذا المثال من كلية الكبرى ولكن المناقشة
في المثال ليست من دأب المحصلين **تنبيه** اعلم ان العدد مطلقاً كما
ذكرنا في شرحنا المسمى بربح السحاب في شرح نظم خلاصة الحساب اما زوج
ان انقسم بمتساويين او فرد ان لم ينقسم بهما والزوج ثلثة اقسام زوج
الزوج وزوج الفرد وزوج الزوج والفرد اما زوج الزوج فهو العدد
الذي يقبل التنصيف بعدد صحيح الى الواحد كالاثنين والاربعة والثمانية
والستة عشر والاثنين والثلاثين والاربعة والستين ونحو ذلك
واما زوج الفرد فهو العدد الذي يقبل التنصيف مرة واحدة ثم يصير نصفاه
فردين كالستة والعشرة والاربعة عشر والثمانية عشر والثلاثين
والخمسين ونحو ذلك واما زوج الزوج والفرد فهو العدد الذي
يقبل التنصيف اكثر من مرة واحدة بعدد صحيح ولكن قبل وصوله الى
الواحد كثيراً كالاثني عشر والثمانية والعشرين ونحو ذلك والنسبة
بين الاقسام الثلثة الزوج تباين باعتبار ما صدق والزوج المطلق

بشيء الاولى من الثلثة والعدد قسمان فرد اول وفرد مركب وذكرنا
بيانهما في الشرح المذكور فليرجع اليه **قوله** او حملية ومنفصلة نحو هذا الشيء
انسان وكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ينتج هذا الشيء حيوان
ولا يجوز العكس لعدم كون الصغرى متصلة والكبرى حملية وكان ذلك على شيئية
الشكل الاول وقس عليه البواقي **قوله** او حملية ومنفصلة نحو هذا
عدد دائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا ينتج فهذا اما ان يكون
زوجا او فردا ولا يجوز العكس لما ذكرنا **قوله** او متصلة ومنفصلة
نحو كلما كان هذا الشيء ثلثة فهو عدد دائما اما ان يكون العدد زوجا
او فردا ينتج كلما كان هذا الشيء ثلثة فاما ان يكون زوجا او فردا
والحاصل ان اقسام الاقتراني الشرطي ثمانية ينعقد في كل منها
الاشكال الاربعة وشرائط نتائج هذه الاشكال الاربعة كما في الحمليات من غير فرق
حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى او فعليتها وكلية الكبرى وفي الثاني
اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وكذا احكام النتائج
في الكمية والكيفية في كل منها وكذا الضابطة وكذا عدد ضروبها الا في الشكل
الرابع فان عدد ضروبه ههنا خمسة لان انتاج الضروب الثلثة الاخيرة
بحسب التركيب الجزئية وهو غير معتبر في الشرطيات كما اشرنا اليه سابقا
وكيفية انعقاد الاشكال الاربعة فيها انه لا بد في تلك الاقسام

الثانية

القياس الاستثنائي

الثانية من اشتراك المقدمتين في جزء ويكون هو الحد الاوسط وهو اما
ان يكون محمولا للاصغر وموضوعا للاكبر او محمولا لهما او موضوعا لهما او موضوعا
للاصغر محمولا للاكبر فالاول هو الاول والثاني هو الثاني والثالث هو الثالث
والرابع هو الرابع كما ينبغي ان يفهم المقام **قوله** الاستثنائي الى آخره
لما فرغ من الاقتراني بجميع اقسامه شرع في الاستثنائي وهو على ما مر في التقسيم
ان يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه فالمذكور فيه من النتيجة او نقيضها جزء
اما مقدمة من مقدماته وهو فيه والاول اثبات الشيء بنفسه او نقيضه
واما جزء من مقدمتيه والمقدمة التي جزؤها قضية تكون شرطية فا
فالقياس الاستثنائي ابدا يكون مركبا من مقدمتين احديهما شرطية
والاخرى وضعية اي اثبات لاحد جزئيها او رفعه ليلزم وضع الجزء الآخر
او رفعه وهو المراد بقول المصنف من مقدمة شرطية ومقدمة حملية يستثنى فيها
عين احد جزئي الشرطية او نقيضه ليستنتج عين الآخر او نقيضه كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار
موجود لكن ليس النهار بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما اما
ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد
لكنه ليس بزوج ينتج فهو فرد ففي المنفصلات ينتج الوضع والرفع
الرفع ولا ينتج الوضع الرفع ولا الرفع الوضع وفي المنفصلات ينتج

وضع كلّ يرفع الآخر ورفع كلّ يضع الآخر فالاحتمالات المتصورة
في انتاج كلّ استثنائي اربعة وضع كلّ ورفع كلّ لكن المنتج في المتصلات
قسمان اعني الوضع الوضع والرفع الرفع وفي المنفصلات الحقيقية جميع الاربع
وفي المانعة الجمع اثنان رفع كلّ يضع الآخر لعدم امتناع الخلو وفي المانعة
الخلو بالعكس لعدم امتناع الجمع كما سيجيء ويشترط في انتاج القياس الاستثنائي
ثلثة شرائط احدها ان تكون الشرطية مطلقا موجبة فانها لو كانت سالبة
لم تنتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية السالبة سلب اللزوم
او العناد واذا لم يكن بين الامرين لزوم لم يلزم من وجود احدهما او عدمه
وجود الآخر او عدمه وثانيها ان تكون الشرطية لزومية ان كانت
متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وذلك لان العلم بصدق احد
طرفيها او كذبه على العلم بصدق الآخر او كذبه فلو استفيد العلم
بصدق احد الطرفين او كذبه من اتفاقية لزم الدور وثالثها
احد الامرين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائي اي كلية الوضع او الرفع
فانه لو انتفى الامران كلاهما احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع
والاستثناء على وضع آخر انتفى فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية
او نفيه ثبوت الآخر او انتفائه والمراد بكلية الاستثناء تحققه في جميع
الازمنة مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم وتسمية هذا القياس

كما ذكرنا

بالاستثنائي

بالاستثنائي لتسمية الكل باسم جزئه **قوله** مثلا ان الشرطية ان كانت
متصلة ينتج منها احتمالان لا غير وضع المقدم ووضع التالي ورفع التالي
رفع المقدم كما ذكرنا سابقا اما الاول اعني وضع المقدم ينتج وضع التالي
فلانه لما اشترط في الشرطية المتصلة ان تكون لزومية كان تحقق الملزوم اعني المقدم
مستلزما لتحقق اللازم اعني التالي فيلزم من وضعه وضعه واما الثاني اعني رفع التالي
ينتج رفع المقدم فلان انتفاء اللازم اعني التالي يستلزم انتفاء الملزوم اعني المقدم
واما الاحتمالان الآخران اعني وضع التالي ورفع المقدم فلا ينتجان كما مرّ
لجواز ان يكون اللازم الذي هو التالي اعم من الملزوم الذي هو المقدم فلا يلزم من
تحقق اللازم الاعم تحقق الملزوم الاخص ولا من انتفاء الملزوم الاخص
انتفاء اللازم الاعم مثلا اذا قلنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه حيوان
ينتج فهو انسان لكنه ليس بحيوان ينتج فهو ليس بانسان لما ذكرنا من انه يستلزم
الملزوم تحقق اللازم وانتفاء اللازم انتفاء الملزوم واذا قلنا في المثال المذكور
لكنه حيوان لا ينتج فهو انسان لجواز ان يكون حيوانا آخر غير الانسان كالفرس
فلا يلزم القول الآخر الذي هو النتيجة وكذا اذا قلنا لكنه ليس بانسان لا ينتج
انه ليس بحيوان لجواز ان يكون فرسا مثلا لما ذكرنا من جواز ان يكون اللازم
اعمّ كما في المثال فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم
انتفائه نعم اذا كان اللازم مساويا للملزوم فرفع المقدم ووضع التالي

ينتجان ايضا كقولنا كلما كان هذا انسانا كان كاتبا بالقوة لكنه ليس بانسان ينتج
انه ليس كاتب بالقوة لكنه كاتب بالفعل ينتج انه انسان لكن لا يلتفت اليه لان
قواعد الفن يجب ان تكون كلية كما مر قوله ومن الحقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
الصواب على ما ذكرنا من الاشتراط ان يقول لانها اما ان يكون منع الجمع او لا وكيفا في المتصلة
اي كلية شرطية او كلية الاستثناء منه
مانعة الجمع والخلو ايضا قوله وقد تخص باسم قياس الخلف يعني ان من لواحق
القياس قياسان آخران احدهما قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات المطلوب
بابطال نقيضه وهو ظاهر على ما ذكره المحشي ره وهو محتاج اليه في مباحث العكوس
كما مر بيانه مرارا من ذلك قولنا وان السالبة الكلية تنعكس كنفسها والا لزم
سلب الشيء عن نفسه بان قلنا مثلا اذا صدق هذا الاصل لصدق هذا العكس
لان العكس لازم للقضية كما مر وهو المط فلو لم يثبت المط اي عكس المفروض ثبت
نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت محال الى الآخر وكذا هو محتاج اليه في باب الاقيسة
كما مر في الاشكال الثلثة الباقية غير الاول وثانيهما [illegible] المركب وهو قياس
مركب من مقدمات تنتج مقدمتان منها نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى نتيجة اخرى
وهلم جرا الى ان يحصل المط وذلك انما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب
يحتاج مقدمتاه او احديهما الى الكسب بقياس آخر وكذلك الى ان ينتهي الكسب الى
المبادي البديهية فتكون قياسات مترتبة محصلة للمط ولهذا سمي قياسا
مركبا فان صرح بنتائج تلك القياسات سمي موصول النتائج لوصل

قياس الخلف

القياس المركب ... المحشي

تلك النتائج

تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل
ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه وان لم يصرح
بها سمي مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت مرادة في المعنى
كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه كما نص عليه قوله الاستقراء
قد مر في اول باب القياس ان الحجة ثلثة اقسام قياس واستقراء وتمثيل وان المقصد
الاقصى والمطلب الاعلى في باب التصديقات هو القياس لافادته اليقين
بخلاف الاستقراء والتمثيل فانهما يفيدان الظن وقد ذكرنا وجه التقسيم الى الاقسام
الثلثة وللاستقراء تعريفان احدهما ما ذكره الجمهور انه هو الحجة التي يستدل
فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها وفيه ما لا يخفى وثانيهما انه هو الحكم على كلي
لوجوده في اكثر الجزئيات وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا
في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما وثالثها ما في المصنف انه تصفح
الجزئيات لاثبات حكم كلي ولا يخفى ما فيه من التسامح كما ذكره المحشي ره وانما
سمي هذا القسم من الحجة استقراء لان مقدماته لا تحصل الا باستقراء
وتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان
والسباع كذلك وهذا لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقرأ
ويكون حكمه مخالفا لما استقرئ كما نسمعه في التمساح قوله فيهما وجه آخر
سيجيء وهو ان يكون المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق والعكس

الاستقراء

بعكس المعكوس فيكون المغني الاستقراء وهو حجة المتصفح فيها الجزئيات لإثبات حكم كلي قوله
القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة إلى الاستثنائي والاقتراني باقسامهما
كذلك ينقسم باعتبار المادة إلى الصناعات الخمس أعني البرهان والجدل والخطابة
والشعر والمغالطة وقد تسمى سفسطة ومشاغبة أيضا كما يجيء والغرض من البرهان
الجزم والقطع على المطلوب لكونه من البرهان وهو القطع والغرض من الجدل إلزام الخصم وإقناع
من هو قاصر عن ادراك المقدمات بالبرهان والغرض من الخطابة ترغيب الناس
فيما ينفعهم من الأمور والغرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب والغرض
من المغالطة تغليط الخصم وإسكاته وهي المؤلفة من قضايا كاذبة يحكم بها الوهم
ووجه حصر القياس باعتبار المادة ما ذكره المحشي من قوله لأن مقدماته إما أن تفيد
الخ وما سيأتي من أنه لا بد من هذه الصناعات من اليقينيات ومن المشهورات والمسلمات ومن المقبولات
والمظنونات والمخيلات والوهميات والشبيهات تسمى مواد الأقيسة فكما يجب على المنطقي النظر في صورة
الأقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر
من جهتي الصورة والمادة جميعا ومواد الأقيسة إما يقينية أو غير يقينية واليقينية
هي مادة البرهان وغير اليقينية مواد الأربعة الباقية كما سيجيء وأما اليقين فهو التصديق
الجازم إلى آخر ما قاله المحشي قوله فأصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات
متفرعة عليها والبديهيات وهي المسماة بالضروريات غير محتاج في
حصولها إلى النظر والفكر وإن احتاجت إلى حدس أو التفات نفس أو نحو ذلك

ذكر الأغراض من الصناعات الخمس

ستة أقسام

ستة أقسام وهي الأوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات و
والفطريات ووجه الضبط ما ذكره المحشي طاب ثراه والحاصل أن الضروريات ستة
لأن الحكم بصدق القضايا اليقينية إما بالعقل أو الحس أو المركب منهما لانحصار المدرك
في العقل والحس فإن كان الحاكم هو العقل فإما أن يكون تصور العقل طرفيها مع النسبة كافيا
في الحكم والجزم إلى آخر ما ذكره المحشي قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها
أي قد علم بوجه الضبط حد كل واحد من الأقسام الستة للضروريات التي هي
أصول اليقينيات أما الأوليات فقد علم أنها من القضايا التي يحكم بها العقل بمجرد
تصور أطرافها كالحكم بأن الكل أعظم من الجزء وأن الواحد نصف الاثنين وأن الجسم الواحد
لا يكون إلا في آن واحد في مكانين والحاصل أن الأوليات هي القضايا التي لا تتخلف
فيها العقلاء وأما المشاهدات فقد علم أنها هي القضايا التي يحكم بها العقل بتوسط
الحواس الظاهرة أو الباطنة فالأولى تسمى حسيات كالحكم بأن الشمس مشرقة
والنار محرقة والثانية تسمى وجدانيات وهي ما نجده في نفوسنا لا بالآلات
البدنية كشعورنا بأن لنا جوعا وعطشا وغضبا ونحو ذلك وأما المجربات
فقد علم أنها من القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تصور الأطراف بانضمام
تكرر المشاهدة والقياس الخفي المنتج لليقين إليها وهو أن الوقوع المتكرر
على نهج واحد لا بد له من سبب وإن لم يعرف ماهيته وكلما علم وجود السبب علم
وجود المسبب قطعا وذلك كالحكم بأن السقمونيا مسهل للصفراء فإن قلت

الستة

هذا القياس ان حصل بمجرد الفكر والنظر كانت التجربيات نظرية لا ضرورية وان حصل
بالحدس كانت حدسيات لا تجربية وان حصل بمجرد تصور الطرفين من غير فكر ولا
حدس بل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند حضور الاطراف كانت من
جملة القضايا التي قياساتها معها اعني الفطريات قلت بل حصل بوجه آخر
غير تلك الوجوه وهو انه لما تكررت المشاهدة حصل هذا القياس وادى الى
اليقين من غير نظر ولا حدس ولا واسطة لا تغيب واما الحدسيات
فقد علم انها هي القضايا التي يحكم بها العقل لا بمجرد تصور الاطراف مع انضمام
حدس قوي من النفس يزول معه الشك ويحصل به اليقين كالحكم بان نور
القمر مستفاد من نور الشمس لما يرى من اختلاف تشكلات نوره بحسب اوضاعه
من الشمس قربا وبعدا وذلك انه مضيء دائما جانبه الذي يلي الشمس
فيحدس العقل انه لو لم يكن نوره من الشمس لما كان كذلك والحدس هو سرعة
انتقال الذهن من المبادي الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي
ورجوعه عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه
اصلا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال في
آن الوجود واعلم ان الحدسيات والتجربيات ليستا حجتين على الغير
لجواز ان لا يحصل له الحدس والتجربة المفيدان للعلم بهما بل هما حجتان على
المحدس والمجرب واسباب التجربة وارباب التجارب كثيرة مختلفة شدة وضعفا

وأما المتواترات

واما المتواترات فقد علم انها هي القضايا التي يحكم بها العقل لا بمجرد تصور الاطراف بل بانضمام
كثرة شهادات المخبرين بامر ممكن مستند الى المشاهدة كثيرة يمتنع تواطؤهم على الكذب
كوان مكة موجودة ونحو ذلك من الاخبار المتواترة ا علم انه اعتبر في المتواترات
امران احدهما كون المخبر به ممكنا وقوعه لان الممتنع لا يحصل اليقين به ولو كثرت الاخبار عن وقوعه
وثانيهما كونه محسوسا لان المعقولات يكثر فيها الاشتباه فلا يفيد تواتر الاخبار
فيها اليقين من غير مشاهدة واحساس اصلا فان قلت في الخبر المسموع مرة واحدة اذا انضاف
اليه قرائن افادت اليقين وقام دليل على صدقه فلم لا يدخل في المتواترات تحصيلا من وجه
الحصر وليس متواترا بلا اشتباه قلنا الخبر الصادق ان علم صدقه بالنظر فهو خارج
من المقسم وان علم بالحدس فهو من قبيل الحدسيات وكذا الخبر المحفوف بالقرائن فانه
انما يفيد اليقين اما باستدلال او حدس من القرائن وعلى الاول يخرج من المقسم
وعلى الثاني يدخل في الحدسيات بخلاف خبر غدير خم فانه متواتر جزما لانه
وقع بمشاهدة جمع كثير واحساس جم غفير وسمع من ثقات بل لعله اكثر
من المخالف والموالف فهو كصاحبه صلوات الله عليه في الاشتهار كالشمس في رابعة النهار
واما الفطريات فقد علم انها هي القضايا التي يحكم بها العقل لا بمجرد تصور الاطراف
بانضمام واسطة لا تغرب عند حضور الاطراف ولهذا تسمى قضايا قياساتها
معها كالحكم بان الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين فلا يحتاج العقل الى
قياس وهو ان الاربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج

فالأربعة أزوج هذا الذي ذكرناه وهو حدود هذه الأقسام الستة التي للقضروريا صريحة
وذكرنا امثلتها في ضمن تلك الحدود ولا ينبغي ان يخلط المقام **قول المصنف** ثم

ان كان الأوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الخارج ايضا والا
فإني لمعيان اتحاد الأوسط في البرهان وفي تفرق بين البرهان لكونه علة لحصول العلم
بنسبته الأكبر الى الأصغر الذي هو مع النتيجة المطلوبة ولذا يقال لحد الأوسط الوا
في الإثبات والواسطة في التصديق فإن كان مع ذلك اي مع عليته للنسبة الأكبر الى
الأصغر في الذهن علة لتلك النسبة في الخارج اي في الواقع وفي نفس الأمر ايضا ويقال
له الواسطة في الثبوت فهو برهان لمي لأنه يعطي لمية الحكم في الذهن والخارج اي علية
في الواقع ونفس الأمر كتعفن الأخلاط في قولنا هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط
محموم فهذا محموم فتعفن الأخلاط الذي هو الأوسط كما انه علة للثبوت الحمى في الذهن
كذلك علة للثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة الأكبر الى
الأصغر الا في الذهن فقط فهو برهان اني لأنه يفيد انية النسبة وتحققها في الذهن
دون لميتها اي عليتها في الواقع سواء كان الأوسط مع معلولا للحكم كالحمى في قولنا
زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط فالحمى وان كانت علة للثبوت
تعفن الأخلاط في الذهن الا انها ليست علة له في الخارج والواقع بل الأمر بالعكس
ومثل ذلك التغير في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث او لم يكن معلولا
للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولان لثالث كقولنا هذه الحمى تشتد غبا وكل

الأوسط والحكم

حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة فإن الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق
ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة وهذا القسم كلاهما يسميان
بالبرهان الاني **تنبيه** اعلم ان طريق معرفة الشيء انما يكون باربعة اوجه اما
بذاته وحضوره كمعرفة هذا الحجر وهذا الفرس وغير ذلك واما بمعرفة علله
واسبابه وهذا الطريق يقال له برهان لمي واما بمعرفة آثاره ومعلولاته وهذا
الطريق برهان اني واما بمعرفة معلول آخر مناسب لذلك المعلول كما ذكرنا
في قولنا هذه الحمى تشتد غبا الخ ولا طريق الى معرفة الشيء بغير هذه الأوجه الأربعة
لأن ما لا يمكن نفس ذلك الشيء ولا علته ولا معلوله ولا معلولا آخر مناسبا
لذلك الشيء المعلول لا تعلق له بذلك الشيء فلا مدخل له في كونه وسيلة
لمعرفته اذا عرفت هذا فاعلم ان معرفة الله تعالى لا يمكن على الوجه الأول
اذ لا تيسر ذلك للأنبياء لا في الدنيا ولا في الآخرة فضلا عن غيرهم ولا على
الوجه الثاني اذ لا اثر له في ساحة قدسه تعالى لأنه لا سبب له ولا علة لأنه تعالى بسيط
صرف لا تركيب فيه ولا ينقسم خارجا ولا عقلا ولا وهما ولا هو هنا بل هو سبب
الأسباب وواجب لذاته ومبدأ الجميع ما سواه واليه ينتهي الآثار كلها فلا فاعل له
خارجا عن ذاته ولا سبب له داخلا في ذاته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا
على الوجه الرابع لأنه تعالى ليس معلولا كما في الوجه الثاني فبقي طريق الثالث
اعني معرفته تعالى بمعرفة آثاره ومعلولاته والعلم الذي حصل منه علم ناقص لا يعلم

خصوصية ذات المعلوم وصفاته كما ينبغي لأن الأثر والمعلول لا يستدعيان إلا
سببا ما وعلة ما على وجه كلي لا مؤثرا معينا وعلة معلومة بل غاية ما يستفاد منه
أنا نظرنا إلى أجزاء العالم ووجود الحوادث وحركات الأفلاك على النظم وجه
والحكمة علمنا أن في الوجود خالقا قيوما أزليا واحدا لا شريك له ولا شبيه قادرا
موصوفا بالصفات الحسنى والأسماء العليا والكبرياء والآلاء وهذه الطريق التي
يشترك في سلوكها أرباب العقول من العالمين حتى الأنبياء والمرسلين كما قال تعالى
وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين فلما جن عليه الليل رأى كوكبا
إلى آخر الآية وإن كان سلوكهم على تفاوت مراتب عقولهم كما في إبراهيم عم حابين العطف في الناس
ولوط عم حيث قال لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد وعارفان كعبه جلال شان تحير
منسوب كما قال العرف والخلق به سبحانه سبحانك ما عرفناك حق معرفتك وقال صلعم إن الله احتجب
عن العقول كما احتجب عن الأبصار وإن الملأ الأعلى يطلبونه كما أنتم تطلبونه فلا تلتفت إلى
من يزعم أنه قد وصل إلى كنه الحقيقة المقدسة بل أحث التراب في فيه فقد
ضل وغوى وكذب وافترى فإن الأمر أرفع وأظهر من أن يتلوث بخواطر
البشر وكلما تصوره العالم الراسخ فهو في حرم الكبرياء بفراسخ والله لا يدرك ولا
ولا محمد صلعم ولا جبرئيل ولا النفس البسيط ولا العقل يعلمون كنه ذاته غير أنه أحدي
المعنى والسرمدي ❊ صف نشينان بارگاه الست ❊ غير ازين پي نبرده اند که هست
فالزم أيها الأخ في الله ما ذكرت واحفظه وطالعه قوله من المشهورات

وهي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل بسبب شهرة تلك القضايا بينهم إما اشتمالها
على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وإما في طباعهم من الرقة كقولنا
إن مراعاة الضعفاء محمودة وإما ما فيهم من الحمية والحياء كقولنا كشف العورة مذموم
وإما انفعالات لهم من ذلك كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند وقد يعتقد غير أهل
الشرائع والآداب كالأمور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالأوليات
والفرق بينها وبين الأوليات صادقة فقط بخلاف المشهورات فإنها قد تكون صادقة وقد تكون
كاذبة ولكن قوم مشهورات بحسب ما تنبئ آرائهم وآدابهم قوله والمسلمات وهي
القضايا التي تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بين المتخاصمين في
المناظرة أو برهن عليها في علم وأخذت في علم آخر على سبيل التسليم كما يستدل في علم الفقه
على وجوب الزكوة في حلي البالغة بقوله عم في الحلي الزكوة فلو قال الخصم هذا خبر واحد
لا نسلم أنه حجة فتقول برهن هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن تأخذه مسلما ولا تطالبه
في مسائل الفقه وغيره والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلا والغرض
كما ذكرنا سابقا إلزام الخصم وإقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان
قوله من المقبولات وهي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه إما لأمر سماوي من المعجزات
والكرامات كالأنبياء والأولياء وإما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كأهل العلم والزهد
نافعة جدا في تعظيم أمر الله والشفقة على خلق الله قوله والمظنونات هي القضايا التي يحكم
بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق

الخطابة

والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة والغرض منها كما ذكرنا ترغيب الناس
فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والواعظون قوله من المخيلات
هي قضايا لا تذعن بها النفس بل تتخيل بها فتحصل فتأثر ترغيبا وترهيبا وقبضا وبسطا
كما إذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل العسل

الشعر

مرة مهوعة انقبضت وتنفرت عنها وإذا اقترن بها سجع أو وزن ازداد تأثيرها
ورغبة ورهبة كقوله مشعشعة كأن الحص فيها إذا ما الماء خالطها سخينا
والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه كما ذكرنا انفعال النفس بالترغيب والترهيب

قوله من الوهميات هي القضايا اللاتي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس
كحكمه بأن كل موجود فهو متحيز وليس كذلك وهذا يحكم بصفات الواجب تعالى بأنه مخلوق
ومصنوع مثله وإنما قيد بغير المحسوس لأن حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما إذا حكم
بحسن الحسناء وقبح الشوهاء قوله والمشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة

أي الموهمات الشبيهات

الأوليات والمشهورات لاشتباه لفظي أو معنوي كما نشير إليه والقياس المركب منهما يسمى
مغالطة وسفسطة ومشاغبة والغرض منها تغليط الخصم وإسكاته واعلم أن

المغالطة

المغالطة قياس فاسد إما من جهة الهيئة والصورة وذلك هو الاشتباه اللفظي
وإما من جهة المادة وذلك هو الاشتباه المعنوي أما من جهة الهيئة والصورة
فلاختلال شرط من شروطه بأن لا يكون على هيئة منتجة بحسب الكمية والكيفية أو الجهة
أو غير ذلك من الشرائط وذلك كما إذا كان كبرى الشكل الأول مشتملة جزئية

أو مموهة

أو صغراه سالبة أو ممكنة وأما من جهة المادة فبأن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا
واحدا ويقال له المصادرة على المطلوب كقولك كل إنسان بشر وكل بشر ضاحك فكل
إنسان ضاحك كأنك قلت كل إنسان إنسان وكل إنسان ضاحك لأن الإنسان والبشر شيء
واحد أحدهما مرادف للآخر أو بكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه الكاذبة
بالصادقة إما من جهة الصورة أو من جهة المادة أما من جهة الصورة فكقولنا لصورة
الفرس المنقوشة على الجدار هذا فرس وكل فرس صهال أو يأكل الشعير لينتج هذا صهال
أو يأكل الشعير وكجعل متعلق الأوسط وسطا كقولنا الطلاق موقوف على النكاح وكل النكاح
موقوف على رضا الطرفين لينتج الطلاق موقوف على رضا الطرفين وكوضع القضية
الطبيعية مقام الكلية سواء كانت صغرى أو كبرى كقولنا الإنسان حيوان والحيوان جنس
جنس لينتج الإنسان جنس وكقولنا زيد إنسان والإنسان نوع لينتج زيد نوع
وكقولنا الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للإنسان لينتج الجنس ثابت للإنسان
لأن الثابت للثابت للشيء ثابت لذلك الشيء وأما من جهة المادة فكأخذ
القضايا الذهنية مقام الخارجية كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله
حدوث فالحدوث له حدوث وكأخذ الخارجية مقام الذهنية كقولنا الجوهر
موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو عرض لينتج أن الجوهر عرض ومن يستعمل
المغالطة إن كان مقابلا للحكيم فهو سوفسطائي أي حكيم بالحكمة المموهة المدلسة
وإن كان مقابلا للجدلي فهو مشاغبي أي مغالطي مهيج للشر ومثيره قوله اجزاء

اجزاء العلوم

اجزاء العلوم ثلثة موضوعات ومبادى ومسائل اما الموضوع فقد عرفت
بيانه وتعريفه فى المقدمة عند قوله وموضوعه الخ وهو اما امر واحد كبدن
الانسان لعلم الطب وكالعدد للحساب واما امور متعددة ولابد من اشتراكها
فى امر لئلا يختلط فى ساير المباحث العلم كموضوعات هذا الفن فانها تشترك فى الايصال
الى مطلوب مجهول والا لجاز ان تكون العلوم المتفرقة علما واحدا واما المبادى فهى
التى يتوقف عليها مسائل العلم وهى اما تصورات او تصديقات اما التصورات ويقال لها
المبادى التصورية فهى حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية
واما التصديقات ويقال لها المبادى التصديقية فهى اما مقدمات بينة بنفسها اى
بديهية ... وتسمى علوما متعارفة واما غير بينة بنفسها وسنشير الى ذلك عند
قول المصنف مقدمات الاخره واما المسائل فهى المطالب التى يبرهن عليها فى العلم ولها موضوعات
ومحمولات سنشير اليها بالتفصيل عند قول المصنف والمسائل هى قضايا تطلب فى العلم
موضوعاتها موضوع العلم الخ قوله فلو كان المسائل هى نفس المحمولات المنتسبة لوجب حمل
ساير موضوعات المسائل التى هى ... موضوع العلم جزء على حدة حاصله انه يلزم من جواب
المحقق الدوانى ان تكون اجزاء العلوم اربعة اولها موضوع العلم وثانيها المبادى وثالثها
المسائل التى هى نفس المحمولات ورابعها موضوعات المسائل قوله واجزائها فقد عرفت
ما ذكرنا سابقا ان المبادى وهى التى يتوقف عليها مسائل العلم اما تصورات او تصديقات
اما التصورات فهى حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية فقوله وهى

حدود الموضوعات واجزائها واعراضها اشارة الى المبادى التصورية وقوله واجزائها واعراضها
مجروران بالعطف على الموضوعات التى اضاف اليها حدود اى حدود اجزائها اى اجزاء
الموضوعات اذا كانت الموضوعات مركبة ونعت الاعراض محذوف اى حدود اعراضها
الذاتية المثبتة لتلك الموضوعات كما اشرنا اليه لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه
الذاتية كما مر مفصلا فى المقدمة فهذه الثلثة هى المبادى التصورية قوله ومقدمات
بالرفع عطف على قوله حدود الموضوعات وهى اشارة الى المبادى التصديقية كما اشرنا اليه
سابقا يعنى اما المبادى التصورية فهى حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية يعنى
التعريفات واما المبادى التصديقية فهى اما مقدمات بنفسها اى بديهية غير محتاجة
الى شىء آخر وتسمى علوما متعارفة كقولنا فى علم الهندسة المقادير المساوية لشىء واحد
متساوية وكقولنا فى النحو كل فاعل مرفوع وكقولنا الشمس مشرقة ونحو ذلك
واما مقدمات ماخوذة اى غير بينة بنفسها بل نظرية ماخوذة ومكتسبة من
البديهيات فان اذعن بها المتعلم بحسن ظنه من المعلم سميت اصولا موضوعة كقولك
لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وكقولك لنا ان نعكس الموجبة الى الجزئية
ليحصل مطلوبنا وان تلقيها بالشك والانكار سميت مصادرات كقولك لنا ان نعمل
باى بعد وعلى اى نقطة شئنا دائرة ومن ههنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان
تكون اصولا موضوعا بالنسبة الى شخص باعتبار اذعانه من معلمه ومصادرة بالقياس
الى شخص آخر باعتبار انكاره وشكه قال المصنف وموضوعاتها موضوع العلم

بمعنى ان موضوع المسائل قد يكون موضوع العلم بعينه كقول الطبيعيين كل جسم فله شكل طبيعي
فالجسم موضوع العلم الطبيعي وقد جعل هنا موضوع المسئلة وكقول المهندس كل مقدار اما
مشارك او مباين فالمقدار موضوع العلم الهندسية وقد جعل هنا موضوع هذه المسئلة
وقول المنطقيين كل تصور وتصديق اما بديهي او نظري فالتصور والتصديق موضوع
علم المنطق وقول النحاة الكلمة اما اسم او فعل او حرف والكلام اما خبر او انشاء
وقول الاطباء بدن الانسان اما صحيح او مريض وقد يكون نوعا من موضوع العلم
كقول النحاة الاسم اما معرب او مبني فان الاسم نوع من الكلمة التي هي موضوع
علم النحو وقد جعل موضوع هذه المسئلة وقول المهندس كل خط يمكن تنصيفه فان الخط
نوع من المقدار وقد جعل موضوع هذه المسئلة وقد يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم كقول
المهندس كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين فان المثلث عرض ذاتي للمقدار وقد
جعل موضوع هذه المسئلة وقول الطبيعيين كل متحرك فله ميل فان المتحرك
عرض ذاتي للجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وقول النحاة المعرب اما اسم او فعل فان
المعرب عرض ذاتي للكلمة التي هي موضوع علم النحو وقد جعل موضوع المسئلة وقد يكون
النوع عرض ذاتي لموضوع العلم كقول المهندس كل مثلث متساوي الساقين فان
زاويتي قاعدته متساويتان فان المثلث المتساوي الساقين نوع من المثلث المطلق
الذي هو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون موضوع المسائل مركبا من موضوع العلم
مع عرض ذاتي له كقول المهندس كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط

به الطرفان

به الطرفان فان المقدار موضوع علم الهندسة وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا
في النسبة وهو عرض ذاتي له اي لموضوع العلم اعني المقدار وقد يكون مركبا من نوع
موضوع العلم مع عرض ذاتي له كقول المهندس كل خط قام على خط فان زاويتي
جنبيه اما قائمتان او متساويتان لهما فان الخط نوع من المقدار وقد اخذ في المسئلة
مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي وقول النحاة الاسم المعرب اما منصرف او غير
منصرف فان الاسم نوع من الكلمة وقد اخذ مع كونه معربا وهو عرض ذاتي
للكلمة هذه المذكورات موضوعات المسائل وكذا ينبغي ان يفصل المقام قوله
ومحمولها اي محمولات المسائل هي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فيكون خارجة
عن موضوعات المسائل لاحقة لها محمولة عليها لامتناع ان يكون جزء الشيء
مطلوبا بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت قوله ولعل اكتفى المصنف
باللحوق بان محمولاتها امور لاحقة لها بدون ذكر خارجة عنها لكفي
قوله كثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة
الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام لان غير المسكر ايضا حرام كالميتة ولحم الخنزير
والابوال والارواث وغير ذلك وقول النحاة كل فاعل مرفوع لان غير الفاعل
ايضا مرفوع وقول الطبيعيين كل فلك متحرك على الاستدارة فان غير الفلك
ايضا متحرك على الاستدارة كالرحى والدولاب قوله نعم يعتبر ان
يكون اعم من موضوع العلم اي نعم يعتبر ان لا يكون محمول المسئلة اعم من موضوع

العلم قوله واقول في لزوم هذا الاعتبار نظر اى الاعتبار الذى اعتبره المحقق
الطوسى وغيره وهو ان لا يكون محمول المسئلة اعم من موضوع العلم قوله لصحة
المحمولات العامة الغريبة الى العرض الذاتى بالقيود المخصصة بان نقول
ولهم كل مسكر حرام اى حرام ناش من الاسكار وفى كل فاعل مرفوع اى
فاعلية وفى كل فلك متحرك على الاستدارة اى متحرك على الاستدارة المخصصة
بالفلك وكذا الك قوله كما يرجع المحمولات الخاصة الى الذاتى بالمفهوم المردد
واذا كانت الموضوعات اعم من المحمولات الخاصة الى الذاتى بالمفهوم المردد
واذا كانت الموضوعات اعم من المحمولات كقولك الحيوان ضاحك فانه فى قوة قولنا
الحيوان ضاحك او غير ضاحك قوله والاستاد صرح بالاعتبار الثانى يعنى السيد
المحقق صرح بالاعتبار الثانى عن ارجاع المحمولات العامة الغريبة الى العرض
الذاتى بالقيود المخصصة تحكم لانه قول بلا دليل قوله سواء كان داخلا فى العلم
فتكون من المبادى المصطلحة السابقة اعنى المبادى التصورية والتصديقية باقسامها
التى مرت قوله فان المقدمات ما خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادى
بهذا المعنى الذى هو اصطلاح ابن الحاجب ومن تبعه فانها اعم من ان تكون خارجة
عن العلم ام لا فحاصل الفرق ان بين المبادى المصطلحة اولا والمقدمات
والمبادى باصطلاح آخر عموما مطلقا وبين المبادى المصطلحة اولا والمقدمات
تباينا كليا وبين المبادى المصطلحة باصطلاح آخر والمقدمات عموما مطلقا ايضا وهو ظاهر

قوله

قوله اى من المبادى بالمعنى الاعم اى المصطلحة باصطلاح آخر غير ان بقية
التى هى اخص فانها تباين المقدمات كما ذكرنا قوله اعلم ان ما يترتب على فعل
الترتيب حصول شيء على حصول شيء آخر كترتب حمرة الخمر على الاسكار وكحصول
النهار عند حصول طلوع الشمس قوله يسمى غرضا وعلة غائية الخ يمكن ان
يكون المقدمة المنفعة والغرض والفائدة متحدة بالذات متغايرة بالاعتبار
كالعصمة من خطاء الفكر فانها من حيث انها باعث لتحصيل علم المنطق تسمى غرضا
وعلة غائية ومن حيث انها مترتبة على تحصيل المنطق تسمى فائدة ومن حيث انها
تشوق النفس فى تحصيل علم المنطق تسمى منفعة قوله سواء كان حمل الطرفين عليها
اى حمل طرفى المطلوب على موضوعات المطلوب كما فى الشكل الثالث وكبرى الشكل الاول
قوله او حملها على الطرفين اى حمل الموضوعات على طرفى المطلوب كما فى الشكل
الثانى وكبرى الرابع هذا فى الموجبة قوله وكذا ان يطلب جميع ما سلب عنه
احد الطرفين اى موضوع سلب عنه احد طرفى المطلوب كما فى كبرى بعض ضروب
الشكل الثالث وفى صغرى بعض ضروب الشكل الرابع اعنى الضرب الثانى ولما
والثالث من نحو قولنا بعض الحيوان ليس بشاعر فى قولنا كل انسان حيوان وبعض
الانسان ليس بشاعر هذا فى الشكل الثالث ونحو بعض الابيض ليس بانسان فى قولنا
بعض الحيوان ليس بابيض وكل انسان حيوان فى الشكل الرابع قوله او سلب هو
عن احدهما اى عن احد الطرفين ان يطلب جميع موضوع سلب ذلك الموضوع

عن احد طرفي المطلوب كما في الشكل الثاني وكبرى بعض ضروب الشكل الرابع عن الرابع والخامس
والسابع نحو قولنا بعض الحجر ليس بفرس فقولنا بعض الحجر انسان ولا شيء من الفرس
بانسان هذا في الشكل الثاني ونحو قولنا بعض الانسان ليس بحجر فقولنا بعض الحجر
ولا شيء من الحجر بحيوان في الشكل الرابع والباقي واضح قوله اي تكثير المقدمات الخفية
من فوق اي من النتيجة فيكون من قبيل البرهان الاني بيانه ان ذلك انك تاخذ اولا النتيجة ٢ ائتك ح
نحو العالم حادث وهما جزء العالم وحادث طرفا المطلوب ثم نطلب جميع موضوعات كل
واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان الا الآخر فالمحيز ره حتى تحصيل
المقدمتين على هيئة شكل من الاشكال الاربعة لينتج النتيجة المطلوبة التي اخذناها
اخذناها قوله وهو عكس الترتيب اي التقسيم الذي مر قوله حصل المطلوب
قوله فالقياس اقتراني بيانه ان ذلك انك تاخذ المطلوب نحو زيد حيوان مثلا
ثم ننظر الى القياس المنتج له وهو قولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا لكنه انسان
ينتج ان زيدا حيوان واحدى مقدمتي هذا القياس وهو قولنا كان زيد حيوانا
تارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس المذكور استثنائي كما مر مرارا وكذا اذا اخذنا
مطلوبا آخر كقولنا الوضوء بالماء المغصوب حرام ثم ننظر الى القياس المنتج له وهو
قولنا الوضوء بالماء المغصوب تصرف في ملك الغير بغير اذنه وكل تصرف في ملك الغير
بغير اذنه حرام ينتج ان الوضوء بالماء المغصوب حرام واحدى مقدمتي هذا القياس
لا تتارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس اقتراني حملي كما مر قوله ثم النظر الى طرفي المطلوب

ليتميز

٩٩

ليتميز عند الاصغر من الاكبر فان في الشكل الاول يكون محكوما عليه في
النتيجة اي جزء المطلوب الذي يكون محكوما عليه في النتيجة كزيد في قولنا زيد حيوان وكالوضوء
بالماء المغصوب في قولنا الوضوء بالماء المغصوب حرام فهو اي فذلك الجزء هو الصغرى
يعني جزء الصغرى لانه يصير الصغرى بمجموع ذلك الجزء والاوسط معا وكذا الحال
في قوله او محكوما به فهو الكبرى كحيوان وحرام في المثالين المذكورين قوله
وان لم يتبين الف كان القياس كرا ما على النهج الذي ذكرناه عند ذكر قياس الخلف
قوله وكل ان اراد المعرف مطلقا اي سواء كان حدا تاما او ناقصا لا الحد الذي
هو احد اقسام المعرف والباقي واضح وهذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد
التي يرحل في تحقيق مقاصد هذا الكتاب اليها ونظمته من الفوائد التي يعول في فهم
مسائلها من الحق وابذل الذي لا غنى عنها من الاستفادة بكمال الذي لا تبين لها فنسأل
الله عز [illegible] نحمد الله على ما في هذا الفن ونصلي على من يبلغ الوصول به مقاصد هذا العلم واسأل الله
تعالى ان يرحمنا برحمته التي وسعت كل شيء وان يجعلنا مع الذين انعم عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين برحمته وكرمه وصلى الله على محمد واله الطيبين
وقد شرع في جمعه في العشر الاخير من شهر شعبان المعظم من شهور سنة اثنين
وثلاثين ومائة والف من الهجرة النبوية وتم في العشر الاوسط من شهر رمضان المبارك
في هذه السنة مع تشتت الاحوال وتكثر الاشتغال بامر السلطنة [illegible]
صنف الله [illegible] على ذنوب [illegible] ذنوب العفو بمحمد واله الميامين والحمد لله

معما باسم کیقباد کیسو چو فتنه بطرف ماست السو فکن و بباد برده باسم صدیق

دی در میان قصه بی انتهای دل گفتیم نام دلبر و هستیم ز ان خجل قصه انتهای صدق

باشد چون دی در میان در آید صدیق شود باسم محمد شاه از شرف گفتم حدیثی چند

گفتا که نه کو غم دل کرده دار صد گذشته این حدیث باسم ولی جان فدا کرد برات

شرف از محمل کسل چه شود کر ز سر لطف دهی دیدار دل سر لطف لام است

چون دل دی شود ولی شود معما باسم بایزید باز رکه بود بر سر دست چه قرشاهی

شاف که شرف طعمه دهد از دل ریشش و مراد از دست ید است و دل ریش یا است و تمام

ظاهر است باسم محمد الدین یکدم از مسجد برون نه پای و سواس الخطیب است

نقش انان جو که دارند از حضور دل نصیب مراد از انان الذین است و نقش ان الذین

باسم حمزه سبحانه شرف آفتاب کیوان روشن مقام خویش بنا هید داد و دوره برداشت

یعنی در محل لام که علامت کیوان کیوان ست رفت و زهره بجای او آمد و دوره ان رفت

باسم لقمان هر که او نقش دهانش در نیافت گرچه ذا اللنون است صاحب لطف

دهان هم است و نقش هم آن هم چون در نه یعنی لا یافته شود و ذا اللنون شود

له لقمان شود باسم عمر انچه از چشم و زلف مشهور است عین مضموم لام مکسورات

لام مکسور مبین مرا است باسم منصور مستقر بود نامش و نقض میکند رقیب از کشف

و من شمار جهات را شمار جهات است چون ست مستور نقض شود سفر شود

باسم شمس الرکنی درج آسمان شمار کنند شوند متحد اندر میان علویی

درج آسمان شش است و علویی که دل دی باشد چون متحد شوند میم شود

علویی

اقلا و آخرا و ظاهرا و باطنا و الصلوة على نبيه المصطفى و آله الذين هم نجوم الدجى و مفاتيح الهدى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحمد لله الذي وفقني لاتمامه فلما اردت تنقيح هذه النسخة الشريفة المسماة بتمام محسن في شرح حاشية الملا عبد الله على تهذيب المنطق تفحصت في تحصيل النسخة الصحيحة ولم اجد نسخة معتبرة فجمعت النسخ المتعددة فكتبتها منها في حالة كثرة الاشتغال من الدرس والمباحثة وتوفر الحواس من جهة تعرض العوام والخواص وقد شرعت بتنسيخها في اول عشر الثالث من شهر شوال الكريم من شهور سنة ١٢٩٠ في فصل الشتاء في وقت قد اشتدت صولة البرد من كثرة الثلج وسدت الطرق بحيث لم يمكن لاحد بان يسافر بالبلاد وقد فرغت من تسويد هذه النسخة الشريفة يوم الخميس في يوم الثالث العشر الآخر من شهر محرم الحرام من شهور احدى وتسعين وثمانين بعد الالف من الهجرة النبوية على هاجرها الآف التحية وبالعدد ١٢٩١

سنة ١٢٩١

وتمت هذه النسخة الشريفة بيد اقل السادات حسين بن محسن الموسوي النجفي

اللهم اغفر ... الطاهرين المعصومين

٤٣

الله رب العالمين

باسم سلیمان سی در سی و پنج برده را درمیان بایکی است یکیست بدان راسی

سی درمیان لام است درسی لام در لفظ سی است و پنج از ده نون است و مراد از یک

یکی چون است که میم باشد و از دیگر الف است باسم علا نام پرسیدم از بت رعنا

گرد اشارت بچشم و گفت مرا عین از چشم بر می آید و لی از سر اما نام افراسیاب

افر سیاب و نام سر مبر جز به نیکو تر زبانی الشرف چون سر سرسیاب شود

افر سیاب شود چون سر را به نیکوتر زبانی که عربی است بیان کنی افرسیاب شود معما باسم

امام ما در دل حزین نام دلبر دانیم در هم زبان خلق پنهان خواهیم مراد از خویش

ما است و قلب ان ام است و چون ما در ان در آید امام شود باسم عطا ای گوهر گزیده

که غواص کرده در بحر فکر خواطر دردانه پنج را در پیش در بست مهره خرم که نام گشت

پنجی گرفته از اطراف نقش پنج را مراد از پنج اول ظاهر است که نه است و از پنج را

هزار است و نقش یکی عین است که مصحف عین است و یکی الف است باسم طالب محمد

در کعبه وصال لت اگر رهی هند بار ارکان حج تمام کن و شکر حق گذار ارکان حج

حج و جیم است و مراد از تمام کردن آن است که حج حا و جیم کنی و مراد از شکر حمد است

باسم ابو المکارم ادب دل است و مهر ز عالم بریده است کارام جسته دور ز آزاد سرو خویش

چون ادب دل شود و مهر که کاف عین است از عالم برد الم شود و کارام گار از آزاد

سرو کش الف دوم است که بعبر نشسته بود کارم شود